جامعة عمان العربية للدراسات العليا

كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا

قسم المحاسبة

مدى تأثير قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

إعداد الطالب:

عماد عبد القادر يوسف خلف

بإشراف الأستاذ

هادي التميمي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة

في كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا في جامعة عمان العربية

العام الدراسي٢٠٠٣/٢٠٠٤

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار اعضاء اللجنة المناقشة

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور نعيم دهمش	(رئيساً)
الأستاذ هادي التميمي	(مشرفا و عضواً)
الدكتور احمد الظاهر	(عضواً)

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / /

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـداء

إلى الوالدة الحنون

وإلى كل من

قال ويقـول وسيقول

لا اله إلا الله محمد رسول الله

ويعمل لتطبيق شرع الله

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شـكر وتقـدير

الحمد لله تعالى الذي أعانني على إنجاز هذه الرسالة ، والشكر والحمد له دوما على نعمه التي لا تعد ولا تحصى

أتقدم بجزيل الشكر وبالغ التقدير ، وعظيم الامتنان لأستاذي الفاضل هادي التميمي الذي غمرني بفيض عطائه وعنايته واهتمامه وتوجيهاته وإبداء ملاحظاته ، منذ أن كانت هذه الدراسة فكرة إلى أن أصبحت بحثا وواقعا . وكذلك إلى أستاذي الفاضل ، الأستاذ الدكتور نعيم دهمش لإرشاداته وتوجيهاته التي لا تقدر بثمن .

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة ، لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة .

كما واشكر كل من اسهم في إنجاز هذه الرسالة بشكل مباشر أو غير مباشر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محتـويات الـدراســة

محتـويات الـدراســة ..... هـ
"ملخـص" ..... م
الفصـل الأول - الإطـار العـام للـدراسـة ١
مقــدمـة : ٢
مشـكلة الـدراسـة : ٢
أهميـة الـدراسـة : ٣
أهـداف الـدراسـة : ٣
فرضيـات الـدراسـة : ٣
نمـوذج الدراســة: ٥
نطـاق الدراسـة ومحـدداتـها: ٦
التعـريفـات الإجـرائيـة: ٦
الدراسـات السـابقـة : ٨
خصـائص الـدراسـة و مميـزاتهـا: ١٣
منهجيـة الدراسـة وأسـلوبهـا: ١٤
أسـاليب جمـع البيـانـات : ١٤
مجتمـع الـدراسـة : ١٥
عينـة الـدراسـة : ١٥
أسـاليب التحـليل الإحصـائي : ١٧
الفصـل الثـاني - الإطـار النظـري للـدراسـة : ١٨
أهميـة الرقـابـة الـداخليـة : ٢١
إجـراءات الرقابـة الداخليـة المحاسـبية : ٢٢
مجـالات الـرقـابـة الماليـة : ٢٧
- المراقبـة الداخليـة لحسـابات المـدينين : ٤١
مقـومـات نظـام الرقـابة الـداخلية : ٥٠
الفصـل الثـالث – عـرض وتحـليل بيـانات الدراسـة ٧١
أسـاليب التحـليل الإحصـائي : ٧١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبـار الفرضـيات: ٩٧
الفصـل الرابـع: النتائج والتوصيات ١٢٦
النتـائـج : ١٢٧
التـوصيـات : ١٣١
المراجع ١٣٣
المراجـع العـربيـة : ١٣٣
المراجع باللغة الانجليزية ١٣٧
Abstract ١٤٠
الملاحق ١٤٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهــرس الجــداول

رقم الجدول	اســم الجــدول	رقم الصفحة
١	توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير المركز الوظيفي	٦٩
٢	توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير العمر	٧١
٣	توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير عدد سنوات الخبرة	٧٢
٤	توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير أعلى مؤهل أكاديمي	٧٤
٥	توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير التخصص	٧٥
٦	توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير فئة الترخيص	٧٦
٧	توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير الجنس	٧٧
٨	قياس أثر نظام الإيرادات وحساباته على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية	٧٩
٩	قياس أثر نظام تكاليف المبيعات وحساباته على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية	٨٠
١٠	قياس أثر نظام الرواتب وألاجور وحساباته على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية	٨١
١١	قياس أثر نظام امتلاك الموجودات الثابتة وحساباته على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية	٨٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢	قياس أثر نظام الاستثمارات وحساباته على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية	٨٣
١٣	قياس أثر نظام الاقتراض وحساباته على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية	٨٤
١٤	قياس أثر نظام الإيرادات وحساباته على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية	٨٥
١٥	قياس أثر نظام تكاليف المبيعات وحساباته على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية	٨٦
١٦	قياس أثر نظام الرواتب والاجور وحساباته على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية	٨٧
١٧	قياس أثر نظام امتلاك الموجودات الثابتة وحساباته على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية	٨٨
١٨	قياس أثر نظام الاستثمارات وحساباته على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية	٨٩
١٩	قياس أثر نظام الاقتراض وحساباته على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية	٩٠
٢٠	قيمة معامل الانحدار لاختبار الفرضية الأولى	٩١
٢١	قيمة معامل الانحدار لاختبار الفرضية الثانية	٩٣
٢٢	قيمة معامل الانحدار لاختبار الفرضية الثالثة	٩٤
٢٣	قيمة معامل الانحدار لاختبار الفرضية الرابعة	٩٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٤	قيمة معامل الانحدار لاختبار الفرضية الخامسة	٩٧
٢٥	قيمة معامل الانحدار لاختبار الفرضية السادسة	٩٩
٢٦	قيمة معامل الانحدار لاختبار الفرضية السابعة	١٠٠
٢٧	قيمة معامل الانحدار لاختبار الفرضية الثامنة	١٠٢
٢٨	قيمة معامل الانحدار لاختبار الفرضية التاسعة	١٠٣
٢٩	قيمة معامل الانحدار لاختبار الفرضية العاشرة	١٠٥
٣٠	قيمة معامل الانحدار لاختبار الفرضية الحادية عشرة	١٠٦
٣١	قيمة معامل الانحدار لاختبار الفرضية الثانية عشرة	١٠٧
٣٢	الترتيب التصاعدي للمتوسطات الحسابية العامة لابعاد المتغيرات المستقلة على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية	١٠٩
٣٣	الترتيب التصاعدي للمتوسطات الحسابية العامة لابعاد المتغيرات المستقلة على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية	١١٠
٣٤	تحليل واختبار العلاقة بين درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية ودرجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية	١١١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمــة الأشـكال

رقم الشكل	عنـوان الشــكل	الصفحة
١	توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير المركز الوظيفي	٧٠
٢	توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير العمر	٧١
٣	توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير عدد سنوات الخبرة	٧٣
٤	توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير أعلى مؤهل أكاديمي	٧٤
٥	توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير التخصص العلمي	٧٥
٦	توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير فئة الترخيص	٧٦
٧	توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير الجنس	٧٧
٨	منحنى التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية رقم (١)	٩١
٩	اتجاه الانتشار المتعلق بالفرضية رقم (١)	٩٢
١٠	العلاقة الخطية المتعلقة بالفرضية رقم (١)	٩٢
١١	اتجاه الانتشار المتعلق بالفرضية رقم (٢)	٩٣
١٢	منحنى التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية رقم (٣)	٩٤
١٣	العلاقة الخطية المتعلقة بالفرضية رقم (٣)	٩٥
١٤	اتجاه الانتشار المتعلق بالفرضية رقم (٣)	٩٥
١٥	منحنى التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية رقم (٤)	٩٦
١٦	العلاقة الخطية المتعلقة بالفرضية رقم (٤)	٩٧
١٧	اتجاه الانتشار المتعلق بالفرضية رقم (٤)	٩٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨	منحنى التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية رقم (٥)	٩٨
١٩	العلاقة الخطية المتعلقة بالفرضية رقم (٥)	٩٨
٢٠	منحنى التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية رقم (٦)	٩٩
٢١	العلاقة الخطية المتعلقة بالفرضية رقم (٦)	١٠٠
٢٢	منحنى التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية رقم (٧)	١٠١
٢٣	العلاقة الخطية المتعلقة بالفرضية رقم (٧)	١٠١
٢٤	اتجاه الانتشار المتعلق بالفرضية رقم (٧)	١٠٢
٢٥	اتجاه الانتشار المتعلق بالفرضية رقم (٨)	١٠٣
٢٦	منحنى التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية رقم (٩)	١٠٤
٢٧	العلاقة الخطية المتعلقة بالفرضية رقم (٩)	١٠٥
٢٨	اتجاه الانتشار المتعلق بالفرضية رقم (٩)	١٠٥
٢٩	اتجاه الانتشار المتعلق بالفرضية رقم (١٠)	١٠٦
٣٠	منحنى التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية رقم (١١)	١٠٧
٣١	العلاقة الخطية المتعلقة بالفرضية رقم (١١)	١٠٧
٣٢	اتجاه الانتشار المتعلق بالفرضية رقم (١١)	١٠٨
٣٣	منحنى التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية رقم (١٢)	١٠٩
٣٤	العلاقة الخطية المتعلقة بالفرضية رقم (١٢)	١٠٩
٣٥	اتجاه الانتشار المتعلق بالفرضية رقم (١٢)	١٠٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٦	الرسم البياني لاتجاه العلاقة بين درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية ودرجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية	١١٢

قائمـة الملحقــات

رقم الملحق	عنـوان الملحـق	رقم الصفحة
١	أداة الدراسة	١٢٧
٢	إيضاح عينة ومجتمع الدراسة	١٣٧
٣	ملخص باللغة الإنجليزية	١٣٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدى تأثير قوة و فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

إعـداد :

عماد عبد القادر يوسف خلف

بإشراف الأستاذ

هـادي التميـمي

"ملخـص"

هدفت هذه الدراسة إلى :

استكشاف آراء أو مواقف (Perceptions) عينة الدراسة حول الآثار التي يمكن أن تترتب على الإجراءات المتبعة في الأنظمة الفرعية لنظام الرقابة الداخلية على متانة وفاعلية النظام الشامل للرقابة الداخلية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

استكشاف آراء أو مواقف عينة الدراسة حول الآثار التي يمكن أن تترتب على تلك الإجراءات على مصداقية وعدالة القوائم المالية التي تصدرها تلك الشركات.

شملت الدراسة مجتمع جميع مكاتب التدقيق التي تدقق حسابات الشركات الصناعية المساهمة العامة، وقد بلغ عددها ١٩ مكتباً، وقد مثلت عينة الدراسة ما نسبته ١٠٠% من حجم مجتمع الدراسة.

تم تصميم استبانة من جزأين :

الجـزء الأول : يتكون من (٧) أسئلة تتعلق بمعلومات شخصية عن المستجيب .

الجـزء الثاني : يتكون من ستة أقسام ، ويتضمن كل قسم مجموعة من الأسئلة تتعلق بإجراءات مكونات نظام الرقابة الداخلية ، وذلك من خلال مقياسين رئيسين :

الأول : يقيس درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية .

الثاني : يقيس درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وقد كشفت الدراسة عن النتائج التالية :

درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركات المبحوثة كانت عالية .

درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية في الشركات المبحوثة كانت عالية .

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية و درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية ، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون بينهما ٠,٩١٨٨ ، وهذا يعطي دلالة على أن العلاقة قوية جدا وذات اتجاه موجب على مستوى الدلالة α = ٠,٠٥

وفي ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة فانه يمكن وضع التوصيات والاقتراحات التالية :

ضرورة اهتمام الشركات الصناعية بشكل اكبر بأنظمة الرقابة الداخلية (المتغيرات المستقلة) والتي تؤثر على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية الشامل (المتغير التابع) .

ضرورة اهتمام الشركات الصناعية بشكل اكبر بأنظمة الرقابة الداخلية (المتغيرات المستقلة) والتي تؤثر على درجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية (المتغير التابع) .

أن تقوم الشركات الصناعية بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بشكل دوري وباستمرارية ، وذلك للعمل على تغييرها وتطويرها بما يتناسب مع متطلبات العصر القائمة على استخدام تكنولوجيا المعلومات (استخدام الكمبيوتر وشبكات الأعمال) .

أن يتم انتخاب لجنة تدقيق من قبل الهيئة العامة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين على أسس المستوى التعليمي والخبرة العلمية والعملية في مجال إدارة الأعمال والمحاسبة وليس كما هو الحال في انتخاب الهيئة العامة لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذي على أسس قيمة الحصة في راس المال ليكون مستوى لجنة التدقيق في الهيكل التنظيمي على نفس مستوى مجلس الإدارة التنفيذي وذلك لضمان استقلالية دائرة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ، وهذا لم ينص عليه قانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وكذلك لم ينص عليه قانون الأوراق المالية رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن يكون موقع دائرة التدقيق الداخلي باعتبارها أهم عناصر وركائز ومقومات نظام الرقابة الداخلية الشامل في الهيكل التنظيمي مرتبطا مباشرة بلجنة التدقيق المشار إليها أعلاه وليس بأي مستوى إداري آخر لتقوم بأعمالها بكل وضوح وشفافية وعدم تحيز لأي جهة في المؤسسة مهما كان مستواها الإداري في الهيكل التنظيمي وبالتالي تتمكن من مراقبة قرارات مجلس الإدارة التنفيذي والمدير العام ... الخ .

دراسة المتغيرات المستقلة الأخرى التي تؤثر في درجة فاعلية ومصداقية القوائم المالية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـل الأول - الإطـار العـام للـدراسـة

- مقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- الهدف من الدراسة
- فرضيات الدراسة
- نموذج الدراسة
- نطاق الدراسة ومحدداتها
- التعريفات الإجرائية
- الدراسات السابقة
- خصائص الدراسة ومميزاتها
- منهجية الدراسة
- أساليب جمع البيانات
- مجتمع الدراسة
- عينة الدراسة
- بناء فقرات الاستبانة
- موضوعية الاستبانة
- صدق الاستبانة
- ثبات فقرات الاستبانة
- أساليب التحليل الإحصائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقــدمـة :

يعتقد الكثير من الناس أن الرقابة الداخلية وضعت من أجل منع الموظفين من الغش فقط واكتشاف الأخطاء والحقيقة أن هذا الهدف هو جزء من أهداف الرقابة الداخلية الكثيرة و التي تم تعريفها من قبل معهد المدققين الداخليين بأنها " الخطة التنظيمية و السجلات والإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على موجودات الشركة و ضمان كفاية استخدامها و التأكد من سلامة و دقة السجلات المحاسبية " (التميمي، ١٩٩٨).

و هناك من عرّف الرقابة الداخلية " بأنها مجموعة النظم الرقابية المالية و غير المالية التي تضعها الإدارة بهدف تسيير نشاط المؤسسة بطريقة فعالة و سليمة و بهدف التأكد من الالتزام بالسياسات الإدارية و المحافظة على الموجودات (التميمي، ١٩٩٨).

و الحقيقة أن الإدارة الواعية و الحكيمة هي التي تهتم أولا بالعملاء (الزبائن) لانهم العامل الهام والأساسي في تنمية الإيرادات و زيادتها . و تهتم ثانياً اهتماماً مادياً و معنوياً بالموظف الذي يختصر التكاليف ثم بعد ذلك تهتم بالمورد الذي يعتبر العامل الأساسي في حسابات التكلفة و هذا الاهتمام جميعه سينعكس على تنمية رأس المال المستثمر و زيادته .

و بما أنه يجب دراسة أنظمة الرقابة الداخلية باستمرار وذلك للعمل على تطويرها وتفعيلها عمليا ، لمواكبة العصر فإن الباحث يرى أن من الأهمية التعرف على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية الشامل،
والتعرف على درجة مصداقية القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، و التعرف على العلاقة بين درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية الشامل ودرجة المصداقية والاعتماد على القوائم المالية من الأطراف الأخرى . وذلك من خلال هذه الدراسة .

مشـكلة الـدراسـة :

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية :-

أ- ما هي العلاقة بين درجة قوة و فاعلية نظام الرقابة الداخلية الشامل ودرجة مصداقية وعدالة القوائم المالية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- ما مدى تأثير كل نظام من أنظمة الرقابة الداخلية الفرعية (نظام الإيرادات، ونظام تكاليف المبيعات، ونظام الرواتب والأجور، ونظام امتلاك الموجودات الثابتة ، ونظام الاستثمارات ونظام الاقتراض) في قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية الشامل ودرجة مصداقية وعدالة القوائم المالية.

أهميـة الـدراسـة :

يرى الباحث أن وجود المصداقية والعدالة المنبثقة من أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية الجيدة في القوائم المالية المعدة والمنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة تشكل فائدة وضرورة متبادلة تخدم الشركة في اتخاذ قراراتها السليمة الرشيدة نحو كافة أفراد المجتمع وفئاته وكذلك تخدم أفراد وفئات المجتمع في اتخاذ قراراتها السليمة والرشيدة نحو استثمار أموالها في الشركة كشراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات) التي تصدرها ، وبالتالي فان وجود نظام رقابة داخلية جيد في الشركات الصناعية سيؤدي إلى خدمة الشركة في اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة وسينعكس ذلك على خدمة الأطراف الأخرى في اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة من خلال اعتمادها وقبولها لتلك البيانات .

أهـداف الـدراسـة :

استكشاف آراء أو مواقف (Perceptions) عينة الدراسة حول الآثار التي يمكن أن تترتب على الإجراءات المتبعة في الأنظمة الفرعية لنظام الرقابة الداخلية على متانة وفاعلية النظام الشامل للرقابة الداخلية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

استكشاف آراء أو مواقف عينة الدراسة حول الآثار التي يمكن أن تترتب على تلك الإجراءات على مصداقية وعدالة القوائم المالية التي تصدرها تلك الشركات.

فرضيـات الـدراسـة :

تختبر هذه الدراسة الفرضيات التالية :

١- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات نظام الإيرادات وحساباته ودرجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية الشامل .

٢- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات نظام تكاليف المبيعات وحساباته ودرجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية الشامل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات نظام الأجور وحساباته ودرجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية الشامل .

٤ - لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات نظام امتلاك الموجودات الثابتة ودرجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية الشامل .

٥-لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات نظام الاستثمارات ودرجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية الشامل .

٦- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات نظام الاقتراض ودرجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية الشامل .

٧- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات نظام الإيرادات وحساباته ودرجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية .

٨- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات نظام تكاليف المبيعات وحساباته ودرجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية .

٩- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات نظام الأجور وحساباته ودرجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية .

١٠- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات نظام امتلاك الموجودات الثابتة ودرجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية .

١١- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات نظام الاستثمارات ودرجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية .

١٢- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات نظام الاقتراض ودرجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نمـوذج الدراســة :

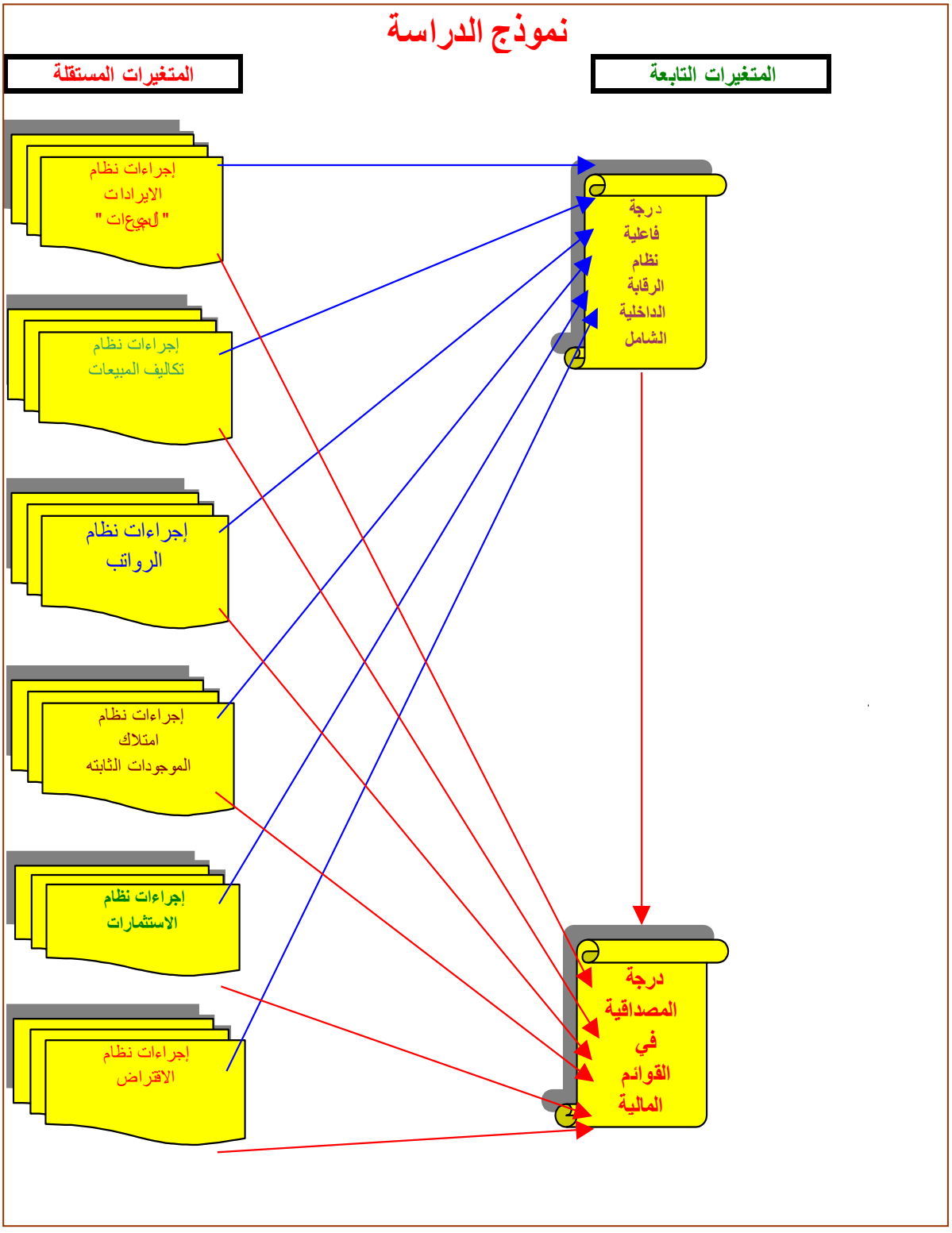

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نطـاق الدراسـة ومحـدداتـها:

ستقتصر هذه الدراسة على التعرف والكشف عن طبيعة العلاقة بين درجة فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية ودرجة المصداقية في القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة فقط.

ستقتصر نتائج هذه الدراسة على وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين وتحت افتراض استقلاليتهم وعدم محاباتهم وتحيزهم تجاه أي مؤسسة بغض النظر عن هدفها أو حجمها أو شكلها القانوني .

يعتقد الباحث أن أنظمة وإجراءات وأساليب الرقابة الداخلية لا يمكن حصرها بإجراءات معينة ، وبالتالي فان نتائج هذه الدراسة ستقتصر على أنظمة وأساليب الرقابة الداخلية والتي يرى الباحث أهمية وجودها في الشركة ، وبالتالي تم إدراجها بالاستبيان الذي قام الباحث بإعداده .

التعـريفـات الإجـرائيـة:

فيما يلي التعريفات الإجرائية المتعلقة بمصطلحات الدراسة :-

١- المتغيرات المستقلة (Independent Variables) :

نظام الإيرادات " المبيعات " وحساباته :- مجموعة من السياسات والإجراءات والأساليب الموضوعة من قبل الإدارة والتي تتفاعل معا بهدف تصميم المستندات والدفاتر وتحديد الإجراءات الواجب اتباعها في جمع المعلومات المختلفة والمتعلقة بتسجيل وتبويب وتصنيف وتحليل وتحديد كافة العمليات الاقتصادية المتعلقة ببيع البضاعة المصنعة وحساباتها ووسائل الرقابة عليها وعرض نتائجها . ويقصد بالإيرادات في الشركات الخدمية: "كافة المبالغ المحصلة من قبل الشركة والناتجة عن بيع الخدمة نقدا أو على الحساب" ، أما في الشركات التجارية والصناعية فيقصد بها: "كافة المبالغ المحصلة من قبل الشركة والناتجة عن بيع السلعة نقدا أو على الحساب" ،وبالتالي فان حساب الإيرادات أو المبيعات الوسيط (المؤقت) يتمثل في حسابين حقيقين هما حساب الصندوق أو البنك بالنسبة لعمليات بيع الخدمة أو السلعة نقدا وحساب العملاء بالنسبة لبيع الخدمة أو السلعة بالأسلوب الآجل (على الحساب) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظام تكاليف المبيعات وحساباته :- مجموعة من السياسات والإجراءات والأساليب الموضوعة من قبل الإدارة والتي تتفاعل معا بهدف تصميم المستندات والدفاتر وتحديد الإجراءات الواجب اتباعها في جمع المعلومات المختلفة والمتعلقة بتسجيل وتبويب وتصنيف وتحليل وتحديد كافة العمليات الاقتصادية المتعلقة بتكاليف مبيعات البضاعة الجاهزة وحساباتها ووسائل الرقابة عليها وعرض نتائجها .

نظام الرواتب والأجور :- مجموعة من السياسات والإجراءات والأساليب الموضوعة من قبل الإدارة والتي تتفاعل معا بهدف تصميم المستندات والدفاتر وتحديد الإجراءات الواجب اتباعها في جمع المعلومات المختلفة والمتعلقة بتسجيل وتبويب وتصنيف وتحليل وتحديد كافة العمليات الاقتصادية المتعلقة برواتب وأجور الأيدي العاملة وحساباتها ووسائل الرقابة عليها وعرض نتائجها .

نظام امتلاك الموجودات الثابتة :- مجموعة من السياسات والإجراءات والأساليب الموضوعة من قبل الإدارة والتي تتفاعل معا بهدف تصميم المستندات والدفاتر وتحديد الإجراءات الواجب اتباعها في جمع المعلومات المختلفة والمتعلقة بتسجيل وتبويب وتصنيف وتحليل وتحديد كافة العمليات الاقتصادية المتعلقة بشراء الموجودات الثابتة لاستغلالها بكفاءة وفاعلية وكذلك الاستغناء عنها بالبيع أو المبادلة أو الشطب وحساباتها ووسائل الرقابة عليها وعرض نتائجها .

نظام الاستثمارات :- مجموعة من السياسات والإجراءات والأساليب الموضوعة من قبل الإدارة والتي تتفاعل معا بهدف تصميم المستندات والدفاتر وتحديد الإجراءات الواجب اتباعها في جمع المعلومات المختلفة والمتعلقة بتسجيل وتبويب وتصنيف وتحليل وتحديد كافة العمليات الاقتصادية المتعلقة بشراء واعادة بيع الأوراق المالية (الأسهم والسندات قصيرة الأجل) وحساباتها ووسائل الرقابة عليها وعرض نتائجها .

نظام الاقتراض :- مجموعة من السياسات والإجراءات والأساليب الموضوعة من قبل الإدارة والتي تتفاعل معا بهدف تصميم المستندات والدفاتر وتحديد الإجراءات الواجب اتباعها في جمع المعلومات المختلفة والمتعلقة بتسجيل وتبويب وتصنيف وتحليل وتحديد كافة العمليات الاقتصادية المتعلقة بعمليات التمويل المالي مثل الحصول على القروض واحتساب تكلفتها وسدادها وحساباتها ووسائل الرقابة عليها وعرض نتائجها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- المتغيرات التابعة (Dependent Variables) :

فاعلية وقوة أنظمة الرقابة الداخلية :- درجة تحقيق أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية للأهداف الموضوعة من أجلها .

المصداقية والعدالة في القوائم المالية :- درجة صدق وعدالة ووضوح الأرصدة الظاهرة في البيانات المالية " الميزانية العامة ، والأرباح والخسائر ، والتدفقات النقدية " في التعبير عن أنها :

موجودة فعلا.

مملوكة للشركة .

ظاهرة بالقيم وحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (المبادئ المحاسبية الدولية) .

مقيدة (مسجلة) في الدفاتر بصورة كاملة .

تم الإفصاح عنها وحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (أو الدولية) .

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوعات كثيرة لها علاقة واضحة مع أبعاد هذه الدراسة وأمكن الاستفادة منها ومن هذه الدراسات مرتبةً حسب التاريخ :-

١- الدراسة التي قام بها (أبو علي ، ١٩٨٨) حول تقويم أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، والتي أجريت على ٣٥ شركة ، وكان الهدف من الدراسة تقويم درجة متانة أنظمة الرقابة المستخدمة وبين حجم الشركات من حيث رأس المال وعدد العاملين ، ودراسة إجراءات الرقابة الداخلية ومدى اهتمام الشركات الصناعية بالجوانب الإدارية للرقابة الداخلية ، ودراسة علاقة المدقق الخارجي والداخلي بأنظمة الرقابة الداخلية .

وقد تناولت هذه الدراسة بعض الجوانب المتعلقة بالتدقيق الداخلي ، وان لم يكن الهدف الرئيس منها وقد بينت الدراسة ما يلي :-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن عدد الشركات التي لا تتلقى تقارير تتعلق بتقويم نظام الرقابة الداخلية من المدقق الداخلي بلغت ٣٠ شركة أي ما نسبته ٨٦% تقريبا من عينة الدراسة .

إن الشركات محل الدراسة تفتقر إلى وجود دوائر تدقيق داخلي مستقلة ، إذ أن هناك خمس شركات فقط تستخدم هذه الأداة الرقابية .

وكان من توصيات هذه الدراسة أن على الإدارات في الشركة الصناعية الاستعانة بدوائر التدقيق الداخلي ، لتقويم نظام الرقابة الداخلية وتتبع مدى استخدام الإجراءات الرقابية فيها .

٢- دراسة (اشرم ، ١٩٨٨) حول الرقابة الداخلية في سورية من الناحيتين العملية والتطبيقية ، والتي أجريت على جميع المديرين ، والرؤساء الإداريين ، ومفتشي الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والمراقبين الداخليين في حلب ، وهدف في دراسته إلى :-

إيضاح مفهوم الرقابة الداخلية كما هو معروف في أدبيات المحاسبة والتدقيق .

تقويم الرقابة الداخلية حسب ما نص عليها التشريع السوري ، بمقارنتها مع مفهوم الرقابة الداخلية المتعارف عليه في أدبيات المحاسبة ، والتدقيق ، والمعايير المهنية البارزة في العالم .

تقويم التطبيق العملي للرقابة الداخلية في محافظة حلب ، مقارنة مع النصوص التشريعية والتنظيمية لهذه الرقابة .

وقد كانت نتائج هذه الدراسة ما يلي :-

إن معظم المراقبين الداخليين في سورية يتمتعون بالتأهيل العلمي المناسب ويملكون خبرات سابقة ، على الرغم من وجود بعض المراقبين الذين يحملون مؤهلات دون المستوى الجامعي .

عدم تمتع المراقبين بحصانة وحياد كافيين .

إن عمل المراقبين الداخليين يشمل كافة أقسام وإدارات الجهات العامة التي يعملون فيها ولكنه لا يشمل عمل الإدارة العليا .

إن عمل المراقبين الداخليين لا يقوم على تنفيذ رقابة الكفاءة والأداء ، وان أسلوب عملهم لا ينسجم مع أدبيات المهنة المتعلقة بالتدقيق الداخلي ، كما انه لا يوجد مستويات أداء مهني معترف بها بشكل عام تحكم أعمالهم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- دراسة (الخداش ، ١٩٩٢) هدفت إلى البحث في واقع نظم التكاليف في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، من خلال التعرف على مدى الوعي التكاليفي لدى إدارة هذه الشركات ، ودراسة وتحليل نظم التكاليف المطبقة فيها ، وبيان نقاط قوتها وضعفها ، وذلك من خلال مقوماتها الرئيسية ، كما هدفت الدراسة إلى بيان معوقات تصميم نظم ملائمة للتكاليف في هذه الشركات . ولتحقيق هذه الغاية قام الباحث بتصميم استبانه وقائمة استقصاء معلومات تم توزيعها على جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية التي تطبق نظما للتكاليف ، وعددها ١٦ شركة ، وقد بينت نتائج الدراسة أن غالبية الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لا يوجد بها نظم للتكاليف ، حيث بلغت نسبة هذه

الشركات ٦١% من مجموع عدد الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وهي ٤١ شركة كما كشفت الدراسة عن النتائج التالية والخاصة بالشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية التي يوجد بها نظم للتكاليف :-

تبلغ نسبة مجموع راس مال الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية التي تطبق نظم للتكاليف ٦٩% أي بقيمة ٢٣٥,١٩ مليون دينار من المجموع الكلي لرأسمال الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والبالغ ٣٤١,٦٢ مليون دينار .

تتمتع إدارة الشركات الصناعية بدرجة كبيرة من الوعي التكاليفي حيث بلغ المعدل العام لهذا الوعي ٨٣% .

٤- دراسة (Whit and Alexander , ١٩٩٢) بعنوان : " التدقيق الداخلي : اتجاهات وممارسات " .

أعدت هذه الدراسة لمعهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية حيث هدفت إلى تحديد مدى التوافق في الجوانب المهنية والنظرية للتدقيق الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية .

وملخص ما بينته الدراسة :-

أن معظم المنشات تعزز دوائر التدقيق التابعة لها بموظفين متخصصين في فروع أخرى (غير المحاسبة) مثل الضرائب ، والحاسوب ، والإدارة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن هناك أعمالاً غير مرتبطة بشكل مباشر بالتدقيق قد شارك بها المدققون الداخليون وقد بلغت نسبة هذه الأعمال ١٦% من الأعمال الاعتيادية ، وهذا يدل على اختلاف الواقع العملي للتدقيق الداخلي عن الواقع النظري له ، وأن قيام المدقق الداخلي بأعمال تنفيذية ليست من مهام التدقيق الداخلي سيؤدي إلى إضعاف موضوعيته عند إبداء رأيه المهني .

وقد أظهرت الدراسة أن ٦٧% من المستجيبين استخدموا العينات الإحصائية في إنجازهم لأعمال التدقيق الداخلي .

أن ٥٤% من المستجيبين صرحوا بأن المواضيع الخاضعة للتدقيق متفق عليها مع مدير دائرة التدقيق الداخلي و ٤٣% منهم لا يتفقون معه ، وان ٤٨% من المدققين الداخليين أفادوا بأنهم يقومون دائما بإعلام الخاضعين لعملية التدقيق بمواعيد التدقيق ، وان ٤٠% منهم أفادوا بأنهم يقومون أحيانا بإعلامهم وان ١١% لا يعلمون العاملين الخاضعين لعملية التدقيق عن مواعيد التدقيق .

أن من المدققين الداخليين من يقومون بمراجعة تقرير التدقيق الداخلي مع العاملين الخاضعين لعملية التدقيق قبل رفعها إلى الإدارة .

٦- وبما يخص علاقة المدقق الداخلي والمدقق الخارجي أظهرت الدراسة أن المدقق الخارجي يلعب دورا هاما في تطوير خطة التدقيق الداخلي ، فمن بين ٣٨٠ حالة تبين أن لتقارير التدقيق الداخلي دورا هاما في عدة جوانب .

٥- دراسة (خريسات ، ١٩٩٣) بعنوان دراسة ميدانية لفاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة ، وقد كان الهدف من هذه الدراسة التعرف على أهداف وظيفة التدقيق الداخلي وإجراءاتها ونطاق ومجال عملها في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من اجل :-

أ . تقويم مدى درجة فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في هذه الشركات من خلال التطبيق الفعلي للإجراءات والأهداف التي تقوم بها ، بالمقارنة مع أدبيات ومعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي .

ب . تحديد معوقات تطبيق وظيفة التدقيق الداخلي بشكل فعال من خلال معرفة نقاط الضعف والقصور قي تطبيق الأهداف والإجراءات والأساليب ومن ثم تقديم الاقتراحات لمعالجة هذه المعوقات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة :-

أن متوسط درجة فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة قد بلغت ٧١% أي بدرجة جيده .

أن نسبة الشركات الصناعية المساهمة العامة التي يوجد بها نشاط للتدقيق الداخلي ما زالت محدودة حيث لم تتعد ٢٦% من مجموع الشركات التي خضعت للدراسة نتيجة لعدم إدراك المسؤولين في الشركات التي لا يوجد بها نشاط للتدقيق الداخلي لأهمية وفائدة هذه الوظيفة .

أن هناك اختلافا في درجة فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في تلك الشركات تعزى :

للمتغيرات الشخصية لمسؤول نشاط التدقيق الداخلي (المركز الوظيفي ، و سنوات الخبرة ، والعمر ، و المؤهل العلمي ، والتخصص ومصدر الخبرة في التدقيق) .

ولحجم الشركة (راس المال المدفوع وعدد العاملين فيها) .

للمتغيرات المتعلقة بنشاط التدقيق الداخلي (المستوى الإداري المخصص لنشاط التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي والمستوى الإداري الذي ترفع إليه التقارير مباشرة والمستوى الإداري المسؤول عن إنهاء خدمات مسؤول النشاط الداخلي للتدقيق .

٤- أن هناك تفاوتا كبيرا بين تقويم كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لعلاقة العمل التي تربط بينهما .

٦- دراسة (المحاميد ، ١٩٩٩) والتي استهدفت قياس مدى توفر نظم الرقابة المالية (نظام محاسبة المسؤولية ، ونظام رقابة داخلية محاسبية ، ونظام ميزانيات تخطيطية ، ونظام مؤشرات مالية) لدى الشركات الصناعية الأردنية وقياس العلاقة بين توفر نظم الرقابة المالية وأداء الشركات الصناعية الأردنية ، وقياس مدى اختلاف العلاقة بين توفر نظم الرقابة المالية وأداء الشركات الصناعية الأردنية باختلاف حجم الشركة .

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة انه يتوفر لدى الشركات الصناعية الأردنية نظم رقابة مالية ولا تختلف درجة توفر نظم الرقابة المالية باختلاف حجم الشركة باستثناء متغير المؤشرات المالية ، وكذلك لا توجد علاقة بين توفر نظم الرقابة المالية والأداء باستثناء وجود علاقة بين متغير الرقابة الداخلية المحاسبية والأداء .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- دراسة (الخرشه ، ٢٠٠١) التي هدفت إلى محاولة معرفة مدى فاعلية الرقابة الإدارية الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية ، ودراسة اثر المتغيرات المستقلة (الهيكل التنظيمي والوسائل الرقابية والأنظمة والتعليمات والعوامل الشخصية) في فاعلية الرقابة الإدارية الداخلية في تلك الشركات ، كما هدفت إلى التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في رفع فاعلية الرقابة الإدارية الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية.

شملت الدراسة المديرين العاملين في ٣٩ شركة صناعية والبالغ عددهم ١٣٠ مديرا ، وموظفي وحدات الرقابة في تلك الشركات ، وقد كشفت الدراسة عن النتائج التالية :-

أن مدى فاعلية الرقابة الإدارية الداخلية في الشركات المبحوثة كان بدرجة مرتفعة .

أن أبعاد المتغيرات المستقلة (الهيكل التنظيمي والوسائل الرقابية والأنظمة والتعليمات والعوامل الشخصية) قد توافرت بدرجة مرتفعة في الشركات المبحوثة .

أن متغيرات الدراسة مجتمعة أسهمت في تفسير ٢٦,١١% من فاعلية الرقابة الإدارية الداخلية في الشركات المبحوثة ، وكان أهمها متغير الوسائل الرقابية .

أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المبحوثين في فاعلية الرقابة الإدارية الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية .

هناك علاقات ارتباطيه إيجابية وذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة .

وتوصي الدراسة بضرورة فصل الرقابة الإدارية عن الرقابة المحاسبية في الشركات الصناعية لزيادة فاعلية الرقابة الإدارية الداخلية في تلك الشركات وبضرورة اعتماد وحدات الرقابة الداخلية كأساس لتدريب وتأهيل قيادات المستقبل لتلك الشركات قبل تبوئهم للمناصب الإدارية العليا .

خصائص الدراسة و مميزاتها:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تم استعراضها بما يلي :

<u>أولاً : من حيث المشكلة التي تعالجها:</u>

إن هذه الدراسة ستساعد على كشف الغموض الذي يكتنف العلاقة بين درجة قوة و فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية ، و درجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : من حيث الأهداف :

إن هذه الدراسة تهدف إلى تحديد و قياس العوامل الأساسية ذات التأثير المباشر على نظام الرقابة الداخلية بعد أن قام الباحث بتقسيم هذا النظام إلى مكوناته الأساسية و هي مجموعة من الأنظمة الرقابية الداخلية الفرعية ،

وقياس أثر هذه الأنظمة الفرعية وعناصرها على درجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية بهدف إيجاد العلاقة بين درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية و درجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية .

ثالثاً : من حيث متغيرات الدراسة :

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث متغيراتها المستقلة و عناصرها ذات التأثير على متغيرين تابعين و هما :

فاعلية نظام الرقابة الداخلية ، و مصداقية وعدالة القوائم المالية .

و من ثم تعمقت الدراسة لإيجاد مدى العلاقة بين المتغيرين التابعين .

حيث سينقلب المتغير التابع (فاعلية نظام الرقابة الداخلية) إلى متغير مستقل يؤثر على متغير المصداقية في القوائم المالية.

منهجيـة الدراسـة وأسـلوبهـا:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة ، قام الباحث باتباع الإجراءات التي تكفل ذلك من خلال مراجعة

الأدبيات المحاسبية المتصلة بمفهوم الرقابة الداخلية ، وتصنيفه لهذه الدراسة على أنها دراسة مسحية ، لذا سيعتمد الباحث في جمع بياناتها الأولية على الاستبانة التي قام بإعدادها بنفسه والتي تم توزيعها على المدققين القانونيين الخارجيين والذين يمثلون مجتمع هذه الدراسة.

أسـاليب جمـع البيـانـات :

اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين رئيسيين من البيانات وهما :-

أ.البيانات الأولية : تم جمع البيانات الأولية لهذه الدراسة عن طريق الاستبانة التي صممها الباحث لهذه الغاية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب.البيانات الثانوية : اعتمد الباحث على مراجعة الأدبيات المحاسبية والإدارية المتعلقة بمفهوم الرقابة الداخلية والإجراءات الواجب تطبيقها للوقوف على الإجراءات المعمول بها في الشركات الصناعية الأردنية.

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع هذه الدراسة من جميع مكاتب التدقيق التي تدقق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في "دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية " لسوق عمان المالي لعام ٢٠٠٢ م وقد بلغ عدد هذه المكاتب (١٩) مكتباً تتولى القيام بأعمال التدقيق لعدد (٩١) شركة صناعية مساهمة عامة أردنية، وقد قام الباحث بتحليل البيانات الرئيسية لهذه الشركات من واقع دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية

لسوق عمان المالي لعام (٢٠٠٢م)، وكانت نتيجة التحليل ما يلي:-

بالنسبة إلى سنوات التأسيس: (خلال الأعوام من ١٩٥١ م حتى نهاية عام ١٩٩٩ م).

بالنسبة إلى راس المال:لقد تراوح راس المال من ٦٦٥٠٠٤ دينار إلى ٨٣٣١٨٠٠٠ دينار وبمجموع كلي ٨٢٠١٧٢٤٧٠ دينار، وبمتوسط حسابي ٩١١٣٠٢٧ دينار .

بالنسبة إلى عدد العاملين الأردنيين فيها (إناث،ذكور):لقد تراوح عدد العاملين من ٣ إلى ٤٧٧٩ عامل وعاملة وبمجموع كلي قدره ٢٦٤٤١ عامل وعاملة ، وبمتوسط حسابي ٢٩٤ عامل وعاملة

عينة الدراسة :

شملت عينة الدراسة جميع مكاتب التدقيق التي تتولى القيام بتدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية. ونظراً لأن حجم مجتمع الدراسة (مكاتب التدقيق) (١٩) مكتباً فقط، فقد تم دراسة المجتمع كاملاً أي ما نسبته ١٠٠% من حجم المجتمع وكما هو موضح بالجدول الملحق للدراسة والذي تم استخلاصه من

(دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية لسوق عمان المالي لعام ٢٠٠٢ م) .

بناء فقرات الاستبانة :

قام الباحث بتصميم الاستبانة من جزأين :-

الجزء الأول : ويتكون من (٧) أسئلة تتعلق بمعلومات شخصية عن المستجيب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الثاني : ويتكون من ستة أقسام تتعلق بمكونات نظام الرقابة الداخلية وهي :-

القسم الأول : نظام الإيرادات .

القسم الثاني : نظام تكاليف المبيعات .

القسم الثالث : نظام الأجور .

القسم الرابع : نظام امتلاك الموجودات الثابتة .

القسم الخامس : نظام الاستثمارات .

القسم السادس : نظام الاقتراض .

وكل قسم يتضمن مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بإجراءات مكونات نظام الرقابة الداخلية ، وكل إجراء يتكون من مقياسين :-

الأول : يقيس درجة قوة و فاعلية نظام الرقابة الداخلية الشامل .

الثاني : يقيس درجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية .

موضوعية وصدق الاستبانة :

قبل توزيع الاستبانات على عينة الدراسة وتأكيدا على صدقها ، حرص الباحث على ما يلي :-

استشارة عينة متخصصة مكونة من (١٠) مدققين قانونيين .

استشارة عددا من ذوي الخبرة والمتخصصين والمهتمين بمجال البحث،من خلال عرض الاستبانة عليهم للتحقق من صياغة الأسئلة المتضمنة فيها والتأكد من وضوحها بالنسبة إلى أفراد عينة الدراسة .

قام الباحث بعرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء والمحكمين من ذوي الاختصاص المهني والأكاديمي

قام الباحث بتعديل بعض الفقرات في الاستبانة حذفا أو إضافة وتغييرا على ضوء الملاحظات المقترحة من الخبراء والمحكمين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثبـات فقـرات الاسـتبانـة :

قام الباحث بتوزيع الاستبانة على عينة الدراسة في صورتها المعدلة من قبل المحكمين .

اجري على الاستجابات اختبار المصداقية (ألفا) لقياس درجة مصداقية المستجيبين على أسئلة الاستبانة وقياس مدى الثبات الداخلي لأسئلتها ومقدرتها على إعطاء نتائج متوافقة لردود المستجيبين على الأسئلة .

كانت نتيجة اختبار معامل المصداقية (ألفا) ٨٧,٣% ، وهي نسبة يمكن أن يعول عليها لأغراض التحليل الإحصائي واستخلاص النتائج ، وهذا يدل على وجود المصداقية في إجابات عينة الدراسة .

أسـاليب التحـليل الإحصـائي :

قام الباحث باستخدام المنهج الإحصائي الوصفي والمنهج الإحصائي التحليلي لمعالجة البيانات التي تم جمعها وذلك باعتماد واستخدام برامج الكمبيوتر التالية :-

Microsoft Excel

SPSS production facility / SPSS ٧,٥ for windows

وذلك بما يتناسب وطبيعة البحث ومتطلباته .

حيث سيستخدم الأساليب الإحصائية التالية لتحليل ومعالجة بيانات هذه الدراسة واختبار فرضياتها :

١- أسلوب الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures)

وذلك لوصف خصائص العينة موضوع الدراسة اعتمادا على الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية .

٢- (T- Test) وتحليل الانحدار الخطي (Linear Regression Analysis)

لاختبار الفرضيات الفرعية و اثر المتغيرات المستقلة على كل واحد من المتغيرين التابعين .

٣- معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)

لإيجاد قوة وطبيعة العلاقة بين المتغير التابع الأول و المتغير التابع الثاني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـل الثـاني – الإطـار النظـري للـدراسـة :

- مفهوم الرقابة الداخلية
- أهمية الرقابة الداخلية
- أنواع الرقابة الداخلية
- الرقابة المحاسبية (المالية)
- إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية
- مجالات الرقابة المالية
- أدوات ووسائل الرقابة المالية
- الرقابة الإدارية
- مجالات الرقابة الإدارية
- الضبط الداخلي
- مقومات نظام الرقابة الداخلية
- الاتصال مع الإدارة
- لجنة التدقيق
- موقع دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمنشأة
- الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي
- محددات (القصور) الرقابة الداخلية
- مسؤولية الإدارة تجاه أنظمة الرقابة الداخلية
- مسؤولية المدقق الداخلي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهوم الرقابة الداخلية : INTERNAL CONTROL

قبل سنة ١٥٠٠ ميلادية كانت الأحداث المالية تسجل في سجلين منفصلين بواسطة أشخاص مستقلين يتولى كل منهم التسجيل لنفس العمليات مستقلا عن الآخر وهذا لغرض وجود سجلين يمكن تطابقهما ، وبالتالي يمنع التلاعب والاختلاس ، فكأن الوظيفة الرقابية الداخلية كانت تتحقق داخليا وليس هناك من يراقب العمل من خارج المشروع ، وبتطور النشاط التجاري وازدياد حجم الاتصالات الدولية نتيجة فتح آفاق جديده عن طريق النقل البحري واستعمار أماكن جديدة ، تطلب الأمر محاسبة العائدين من قباطنة السفن والعائدين بالثروات من الدنيا القديمة للقارة الأوروبية استخدام مراجعين لغرض محاسبة قباطنة السفن هذه ومنع اختلاس هذه الثروات فكان الرقابة وجدت في هذا الوقت للتحقق من أمانة الأشخاص الذين عهد إليهم بالمسؤوليات المالية وفي ذلك الوقت لم يشر إلى أي نظام يتعلق برقابة داخلية أو نظام محاسبي. فالأسلوب الذي كان متبعا في المراجعة في ذلك الوقت هو تحقق مفصل لكل عملية أو حدث مالي يتم (الصحن ، ١٩٨٣) .

وعند ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا وتطور الصناعة والتجارة والزيادة في أنشطة المؤسسات وزيادة الفجوة بين المالكين والإدارة المحترفة ، وتطور النظام الضريبي ، فان الهدف الرئيسي للتدقيق لم يتغير وهو اكتشاف الغش والخطا ولكن التغيير المهم الذي طرأ خلال هذه الفترة ولغاية ١٨٥٠ م هو الاعتراف والرغبة بوجود نظام محاسبي لاجل التأكد من دقة القوائم (البيانات) المحاسبية لاجل منع الغش واكتشاف الخطا ، والتغيير الآخر كان الاعتراف بوجود الحاجة لتدقيق القوائم المالية من قبل شخص مستقل ومحايد .

في هذه الفترة لم يتم الاعتراف بأهمية الرقابة الداخلية بسبب الاعتقاد السائد في ذلك الوقت من أن الرقابة تتم بواسطة القيد المزدوج ، أما الفترة من ١٩٠٠ لغاية ١٩٣٣ (ويضيف الباحث لغاية الوقت الحاضر) فقد شهدت اعتراف كتاب المحاسبة والتدقيق بضرورة أهمية الرقابة الداخلية وفائدتها للمؤسسات ، وان أول من اعترف بهذه الأهمية الأستاذ دكسي Dicksee والذي بين أن نظام الرقابة الداخلية الفعالة يعوض عن التدقيق التفصيلي (التميمي ، ١٩٩٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عرفت الرقابة الداخلية من قبل معهد المدققين الداخليين (IAA) : " من أنها الخطة التنظيمية والسجلات والإجراءات التي تهدف للمحافظة على موجودات الشركة وضمان كفاية استخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المحاسبية بحيث تسمح بإعداد بيانات مالية يعتمد عليها ومحضرة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها " (التميمي ، ١٩٩٨).

وقد عرفت كذلك : " من أنها مجموعة النظم الرقابية المالية وغير المالية التي تضعها الإدارة بقصد :

تسيير نشاط المؤسسة بطريقة فعالة وسهلة .

التأكد من الالتزام بالسياسات الإدارية .

المحافظة على الموجودات .

تامين اكتمال ودقة السجلات إلى أقصى حد ممكن . " (التميمي ، ١٩٩٨) .

ومن خلال هذا التعريف يلاحظ بأن مجال الرقابة الداخلية امتد ليشمل موضوعات ابعد من تلك الموضوعات التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالأقسام المحاسبية والمالية (أبو الخير ، ١٩٨٣) .

وتعرف الرقابة على أنها عملية قياس النتائج الفعلية ومقارنتها بالمعايير أو الخطط الموضوعة ومعرفة أسباب الانحرافات بين النتائج المتحققة والنتائج المطلوبة واتخاذ فعل تصحيحي إن اقتضت الضرورة ذلك (Buchele ,١٩٧٧) .

كما تعرف الرقابة أيضا على أنها " عملية قياس الإنجاز المتحقق وفقا للأهداف المرسومة ومقارنة ما حصل فعلا مع ما كان متوقعا حدوثه " (Hodgetts ,١٩٨١) .

ومع ذلك فالرقابة في مفهومها الحديث ترتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد ، فالرقابة الذاتية اكثر أنواع الرقابة فاعلية ، حيث يصبح الفرد رقيبا على نفسه في حدود قيم المجتمع وأهداف عمله ، فالفرد اقدر على تفهم واجباته وتحديد موقفه من كل عمل ، كما انه أقدر على تقويم نفسه وتحديد مدى إجادته للعمل الذي يقوم به لذلك يكون اكثر الناس رغبة في تصحيح أعماله حتى لا يكتشف غيره أخطاءه ، وبذلك يقاس نجاحه بمدى حريته في إطلاق ملكاته لخدمة عمله (أبو طالب ، ١٩٨٠) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهميـة الرقـابـة الـداخليـة :

إن استخدام نظام رقابة فعال في منظمات الأعمال يؤدي حتما إلى ضبط الأمور ودفعها نحو التوازن لتحقيق أهداف المنظمة ، ويمكن النظر لأهمية الرقابة من خلال اعتبارات من أهمها :

تخفيض التكاليف : من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية والمحافظة عليها من الهدر والضياع .

تفويض السلطة : حيث أن وجود نظام الرقابة يشجع الرؤساء على تفويض سلطاتهم بدون خوف من عدم القيام بالعمل المفوض كما يرغبون (مخامرة ، ٢٠٠٠) .

ويعتقد الباحث أن الرقابة الداخلية هي العمود الفقري لأي مؤسسة مالية ناجحة .

أنواع الرقـابـة الداخليـة :

يمكن تقسيم الرقابة الداخلية إلى :

أولا - الرقابة المحاسبية (المالية) : ACCOUNTING INTERNAL CONTROLS

وتهدف إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة في السجلات ودرجة الاعتماد عليها وتأكيد الثقة في السجلات المحاسبية وهي تتضمن بصفة عامة ما يلي :-

نظام للتصريح بالأنشطة والتصديق عليها .

فصل الوظائف المرتبطة بالتسجيل والتقرير المحاسبي عن تلك المرتبطة بحماية الأصول .

إجراءات الحماية المالية للأصول .

المراجعة الداخلية (أبو الخير ، ١٩٨٣) .

ينصب هذا النوع من الرقابة على الدفاتر المحاسبية والموظفين الذين يعملون فيها ، بهدف اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر ودرجة الاعتماد عليها . وتتضمن الرقابة الداخلية المحاسبية خطة التفويض والإجراءات والقيود المتعلقة بالأهداف العريضة التي من شأنها الحفاظ على الأصول وتعزيز مصداقية القيود المحاسبية (آشرم ، ١٩٨٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن هذا النوع من الرقابة الداخلية المحاسبية (المالية) يجب أن يشمل كافة نشاطات المؤسسة الاقتصادية مثل نشاط الإيرادات أو المبيعات من حيث التأكد من صحة العمليات الحسابية الواردة بفواتيرها مثل عمليات ضرب الكمية بالسعر المحدد لبيع السلعة أو الخدمة والتأكد من قيمة الخصم المسموح به المحدد مسبقا وكذلك التأكد من اسم العميل الواضح على الفاتورة على أن يكون من ثلاثة مقاطع متتالية على الأقل وفيما إذا كانت الفاتورة نقدية أو ذمم ، وتجنبا لخلط فواتير البيع النقدية عن فواتير البيع الآجلة من المفضل العمل على طباعة فواتير مخصصة للإيرادات أو المبيعات النقدية وفواتير مخصصة للمبيعات الآجلة تجنبا من الوقوع في أخطاء التسجيل لاحقا ، وكذلك بالنسبة لسندات القبض فيجب التأكد من اسم العميل ومطابقة الترقيم مع الكتابة بالنسبة للمبلغ المستلم بسند القبض وعلى أن يقوم بكل هذه الإجراءات شخص منفصل تماما عن الشخص الذي يقوم بالتسجيل بالسجلات المحاسبية ، وكذلك بالنسبة لنشاط الشراء النقدي والآجل للمواد الخام المراد تصنيعها لإعادة بيعها ، وان تكون عملية الشراء من خلال عروض أسعار تراعي الجودة والسعر معا ، وكذلك وجود نظام دقيق للتكاليف من شانه إيجاد تكلفة السلعة الجاهزة للبيع للعمل على إعادة تسعيرها بشكل مجدي .

وعرفها (دهمش ، ١٩٨٥)" بأنها ذلك الجزء من نظام المراقبة الداخلية الذي يعنى بتحقيق الغايات المحاسبية للمنشأة أو الوحدة الحكومية وفي هذا دليل على الاهتمام بالعمليات المالية ، ويمثل ذلك الالتزام بالسياسات والإجراءات المحاسبية والمالية والمحافظة على موارد وممتلكات وأصول تلك المنشأة أو الوحدة ، وتحضير التقارير المالية التي تتوافر فيها الدرجة المطلوبة من الثقة ".

فالرقابة المحاسبية تشمل على نتائج عملية مراجعة وفحص العمليات الحسابية والمحاسبية ، وصحة المستندات المؤيدة لها بوجه عام ، فهي تمثل تلخيص العمليات والأحداث المالية وتسجيلها وتبويبها وتفسير نتائجها .

إجـراءات الرقابـة الداخليـة المحاسـبية :

تختلف إجراءات الرقابة الداخلية عن مستويات الرقابة الداخلية ، حيث أن الإجراءات ترتبط وتتعلق بالأعمال والتصرفات المختلفة الواجب تأديتها والقيام بها ، في حين أن المستويات ترتبط وتتعلق بقياس دقة تأديـة الأعمـال والتصـرفات وبالأهـداف الـواجب تحقيقهـا باسـتخدام الإجـراءات المعينة مسبقاً (خليل ، بدون تاريخ) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظام تحديد صلاحيات المصادقة على العمليات :

تضع الإدارة نظام صلاحيات المصادقة على العمليات من خلال تحديد الأشخاص في الهيكل التنظيمي المفوضين للمصادقة على العمليات الاقتصادية المختلفة للمنشأة (Boockholt , ١٩٩٦) .

٢-تقسيم العمل والفصل بين الوظائف المتعارضة :

يبدو أن هذا التقسيم ضروري ، فلو أدى هذه الأعمال شخص واحد فقط فان باستطاعته التستر على أية مخالفة يرتكبها أو أي تلاعب يقوم به ، وفي هذه الحالة يتعذر كشف هذا التلاعب .

وكذلك الحال في الأخطاء التي ترتكب دونما قصد (Boockholt , ١٩٩٦).

٣-الجرد المستمر للموجودات

يستخدم الجرد الفعلي للأصول وسيلة لمنع الاختلاس أو التلاعب فيها حيث يتم جرد الأصول التي تسمح طبيعتها بذلك مثل ، النقدية بالخزينة ، والبضاعة والأوراق المالية القصيرة الأجل ، واوراق القبض وبعض أنواع الموجودات الثابتة وتقارن نتيجة الجرد الفعلي مع الأرصدة الدفترية ويجري تحديد الفروق وتحديد أسبابها والمسؤولين عنها وضرورة مراعاة أسلوب الجرد المفاجئ للنقدية وما شابهها مثل الأوراق التجارية (الكمبيالات والشيكات والسحوبات) وكذلك الأوراق المالية مثل (الأسهم والسندات) (Boockholt , ١٩٩٦) .

٤- وجود نظام مستندي سليم وسجلات ملائمة :

تعد المستندات عنصرا أساسيا في النظام المحاسبي ومصدرا للقيد ودليلا للإثبات ، ويجب أن يراعى في تصميم المستندات اعتبارات أساسية منها :

استيفاء المستند للنواحي القانونية والشكلية .

ضرورة أن يخدم المستند غرضا محددا .

ضرورة أن يخدم المستند كافة الاستخدامات المحتملة بهدف تقليل عدد المستندات المستخدمة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجب أن يكون المستند واضحا وبسيطا لمن يستخدمه أو يطلع عليه .

يجب أن يحقق المستند الهدف الرقابي ، مثلا وجود خانة لتوقيع المختص .

فالإدارة تتطلب استخدام سجلات ووثائق محاسبية بما يضمن تسجيلا خاصا للعمليات والأحداث حيث أن نظام القيد المزدوج يساعد على إنجاز هذا الهدف (Boockholt , ١٩٩٦) .

تركز عملية التدقيق لحسابات القطاع الصناعي على تقويم قوة الضبط الداخلي ومدى متانة الرقابة الداخلية للنظام المحاسبي المستخدم لدى الشركة وذلك من حيث فصل المهام ، وجود صندوق نثرية ، وعدم الصرف من الصندوق العام واعتباره واسطة لقبض المبالغ وإيداعها في البنك ، الاحتفاظ ببطاقات الصنف أو البطاقات الجردية وإجراء المطابقات الشهرية لحسابات البنوك ، وإجراءات اللجان المكلفة بجرد المخزون وغيرها .

وبعد تقويم قوة الضبط الداخلي يتم تدقيق العناصر المختلفة لحسابات تكلفة البضاعة المباعة وحساب الأرباح والخسائر كما يلي :-

المبيعات : يتم التحقق من صحة تسلسل الفواتير بداية ، ثم يتم اخذ عينات مختلفة لدراسة مدى مطابقة الكميات المباعة لبطاقات الصنف وسندات الإخراج ، كما يتم مطابقة المبيعات النقدية لحركة الصندوق اليومية وحركة الايداعات البنكية ، أما بالنسبة لمبيعات الذمم المدينة (الآجلة) فيجري اخذ عينات مختلفة من فواتير مبيعات الذمم المدينة ومطابقتها مع سجل الذمم المدينة .

المشتريات : تعتمد آلية تدقيق المشتريات على طبيعتها من حيث أنها محلية أو مستوردة ، نقدية أو ذمم وفي كل الأحوال تتم الرقابة على صحة هذا البند بمراجعة المستندات والوثائق (الأوراق الثبوتية المعززة) المرفقة بسند القيد أو الصرف ، فإذا كانت المشتريات محلية فيتم التحقق من صحة المرفقات ومطابقتها مع المدفوعات البنكية إذا كانت عملية الشراء نقدا ، أما إذا كانت المشتريات المحلية (اجلة) على الحساب فيجري مطابقة فواتيرها مع سجل الذمم الدائنة .

بضاعة أول المدة : يجري مطابقتها مع رصيد بضاعة آخر المدة في السنة السابقة للتحقق من صحة الترحيل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بضاعة آخر المدة : تجيز المحاسبة المالية عدة طرق لتسعير بضاعة آخر المدة ، إلا انه يتطلب إظهارها في نهاية المدة بالتكلفة أو السوق أيهما اقل ، ولا يقبل أن يتم إظهارها في نهاية المدة بسعر السوق إذا كان أعلى من الكلفة .

أما بالنسبة للمصاريف الإدارية والعمومية (ويوضح الباحث هنا أن المقصود بهذه المصاريف كافة المصاريف التي تتم خارج حدود المصنع ، حيث تبدا بعد انتهاء عملية التصنيع للمنتج ومن أمثلتها مصاريف البيع والتوزيع والمصاريف المالية مثل الفوائد التي تتحملها الشركة مقابل الحصول على قرض بنكي لتمويل نشاطاتها المختلفة فتقبل إذا كانت معززة وموثقة بفواتير أصولية والهدف من إنفاقها المساعدة والارتباط بتوليد الدخل للمنشأة واما بالنسبة للموجودات الثابتة واهتلاكاتها ، حيث يقبل مصروف اهتلاك الموجودات الثابتة إذا كانت موجودة فعلا وأنها ممتلكة للشركة بفاتورة شراء أصولية ، هذا وتختلف نسب اهتلاك الموجودات الثابتة حسب طبيعتها ، ويلتزم مقدر ضريبة الدخل والمدقق الخارجي والداخلي بنسب الإهتلاك الواردة في قانون ضريبة الدخل (أبو نصار واخرون ، ١٩٩٦) .

ويمكن تقسيم مصروفات التشغيل إلى:-

تكاليف التسويق : (تكاليف البيع والتوزيع)

قبل تقديم مفهوم تكاليف التسويق من الضروري معرفة ماهية التسويق ، وهو عبارة عن (استخدام العلوم التطبيقية لتنسيق الجهود الخاصة بتخطيط وتنظيم ورقابة اوجه النشاط التي تؤدي إلى تدفق السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك) . وانطلاقا من هذا التعريف فان الهدف الاقتصادي من التسويق هو تنمية وتطوير المشاريع وتحقيق أقصى الأرباح (القصير ، ١٩٨١) .

وان الهدف من دراسة تكاليف التسويق هو تحديد نصيب الوحدة المبيعة من هذه التكاليف بالنسبة للمنطقة التي تباع بها وحتى يمكن الوقوف على السعر المناسب للبيع والحكم على كفاية جهاز التسويق في تلك المنطقة وكذلك ضبط تكلفة التسويق ومراقبتها وذلك عن طريق وضع المعايير السليمة التي يمكن أن نقيس بها بنود هذه التكاليف (رزق ، ١٩٧٨) .

وبالإمكان تقسيم تكاليف التسويق إلى قسمين :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكاليف البيع :- وقد تم تعريفها من قبل معهد محاسبي الكلفة الإدارية ICMA بأنها (كافة المصروفات التي تتحقق لغرض زيادة المبيعات وكسب رضا الزبائن والمحافظة عليهم)

ومن الأمثلة عليها دراسة السوق ،و مصروفات الدعاية والإعلان ، ومصروفات معارض البيع ،

ومصاريف مندوبي المبيعات ... الخ (القصير ، ١٩٨١) .

تكاليف التوزيع :- وكذلك تم تعريفها من قبل المعهد السابق الذكر بأنها (كافة المصروفات التي تتحقق ابتداء من عملية جعل المنتجات تامة الصنع جاهزة للتسليم وانتهاء بجعل الفوارغ التي قد تخص هذه المنتجات صالحة للاستعمال مرة أخري مثل إيجار المخازن ، ورواتب أجور العاملين في المخازن ، والمصاريف الأخرى المترتبة على وجود المخازن مثل الماء ، الكهرباء ، الهاتف ... الخ ونستطيع ألان

وبعد هذه التعاريف أن نقول بان تكاليف البيع والتوزيع هي كل المصاريف التي يتحملها المشروع من وقت وجود المنتج تام الصنع في صورته البيعية وتسليمه للعميل (خليل ، ١٩٧٨) .

ب- التكاليف الإدارية والعمومية :- تم تعريفها من قبل معهد محاسبي الكلفة الإدارية بأنها التكاليف التي تتحقق في مجال تحديد سياسة المشروع العليا واتخاذ القرارات الرئيسية فيه وتنسيق نشاطات أقسامه المختلفة والرقابة عليها والتي ليس لها علاقة بالإنتاج أو التسويق ومن الأمثلة عليها رواتب وأجور كافة العاملين في الإدارة ، وإيجار الأبنية ، والماء ، والكهرباء ، والتدفأة ،والتبريد ، واهتلاكات الأثاث ، والعدد والأدوات المكتبية ... الخ (القصير ، ١٩٨١) .

٥- استخدام مستندات مرقمة تسلسليا ومسبقا :

إن الرقابة الشكلية الملائمة تكون اسهل عندما تكون كل نسخة من الوثيقة تملك رقما مستقلا (مميزا) ومحددا يتم إضافته عند طباعة المستند ، ويستطيع المشرف بذلك أن يختبر دوريا الكميات التي لديه من المستندات المرقمة مسبقا والتحقق من انه لم يفقد منها شيئا (Boockholt , ١٩٩٦) .

٦- إعداد موازين المراجعة :

يتم تسجيل العمليات المالية بدفتر اليومية ومن ثم ترحيلها إلى الحسابات الخاصة بها في دفتر الأستاذ ، ثم ترصيد هذه الحسابات لكي يتم إعداد ميزان المراجعة . وميزان المراجعة عبارة عن كشف بأسماء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحسابات الظاهرة بدفتر الأستاذ العام ورصيد كل حساب وطبيعة رصيد الحساب مدينا أم دائنا ويتم إعداد ميزان المراجعة بشكل دوري مرة أو مرتين في السنة أو على نحو شهري أو يومي كما هو الحال في البنوك والمنشآت التي تستخدم الكمبيوتر في عملية مسك حساباتها (دهمش ، ١٩٩٥) .

ويرى الباحث ضرورة توخي الدقة المتناهية أثناء عملية الترحيل إلى دفاتر الأستاذ المساعدة حيث أن عملية ترحيل على سبيل المثال ذمة مدينة معينة إلى ذمة أخرى لن يفقد عملية التوازن والتطابق بين حساب إجمالي الذمم المدينة الموجود في دفتر الأستاذ العام ومجموع الذمم المدينة المرحلة إلى دفتر أستاذ مساعد الذمم المدينة رغم الخطأ الموجود في دفتر حسابات الذمم المدينة .

مجـالات الـرقابـة الماليـة :

من مجالات الرقابة المالية :

دورة المشتريات ، الذمم الدائنة والمدفوعات والتي تشمل شراء البضاعة أو الخدمات والموجودات . (ولأغراض هذا البحث يضيف الباحث المواد الخام أو المواد الأولية أو ما يطلق عليها محاسب التكاليف المواد المباشرة وهي التي تدخل في إنتاج السلعة بصورة مناسبة وواضحة أو السلع نصف المصنعة التي تشتريها الشركات الصناعية وتجري عليها عملية تصنيع لتصبح تامة الصنع ، وكذلك شراء المواد غير المباشرة وهي التي لا يمكن ربطها بالسلعة المنتجة بسهولة ومن أمثلتها عدد الصنع وزيوت المصنع ومواد نظافة المصنع والقرطاسية والمطبوعات وكافة المواد الأخرى والتي تنفق ضمن حدود المصنع) وتتكون دورة المشتريات من :

طلب الشراء من قبل المخازن أو جهة مخولة وإرساله إلى قسم المشتريات .

عمل أمر الشراء من قبل قسم المشتريات وبعدة نسخ .

عمل كشف استلام البضاعة من قبل قسم الاستلام وإرسال البضاعة إلى المخازن .

استلام فاتورة المورد ومقارنتها مع أمر الشراء وكشف الاستلام وقيدها في الدفاتر من قبل قسم المحاسبة (الذمم الدائنة) .

عمل مستند الصرف مرفق به أمر الشراء ، كشف الاستلام والفاتورة وتحويل أمر الدفع إلى جهة أخرى لدفعها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استقلالية مسؤول سجل الذمم الدائنة عن (قسم المشتريات ، وأمين الصندوق ، وقسم الاستلام .

المقارنة الدورية بين كشوفات الذمم الدائنة ، وسجل أستاذ الذمم الدائنة وحساب الرقابة في الأستاذ العام .

رقابة على مردودات المشتريات .

التأكد من صحة احتساب الفواتير .

مطابقة أمر الشراء مع كشف الاستلام والفواتير .

الرقابة على الإشعارات المدينة .

الرقابة على المدفوعات تحت الحساب .

دراسة تقارير الاستلام التي لا يقابلها فواتير والعكس صحيح .

دراسة الأرصدة المدينة – إن وجدت – (التميمي ، ١٩٩٨) .

ومن خلال ما ورد سابقًا صمم ولخص الباحث دورة المشتريات من خلال الرسم البياني الموضح أدناه :

آلية الدورة المستندية للمشتريات

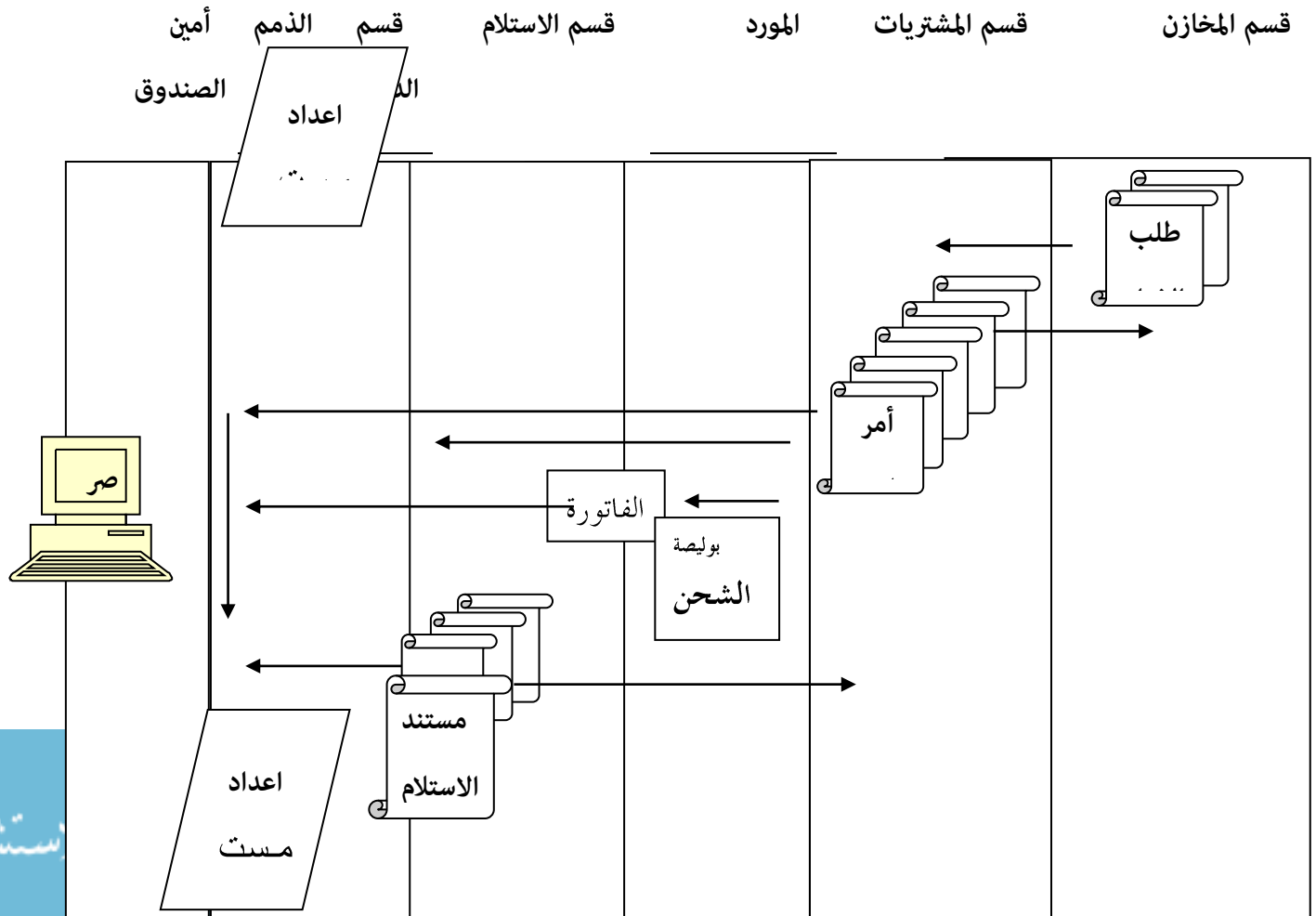

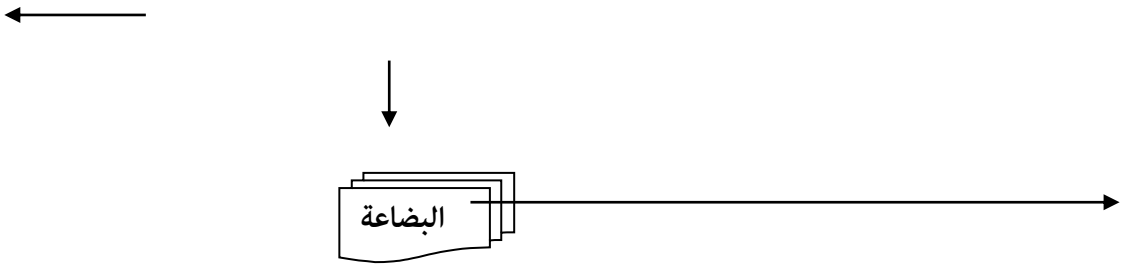

حيث أن أقسام المنشأة تقوم بالإجراءات الموضحة والملخصة أدناه :

١- قسم المخازن :

- يقوم بتحرير طلب الشراء من نسختين .

النسخة الأولى ترسل إلى قسم المشتريات .

النسخة الثانية يتم الاحتفاظ بها داخل القسم .

في نهاية هذه الدورة يتسلم هذا القسم نسخة من مستند الاستلام الذي يحرره قسم الاستلام ويستلم أيضًا البضاعة و يدخلها إلى المخازن .

يقوم بمقارنة ومطابقة مستند الاستلام مع طلب الشراء الذي يحتفظ به مع أمر الشراء الوارد له من قسم المشتريات .

٢ – قسم المشتريات :

يتسلم هذا القسم طلب الشراء الوارد له من قسم المخازن وبناءً عليه يحرر أمر الشراء من خمس نسخ

النسخة الأولى ترسل إلى المورد .

النسخة الثانية ترسل إلى قسم الاستلام .

النسخة الثالثة ترسل إلى قسم الذمم الدائنة .

النسخة الرابعة ترسل إلى قسم المخازن .

النسخة الخامسة يتم الاحتفاظ بها داخل القسم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يقوم بمقارنة طلب الشراء مع مستند الاستلام .

أما بالنسبة للمورد فبناءً على أمر الشراء يقوم بتحرير الفاتورة وبوليصة الشحن و يرسلهما إلى قسم الذمم الدائنة ، ويقوم بشحن البضاعة .

٣- قسم الاستلام :

- يقوم بمقارنة تفاصيل البضاعة الواردة مع أمر الشراء وبناءً عليه يقوم باستلام البضاعة ويحرر مستند استلام من أربع نسخ :

النسخة الأولى مع البضاعة ترسل إلى قسم المخازن .

النسخة الثانية ترسل إلى قسم الذمم الدائنة .

النسخة الثالثة ترسل إلى قسم المشتريات .

النسخة الرابعة يتم الاحتفاظ بها داخل القسم .

٤- قسم الذمم الدائنة :

يقوم هذا القسم بمطابقة نسخة أمر الشراء مع فاتورة المورد و مستند الاستلام .

- يتأكد من العمليات الحسابية المختلفة في الفاتورة .

- من واقع المستندات المختلفة السابقة يقوم بإعداد سند القيد التالي :

**** من حـ/ المشتريات

**** إلى حـ/ المورد

" إثبات قيمة الفاتورة رقم ..... تاريخ ....."

- يقوم بإعداد سند الصرف البنكي و يرفق به أمر الشراء وفاتورة المورد ومستند الاستلام ويرسله إلى أمين الصندوق للتسديد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دورة الـرواتب :

وتشمل دورة الرواتب الإجراءات المتعلقة بتعيين وفصل الموظفين ، وتحديد الرواتب والأجور ، وحفظ ومعرفة الوقت بالنسبة للعمل ، وعمل كشوف الرواتب ، والاستقطاعات من الرواتب ، والراتب الكلي والراتب الصافي وإجراءات دفع الرواتب . وتتضمن هذه الدورة مايلي :

سلطة مخولة للتوظيف .

تفاصيل مسجلة عن كل موظف .

بطاقات السيطرة على الوقت .

الرقابة على بطاقات الحضور والخروج من قبل مسؤول .

التأكد من احتساب كشوف الرواتب .

مقارنة بطاقات الوقت مع كشوف الرواتب .

مسؤولية دفع الرواتب .

الرقابة على الرواتب غير المدفوعة .

توزيع الرواتب (التميمي ، ١٩٩٨)

هذا ويجب أن يلقى موضوع الأجور في أي شركة صناعية ما يستحق من عناية حتى لا تتعرض المنشأة لأخطار التلاعب أو الخطأ وما يترتب عليها من خسائر كبيرة .

دورة المبيعات ، الذمم المدينة ، المقبوضات :

والتي تشمل الإجراءات والسياسات المتبعة وتقسيم الأعمال والواجبات بحيث لا يقوم شخص بعمل اكثر من خطوة واحدة بالنسبة لخطوات البيع والتي تشمل :

استلام طلب الشراء من جهة معينة .

المصادقة على الائتمان في حالة البيع بالآجل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمل أمر البيع .

عمل كشف شحن البضاعة .

مطابقة نسخة من أمر البيع ونسخة من كشوفات الشحن من قبل قسم المحاسبة (الذمم المدينة) وعمل وإرسال الفواتير .

تسجيل عملية البيع والذمم المدينة .

استلام النقدية وتسجيلها وإيداعها في البنك .

أوامر البيع مرقمة تسلسليا .

الموافقة على الائتمان قبل إجراءات البيع .

استقلالية قسم المبيعات عن قسم الائتمان .

مقارنة أوامر البيع مع الفواتير .

كشوفات شحن المبيعات مرقمة تسلسليا .

اسم وعنوان المشتري على كشوفات الشحن .

مقارنة فواتير البيع مع أوامر البيع وكشوفات الشحن .

الرقابة على المردودات .

الإشعارات الدائنة مرقمة تسلسليا .

مقارنة الإشعارات الدائنة مع كشوفات الاستلام .

تعليمات خاصة بشان البيع إلى الموظفين .

رقابة خاصة على البيع نقدا .

المبيعات تقارن مع النقد والذمم المدينة .

كشوفات تعميرية للذمم المدينة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كشوفات تعميرية للذمم المدينة وعلى فترات .

سلطة مخولة للسماحات والشطب .

استقلالية وفصل الوظائف التالية عن بعضها (قسم المبيعات ، قسم الذمم المدينة ، المقبوضات ، قسم الفواتير، قسم الشحن) (التميمي ، ١٩٩٨) .

ومن خلال ما ورد سابقًا صمم ولخص الباحث دورة المبيعات من خلال الرسم البياني الموضح أدناه :

آلية الدورة المستندية للمبيعات

قسم المخازن قسم المبيعات العميل قسم الشحن قسم الذمم المدينة أمين الصندوق

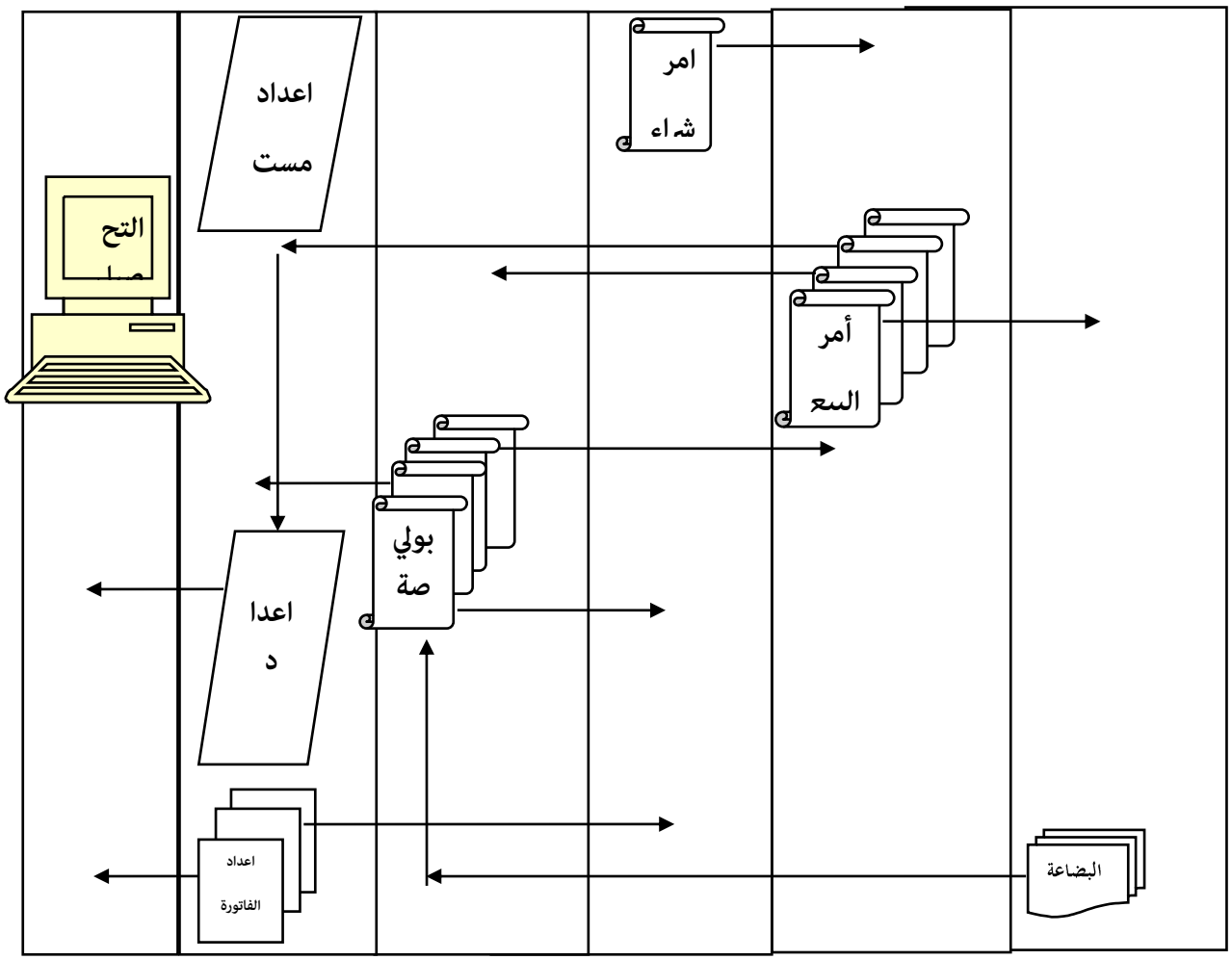

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أن أقسام المنشأة تقوم بالاجراءات الموضحة والملخصة أدناه :

١- قسم المخازن :

- يتلقى هذا القسم نسخة من أمر البيع الوارد له من قسم المبيعات .

- وفي نهاية الدورة يقوم بتسليم البضاعة إلى قسم الشحن .

٢- قسم المبيعات :

بناءً على أمر الشراء الوارد له من العميل يقوم بتحرير أمر البيع من عدة نسخ ، وذلك بعد تأكده من وجود البضاعة في المخازن .

النسخة الأولى ترسل إلى قسم المخازن .

النسخة الثانية ترسل إلى قسم الشحن .

النسخة الثالثة ترسل إلى قسم الذمم المدينة .

النسخة الرابعة يتم الاحتفاظ بها داخل القسم .

- يتلقى هذا القسم نسخة من بوليصة الشحن الواردة له من قسم الشحن .

- يقوم بمطابقة أمر الشراء مع أمر البيع مع بوليصة الشحن .

٣- قسم الشحن :

- يقوم هذا القسم باستلام أمر البيع الوارد له من قسم المبيعات .

- يتسلم البضاعة من قسم المخازن .

- يقوم بمطابقة البضاعة مع أمر البيع ويحرر بوليصة الشحن من أربع نسخ :

النسخة الأولى ترسل مع البضاعة إلى العميل .

النسخة الثانية ترسل إلى قسم الذمم المدينة .

النسخ الثالثة ترسل إلى قسم المبيعات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النسخة الرابعة يتم الاحتفاظ بها داخل القسم .

٤- قسم الذمم المدينة :

- يتسلم نسخة من أمر البيع الوارد له من قسم المبيعات وكذلك نسخة من بوليصة الشحن الواردة له من قسم الشحن .

- من واقع المستندات السابقة يقوم بإعداد الفاتورة ويعد مستند القيد التالي :

**** من حـ/ العميل

**** إلى حـ/ المبيعات

" إثبات قيمة الفاتورة رقم ..... تاريخ ..... "

- يقوم بمقارنة ومطابقة أمر البيع مع بوليصة الشحن .

- يقوم بإعداد مستند القيد مرفقًا به أمر البيع وبوليصة الشحن والفاتورة ويرسله إلى أمين الصندوق للتحصيل .

دورة الإنتـاج : وتشمل إجراءات خزن المواد ، إصدار المواد للإنتاج ، تقسيم أو توزيع عناصر تكلفة الإنتاج على البضاعة المصنعة واحتساب وقيد تكلفة البضاعة المباعة . وتتطلب هذه الدورة إجراءات رقابة داخلية وهي :

الجرد الدوري .

تعليمات بخصوص شطب البضاعة التالفة .

الجرد (العد) من قبل لجنة .

السيطرة على بطاقات الجرد .

التعديلات على السجلات من قبل شخص مخول .

مقارنة دورية بين سجل المخازن وسجل الأستاذ العام .

الاستفسارات عن الاختلافات إن وجدت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقابة على بضاعة الأمانة .

تحضير مستند استلام مرقم تسلسليا .

استقلالية مسؤول المخازن عن مسؤول السجلات ووجود تامين عليه .

المحافظة على البضاعة ضد السرقة أو الحريق . (ويضيف الباحث التامين على البضاعة ضد تلك المخاطر) .

وجود سجلات تكاليف .

استعمال طلب إصدار مواد .

الرقابة على البضاعة المحولة بين الأقسام أو الفروع .

تحويل الشراء (التميمي ، ١٩٩٨) .

- النقـدية النثـرية : وتشمل الرقابة الداخلية عليها :

استخدام نظام السلفة المستديمة و مبلغها معقول.

وجود مستندات مؤيدة و كافية.

شخص مسؤول عن النثرية.

شيك باسم المسؤول بمجموع المبالغ المصروفة.

تدقيق مفاجئ.

عدم إعطاء نقد مقابل شيكات.

المسؤول عن صندوق النثرية منفصل عن استلام المقبوضات.

المسؤول عن صندوق النثرية منفصل عن مسؤول السجلات .(عبد الله ، خالد امين ١٩٩٨) .

- المقـبوضـات:

قوائم تفصيلية بالمقبوضات في البريد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تظهير الشيكات باسم المؤسسة.

الإيداعات في البنك يومياً.

ضمان وتأمين أمين الصندوق.

فتح حسابات في البنوك و بموجب تخويل من مسؤول.

كيفية التعامل مع الشيكات المرتجعة (لعدم كفاية الرصيد على سبيل المثال).

مقارنة نسخ الإيداعات في البنوك مع سجل النقدية.

مقارنة نسخ الإيداعات في البنوك مع سجل أستاذ الذمم المدينة.

فصل مهام أمين الصندوق عن الواجبات المحاسبية الأخرى.

مستندات قبض متسلسلة الأرقام.

تسوية المقبوضات يومياً (عبد الله ، خالد امين ١٩٩٨) .

- المدفوعـات النقـدية:

شيكات مرقمة تسلسلياً.

مستندات مؤيدة للشيكات المدفوعة.

تحويلات محددة لتوقيع الشيكات.

منع توقيعات الشيكات على بياض.

حفظ الشيكات الملغاة مع كعوبها أو في ملف خاص.

تخويل خاص بالمبالغ الكبيرة.

السيطرة من شخص مخول على آلة التوقيع - إن وجد -.

الرقابة على التعامل أو التحويل بين البنوك و تسجيل هذا التعامل حالاً.

عدم السماح لسحب شيكات لحامله.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلغاء المستندات المؤيدة للدفع بعد التوقيع على الشيكات.

تسوية حسابات البنوك شهرياً.

المسؤول عن تسويات حسابات البنوك مستقل عن جهات القبض و القيد في السجلات و عن الجهات الأخرى (التميمي ، ١٩٩٨) .

- الاستثمارات:

تخويل من مسؤول بالنسبة للتعامل (بيع و شراء).

موجودة تحت سيطرة مسؤول و منفصل عن السجلات.

سجل يبين تفاصيل الاستثمارات.

التدقيق الداخلي و على فترات.

الاستثمارات باسم المؤسسة.

موضوعة في مكان أمين (التميمي ، ١٩٩٨) .

- أوراق القبض:

تخويل من سلطة.

سجل تفصيل بهذه الأوراق.

تأييدات من الموقعين عليها.

الرقابة على الأوراق المخصومة.

المحافظة عليها.

جردها (عدها) و مقارنتها مع السجلات دورياً.

إجراءات خاصة لتجديد أوراق القبض.

مسؤول أوراق القبض مستقل عن:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسؤول النقدية.

مسؤول السجلات (التميمي ،١٩٩٨) .

- الموجـودات الثابتة :

سجل مفصل.

مقارنة دورية مع السجل المفصل.

سياسة مكتوبة حول إجراءات الشراء.

تسجيل و رقابة على مصاريف التصنيع أو الإنشاء الذاتي.

وجود علامات أو رموز فارقة بكل موجود.

سياسة مكتوبة للبيع و الشطب.

الرقابة على الموجودات المشطوبة كاملاً ولا زالت في الخدمة.

سياسة معروفة للإهتلاكات.

تعديلات في الكلفة و والاهتلاكات عند البيع أو الشطب.

و كفاية التأمين عليها (عبد الله ، خالد امين ١٩٩٨) .

ويلاحظ أن الاحتياط ضد الغش أو الاختلاس لا يعتبر هدفا من أهداف الرقابة الداخلية للأصول الثابتة حيث أنها بطبيعتها لا تتعرض لهذه الأخطار بنفس الدرجة التي تحيط بالأصول المتداولة ومع ذلك فان هذا لا يعني إهمال أي إجراء من شانه وقاية الأصول الثابتة أو المحافظة عليها . أما العناصر التي تتكون منها الرقابة الداخلية للأصول الثابتة فهي كما يلي :

ضرورة استعراض التكاليف المتوقعة للأصول مقدما واعتماد تلك التكاليف من المسؤولين طبقا لخطة موضوعة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا ينبغي الاستعراض المذكور لكل اصل أو إضافة على حدة ، بل يجب أن يتم استعراض الخطة السنوية الكاملة لتكاليف الإضافات وكذلك تكاليف التصليحات والترميمات الكبيرة في ضوء إمكانيات التمويل .

إجراء المقارنة بين التكاليف الفعلية للشراء والتكاليف السابق تقديرها في الخطة وملاحظة أسباب الانحرافات وآثارها .

إذا كانت المنشأة تقوم بصناعة أو إنشاء بعض أصولها داخليا فيجب استخدام نظام أوامر التشغيل لتجميع التكاليف الفعلية أولا بأول ولامكان مقارنتها بالتكاليف المقدرة وملاحظة الانحرافات وإجراء اللازم لتصحيح الأوضاع فورا .

متى اصبح الأصل في حوزة المنشأة جاهزا للبدء في عمليات الإنتاج ، فانه يخصص له رقم يوضع على نفس الأصل تبعا لخطة منظمة في ترقيم الأصول ، وتمسك بطاقة للأصل يوضع عليها نفس الرقم واسم الأصل ونوعه ومواصفاته ومكانه ، ويثبت في هذه البطاقة تاريخ حياة الأصل في المنشأة من تكلفة واهتلاكات ومصروفات صيانة وإزالة وبيع ويتكون من مجموع هذه البطاقات ما يسمى بسجل الأصول الثابتة .

تتمثل فائدة السجل المذكور في عدة نواحي منها تسهيل حساب الاهتلاكات بدقة ، وإجراء

القيود المحاسبية الصحيحة عند التصرف في الأصل بالبيع أو الإزالة أو غير ذلك ، حيث أن المعلومات الواردة به عن كل مفردة تعطي فورا مركز المفردة من حيث التكاليف الرأسمالية الكلية والاستهلاك المتجمع والقيمة الدفترية الصافية . ومن هذه الناحية يعتبر سجل الأصول بمثابة دفتر أستاذ مساعد .

تبين فيه تفاصيل حركة المفردات ويراقبه الحساب المقابل المفتوح لمجموعة الأصول المعينة بدفتر الأستاذ العام ، شانه في ذلك شان دفتر أستاذ العملاء الذي يراقبه الحساب الإجمالي للعملاء . وعلاوة على هذه المزايا المحاسبية فان سجل الأصول الثابتة يبين ما طرا على الأصل من تطورات وما لزم له من إصلاحات أو ترميمات ، الأمر الذي يرشد المنشأة عند وضع خطط التشغيل وخطط تجديد الأصول في المستقبل .

لكي تضمن الشركة قيام قسم الحسابات بإجراء القيود السليمة بخصوص الإزالات أو الاستغناء عن استخدام الأصول في الإنتاج ، لا بد أن يصدر من موظف مسؤول أمر إزالة أو أمر استبعاد ترسل صورة منه لقسم الحسابات الذي يتتبع العملية بعد ذلك ويفحص أوامر التشغيل الصادرة بشأنها حتى يقيد حقيقة الخسائر أو الأرباح الناتجة عنها في المدة المالية التي وقعت فيها . ويلاحظ انه في كثير من المنشات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبسبب عدم إمساك سجلات منتظمة للأصول الثابتة وعدم صدور أوامر رسمية من الرؤساء المختصين وتبليغ قسم الحسابات بها فورا ، فان كثيرا من عمليات استبعاد أو إزالة الأصول لا يثبت صداها في الحسابات ، الأمر الذي يترتب عليه وجود خسائر تحملتها الشركة ولم تخصم من أرباحها .

في حالة وجود قسم للمراجعة الداخلية في الشركة فان عليه أن يرى أن وسائل حماية الأصول الثابتة ضد الإهمال أو التلاعب كافية ، وان يرى أنها مؤمن عليها ضد الأخطار المختلفة ، وان صيانتها تجري بانتظام وان تكاليف الشراء أو الإنشاء وتكاليف الصيانة والترميمات تجري في الحدود المقدرة لها .

- المراقبة الداخلية لحسابات المدينين :

تحتاج حسابات المدينين إلى نظام مراقبه داخليه دقيق وذلك لان القيود في هذه الحسابات مصدرها مستندات داخليه من صنع المنشأة نفسها ولا توجد لها إثباتات مباشرة من خارج المنشأة. فمصادر القيد في دفتر أستاذ المدينين هي صورة الفاتورة التي تصدرها المنشأة للعميل وصورة الإيصال الذي يستخرج عن التسديدات وصور الإشعارات الخاصة بالتسويات المختلفة كالمردودات والسماحات والخصم ..... الخ: ويساعد هذا النقص في الإثبات الخارجي للعمليات على التلاعب في حسابات العملاء بإجراء قيود وهمية لتغطية اختلاس النقدية المحصلة منهم خصوصا إذا كان نظام المراقبة الداخلية ضعيفا. هذا علاوة على أن ضعف النظام يؤدي إلى ارتكاب الأخطاء أيضا الأمر الذي يترتب عليه إساءة علاقات المنشأة مع العملاء.

والاركان الاساسيه لمراقبة حسابات المدينين هي كما يلي:

<u>توزيع العمل بين الموظفين بشكل سليم، يتوفر معه :</u>

أن الموظف الذي يتلقى المقبوضات لا يكون له علاقة بتجهيز فواتير المبيعات ولا بالقيد في حسابات المدينين، حيث أن مخالفة هذه القاعدة تسهل لهذا الموظف ارتكاب التلاعب عن طريق عدم إثبات الفاتورة واختلاس النقدية المحصلة عنها. وبالمثل فان الموظف الذي يقوم بتحرير الفواتير يجب أن لا تكون له علاقات بالمقبوضات ولا بالقيد بالحسابات حتى لا يتمكن من اختلاس النقدية أو التلاعب بالقيود.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجب أن لا يكون للصراف أو الموظف الذي يمسك دفتر الصندوق أي علاقة بالقيد في حسابات المدينين حتى لا يتمكن من اختلاس النقدية المحصلة وإخفاء التلاعب بإثبات مبالغ وهمية في خانة الخصم المسموح به في دفتر الصندوق أو بإثبات التسديد للعميل صوريا والخصم بنفس القيمة على حساب عميل وهمي. فإذا كان الصراف يمسك أيضا دفتر اليومية العامة فان الباب يكون مفتوحا أمامه لاخفاء الاختلاسات بإجراء قيود وهمية على حساب الأصول المختلفة أو حسابات المصروفات لكي يسدد الحسابات المفتوحة للعملاء الذين اختلست مقبوضاتهم ، لكل هذا لا يجب أن يسمح للصراف حتى بالإطلاع على حسابات العملاء أو معرفة مراكزهم مع المنشأة .

الموظف المسؤول عن اعتماد قيود التسوية للمردودات والسماحات والديون المعدومة يجب أن لا يكون له علاقة بالمقبوضات ويجب أيضا أن لا يكون لهذا الموظف علاقة بدراسة الإئتمان الذي يمنح للعملاء أو بمتابعة تحصيل الديون وذلك تفاديا للإهمال في هاتين الناحيتين ومنعا لتغطية الإهمال أو الاختلاس بقيود تسويه وهميه.

الموظف الذي يقوم بالقيد في الحسابات الفردية لا يجب أن يقوم هو نفسه أيضا بالقيد في الحساب الإجمالي للأستاذ العام، ولا يجب أن يقوم بمطابقة هذا الحساب مع الحسابات الفردية. كما أن كشوف الحسابات الدورية التي ترسل للعملاء يجب أن يقوم شخص آخر خلاف ماسك دفتر أستاذ العملاء بمراجعتها وإرسالها أما الشكاوى أو الاعتراضات التي ترد من العملاء على كشوف حساباتها فيتسلمها شخص آخر مسؤول لفحص أسبابها.

فصل وظيفة الائتمان ومتابعة التحصيل عن وظيفة المحاسبة وعن وظيفة تداول النقدية.

إنشاء رقابة مقدما على المقبوضات سواء كانت مقبوضات مباشرة من العملاء إلى خزينة المنشأة أو مقبوضات بالبريد وذلك بتسجيلها مقدما بمعرفة موظف مستقل قبل توريدها للصراف كما سبق شرحه في باب العمليات النقدية.

<u>دراسة الائتمان ومتابعة التحصيل، وهذا يقتضي :</u>

التحري عن العملاء الجدد ودراسة مراكزهم التجارية والمالية لتقرير التعامل معهم من عدمه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحديد الحد الأقصى لائتمان كل عميل أي الحد الأقصى لمبلغ ديونه إزاء المنشأة فلا يسمح له بمبيعات على الحساب فيما يتجاوز هذا الحد، علما بان ظروف العميل قد تتطور ويتطور معها الحد الأقصى المشار إليه وبذلك فان على إدارة الائتمان أن تكون يقظة لهذه التطورات.

على مدير إدارة الائتمان وضع سياسة ثابتة يجري عليها العمل من حيث قبول التعامل مع العملاء الجدد وفترة الائتمان وحدوده ومعدل الخصم بالنسبة لسائر العملاء، وذلك تسهيلا للعمل اليومي، فإذا اقتضى الأمر الخروج على هذه السياسة فلا بد من الحصول على موافقته شخصيا.

وعلاوة على كل هذا فانه لا بد من متابعة التحصيل في حالة تأخر العملاء عن السداد في الفترة المتفق عليها، وتتم هذه المتابعة طبقا لنظام مرسوم لرفع تقارير دوريه. ومن أهم تقارير متابعة التحصيل المتعارف عليها التقرير المعروف باسم كشف أعمار الديون الذي يبين مدى تأخر العملاء في السداد.

٣) اعتماد التسويات :

إجراء تسويات في حسابات العملاء من اخطر الوسائل التي يمكن استغلالها لتغطية الاختلاسات، ولذلك فانه يجب عدم قيد أي تسويه إلا بعد اعتمادها من موظف مسؤول يقوم بفحص أسباب التسوية المطلوبة والمستندات المقدمة تعزيزا لها، ويراعى أنها متمشية مع سياسة المنشأة إذا كانت تتعلق بمردودات أو خصم أو سماحات وان جميع الإجراءات اللازمة في صددها قد تمت إذا كانت تتعلق بديون معدومة . وفي صدد هذه الديون يستحسن تحويل الحسابات المعدومة إلى دفتر خاص على أمل إمكان تحصيلها في المستقبل إذا ما تيسرت حالة العميل، وحتى لا توجد الفرصة لاختلاس المبلغ في مثل هذه الحالة.

مراقبة أرصدة الحسابات.

وتقتضي هذه الناحية توفير العناصر الآتية :

موازنة أرصدة دفاتر أستاذ العملاء عن طريق تحضير حسابات إجمالية بدفتر الأستاذ العام ومطابقة أرصدة هذه الحسابات دوريا مع مجموع الأرصدة المقابلة لها وبحث أسباب الفروق. ويجب أن يتولى هذه العمليات أشخاص مختلفون لكي يتسنى الكشف عن جميع الحقائق بدون تستر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استخراج كشوف حسابات العملاء ومراجعتها بدقه وإرسالها بالبريد تحت إشراف موظف مسؤول يراعى تطابقها مع حسابات الأستاذ من حيث اسم العميل وعنوانه ومن حيث المبالغ ويراعى عدم أعادتها من قسم المراسلات (بعد اعتمادها للتصدير) إلى أي شخص بالمنشأة حتى لا يحدث تغيير غير مشروع في بياناتها. وتهدف هذه الإجراءات إلى ضمان وصول كشف حساب حقيقي مطابق لحساب العميل في الدفاتر إلى العنوان الصحيح، ومنع التلاعب في هذا الكشف في مرحلة تصديره في قسم المراسلات، وذلك لكي يتسنى للعملاء فحص حساباتهم مع المنشأة والاعتراض على أي قيود غير صحيحه. ويقوم موظف مسؤول بفحص هذه الاعتراضات وتتبع أسبابها وتصحيح الأوضاع بما يلزم.

فحص الحسابات دوريا بصورة انتقادية بواسطة أحد الموظفين المسؤولين لملاحظة أي تأخير في السداد، أو عدم انتظام في دفع الأقساط، أو أي تسويات غير عاديه.

ومن مجالات الرقابة الداخلية ايضا :

قرارات التمويل : وتشمل على تقدير احتياجات المنظمة من الأموال وتحديد المصادر وكيفية الحصول عليها بطريقة المفاضلة بحيث تكون كلفتها اقل ما يمكن .

قرارات الاستثمار : وبعد توفير الأموال من مصادرها المختلفة يأتي دور قرارات الاستثمار أي تحديد مجالات استخدام الأموال واستثمارها بطريقة تؤدي إلى تحقيق أقصى عائد ممكن .

قرار توزيع الأرباح : وبعد تحديد صافي الأرباح بعد الضريبة يتم تحديد نسبة الأرباح التي يمكن توزيعها على المساهمين ونسبة الأرباح المحتجزة لغايات التطوير والتوسع المستقبلي .

الجوانب التنظيمية : تحديد سلطات ومسؤوليات الإدارة المالية بموجب الأنظمة والتعليمات الصادرة والتحقيق في المخالفات المالية ، وتقدير حجم السيولة اللازم الاحتفاظ بها وإظهار المركز المالي في الوقت المحدد (الصحن ، ١٩٨٠) .

أدوات و وسائل الرقابة الداخلية :

وحيث أن مجالات الرقابة المالية السابقة الذكر تتعلق وترتبط بدرجة كبيرة بموضوع السيولة في الشركة ، فكان لا بد للباحث أن يلقي الضوء على الموازنة النقدية التقديرية باعتبارها من أهم عمليات التخطيط والرقابة المستقبلية لتلك المجالات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالموازنة النقدية التقديرية هي توضيح لحركة المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال فتره زمنية محددة ، وما قد ينشا عنها من فائض بالنقدية أو عجز لا بد من التفكير بطرق تدبيره .

" تؤدي الموازنة النقدية التقديرية دورا هاما وأساسيا في تخطيط ورقابة النقدية في المنشأة وإيجاد التوازن المستهدف بين الربحية (Profitability) والسيولة (Liquidity) ، وذلك من خلال تخطيط وتقدير كل النفقات النقدية داخلة أو خارجة ، وتحديد أي عجز في النقدية وفي أي وقت سيكون هذا العجز وسبل مواجهته ، أيضا وتحديد أي وفر في النقدية وفي أي وقت سيكون هذا الوفر وسبل استثماره "

(حجاج ، ١٩٨٨).

ويرى الباحث أن خير وسيلة لاستثمار الفائض من النقدية عن حاجة الشركة هي التعامل في الأوراق المالية (شرائها واعادة بيعها) وتحقيق عائد مناسب في حالة اختيار الشركة لبديل عدم بيعها بالإضافة إلى سهولة إعادة تحويلها إلى نقدية سائلة وقت الحاجة ، وذلك من خلال بورصة سوق عمان المالي .

وتشتمل عناصر الموازنة النقدية على :

الإيرادات النقدية " المقبوضات " :

وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها المنشأة نقدا خلال الفترة التي تغطيها الموازنة النقدية ، ويمكن تقسيم المتحصلات النقدية التي ترد إلى المنشأة متحصلات من المبيعات النقدية . ومتحصلات من مبيعات الذمم المدينة ، ومتحصلات من أوراق القبض . والفوائد من الاستثمارات وزيادة راس المال والموارد غير العادية الأخرى .

النفقات النقدية " المدفوعات " :

وهي ما تدفعه المنشأة من دفعات نقدية خلال فترة الموازنة سواء كانت تكاليف تصنيع أو مصاريف تشغيلية ، بالإضافة إلى المصاريف الرأسمالية والتي يتم تحويلها إلى أصول ثابتة للمنشأة .

في المشروعات الصناعية تتمثل المدفوعات النقدية أساسا في مشتريات المواد الأولية والأجور والمصروفات النقدية الصناعية والتسويقية إضافة إلى إقراض من الشركة للغير وأقساط سدادها على شكل مدفوعات نقدية (حنان وكحالة ، ١٩٩٧) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ويرى الباحث أن إعداد الموازنات التخطيطية تلعب دورا هاما لأغراض

عمليات التخطيط والرقابة قي المنشأة ، ويدخل موضوعها ضمن الرقابة المالية المحاسبية ، وقد عرفها المؤلفين بعدة تعاريف سيتم استعراض البعض منها :

الموازنة التخطيطية هي خطة يعبر عنها بشكل وحدات كمية أو نقدية تغطي فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنه واحدة فهي تعبير كمي لخطة العمل وتستخدم كأداة للتنسيق والتنفيذ . (Horngren, ١٩٨٢)

الموازنة التخطيطية هي خطة مفصلة تظهر كيفية اقتناء الموارد واستخداماتها على مدار فترة معينة من الزمن ، وهي تعرض خطة المستقبل كميا (Garrison , ١٩٨٨) .

وتقسم الموازنة التخطيطية إلى قسمين :

الموازنة التخطيطية التشغيلية : وهي التي تلخص الأنشطة المختلفة في المنشأة (المبيعات ، المشتريات ، الإنتاج ... وغيرها .

الموازنة التخطيطية المالية : وهي التي تحدد النتائج المالية المتوقعة للأنشطة التي تم تلخيصها في الموازنات التشغيلية مثل الميزانية العمومية ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية . (Caplan , ١٩٩٨) .

أهمية الموازنة التخطيطية :

ويرى الباحث أن أهمية الموازنات التقديرية تنبع من الدور الفعال الذي تلعبه في مجال التخطيط والرقابة .

ويعد نظام الموازنة التخطيطية مزيجا من تدفق المعلومات والإجراءات والعمليات الإدارية ، ويعد في الوقت نفسه جزءا من التخطيط قصير الأجل ، ونظاما للرقابة على مختلف اوجه النشاط في المنظمة ، وما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرتبط بذلك من اعتبارات سواء من مفردها أو مع غيرها وهو معيار لتقييم الأداء يلتزم به المسؤولون عند التنفيذ ، حيث تتحدد بموجبه الانحرافات التي تعد أساسا لاتخاذ القرارات التصحيحية والمسائلة المحاسبية وتقييم الأداء (الفضل ، ١٩٩٤) .

ثانياً: الرقابة الداخلية الإداريـة: ADMINISTRATIVE INTERNAL CONTROLS

وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق اكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية وهي تعتمد في سبيل تحقيق أهدافها وسائل متعددة مثل الكشوفات الإحصائية ، ودراسات الوقت والحركة وتقارير الأداء ، والرقابة على الجودة والموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية ، واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة (عبد الله ، ١٩٨٦) .

فهي ذلك الجزء من نظام الرقابة الداخلية الذي يعني بالإجراءات الإدارية اللازمة لصياغة القرارات الإدارية وتحقيق الكفاءة الإدارية والاقتصادية والاهتمام بتنفيذ السياسات الإدارية التي قد يكون لها علاقة بالشؤون المالية (دهمش ، ١٩٨٥) .

ولكي تعتبر الرقابة الإدارية مناسبة ومفيدة للإدارة يجب أن تعمل على :

زيادة الربحية للمنشأة ككل .

استخدام الموارد المتاحة بكفاءة عالية لتعظيم الربحية .

التعرف على المشاكل ومحاولة إيجاد حلول لها في مراحلها الأولى .

محاولة إيجاد طرق جديدة وفعالة للاتصال بين مستويات الإدارة المختلفة.

(Donald And Glezen , ١٩٩٧) .

<u>مجالات الرقابة الداخلية الإدارية :</u>

هناك عدة مجالات للرقابة الإدارية وأدواتها مثل الرقابة على الإنتاج وتهتم في كمية الإنتاج وجودة الإنتاج وكفاءة إدارة الإنتاج وتتضمن كذلك مستوى خدمات الإنتاج وخطوط الإنتاج وهي بالتالي مجموعة الإجراءات والأنشطة التي تهدف إلى تنسيق أداء الأفراد والموارد والآلات والمعدات لتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة والإنتاجية (الزعبي ، ١٩٩٥) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن المقاييس الإنتاجية متابعة خط الإنتاج والتي تتضمن المقاييس المتعلقة بكفاءة المشروع والمقاييس المتعلقة بنشاط الإنتاج ومنها المقياس المتعلق بالاستخدام الأمثل للعاملين والذي يساوي (الوقت المعياري / الوقت الفعلي) * ١٠٠% .

والوقت المعياري هو الوقت اللازم للأداء طبقا للمعايير النموذجية الموضوعة ، أو المحددة بواسطة جهات مختصة ، كأن يكون المعيار هو الوقت النموذجي اللازم لانتاج وحدة واحدة . والوقت الفعلي هو الوقت المستغرق فعلا في إنتاج الوحدة (Locker , ١٩٨٣) .

أما الأساليب المستخدمة في الرقابة على جودة الإنتاج ، الخرائط الإحصائية للرقابة على المتغيرات الكمية كخريطة الوسط الحسابي ، والتي تعتبر من أهم خرائط الرقابة على الجودة والأكثر استعمالا في الحياة اليومية وتعتمد على اخذ عينات متتالية من خط الإنتاج أثناء العملية الإنتاجية ويحتسب الوسط الحسابي لكل عينة ثم يتم الحصول على متوسط المتوسطات وهو ما يعرف بخط الوسط ثم يحدد الحد الأعلى والحد الأدنى بموجب علاقات رياضية (Buchanan , ١٩٨٣) .

ومن الوسائل الرقابية في مجال الأفراد ، أسلوب تحليل قوة العمل والذي يعتمد على دراسة التغيرات باعتبارها حركة حالة معينة في زمن معين الى حالة أخرى في زمن لاحق . فإذا أعطيت نسبة احتمال حدوث هذا الانتقال فان قيمة الاحتمال يمكن استخدامها للتنبوء باتجاه التغير في الحالة الأولى إلى الحالة الثانية في المستقبل (Cillet , ١٩٧٩) .

ثالثاً : الضبط الداخلي : INTERNAL CHECK CONTROLS

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع وسوء الاستعمال ، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية ، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات (عبد الله ، ١٩٨٦) .

وهذا بدوره يؤدي إلى عدم انفراد أي موظف بتنفيذ عملية من أولها إلى آخرها ، وحتى تتحقق أهداف نظام الضبط الداخلي لابد من اتباع الخطوات التالية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجود خريطة تنظيمية جيدة في المنشأة تقوم بتحديد السلطة والمسؤولية وتنسيق عملية تدفق المستندات بين الإدارات .

وضع مجموعة من الإرشادات والتعليمات التي تنظم سير العمل في كل إدارة ونطاق تفويض السلطات فيها .

التخطيط لنظام محاسبي متكامل يحتوي على مجموعة السجلات اللازمة وتحديد الدورة المستندية لكل عملية .

وعلى الرغم أن معظم الباحثين قد قالوا بصعوبة الفصل بين أقسام الرقابة الداخلية ، إلا من الناحية النظرية ولكن قد يصعب الفصل بين إجراءات وأدوات الرقابة الداخلية نظرا لعدم وجود معايير ثابتة أو حدود فاصلة لتحديد أو تصنيف بعض تلك الإجراءات (أبو علي ، ١٩٨٨) .

ويجب التمييز هنا بين مفهوم الرقابة الداخلية (INTERNAL CONTROL) والتدقيق الداخلي (INTERNAL AUDIT) لإزالة اللبس الذي قد يقع به الكثيرون من رجال الأعمال والإدارة حول الخلط ما بين المفهومين .

فالرقابة الداخلية وكما ذكر سابقا تشتمل على الرقابة المالية (المحاسبية) والإدارية والضبط الداخلي ، وتقوم الإدارة بوضع نظامها من اجل تامين سلامة تنفيذ عملياتها والمحافظة على الأصول وتامين الثقة بصحة المعلومات من اجل الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات ، في حين أن التدقيق الداخلي " يعتبر من أهم عناصر أو مكونات الرقابة الداخلية ، ويهدف إلى تقويم الأنظمة المعنية بحماية ممتلكات المنشأة وضبط وتوجيه عملياتها ، والى تحقق الإدارة من كفاءة الأداء ومطابقته مع الأهداف المرجوة ، وما إذا تحققت الأهداف بأقصى درجة ممكنة من الكفاءة والفاعلية الاقتصادية والإدارية ، كما يهدف التدقيق الداخلي كذلك إلى إعلام الجهات الإدارية المختصة (وهي عادة أعلى سلطة في الوحدة التنظيمية) بنتائج التدقيق في الوقت المناسب ، وبصورة موضوعية وهادفة " (دهمش ، ١٩٨٥) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقـومـات نظـام الرقـابة الـداخلية :

يبنى نظام الرقابة الداخلية الجيد على أعمدة خمسة رئيسية وتمثل هذه الأعمدة المقومات أو الركائز أو الأسس ولكي يحقق نظام الرقابة الداخلية أهدافه فلا بد من نجاح الخطة التنظيمية وترابطها مع النظام المحاسبي من خلال تنظيم مستندي .

وبناء على ما تقدم فان ركائز نظام الرقابة الداخلية هي :

<u>خطة تنظيمية إدارية جيدة</u>

أن تمثل الخطة التنظيمية المجموعة الإدارية التي تقوم بتحقيق أهداف المنشأة ، وان يكون هذا التمثيل واضحا ومحددا بطريقة علمية ودقيقة ، وان توضح خطوط السلطة والمسؤولية ، والبعد عن التعقيد ، والقضاء على التضارب والاحتكاكات بين العاملين ، مما يترتب عليه تحديد مواطن الضعف والإشراف بشكل فوري ودقيق ، ويجب أن تتسم الخطة بالمرونة والثبات النسبي ، وذلك لان كثرة التعديلات تؤدي إلى خلخلة خطوط السلطة والمسؤولية ، وبالتالي عدم القضاء على احتمالات الغش أو التلاعب أو تحقيق المصالح الذاتية ، وان تعمل على تحديد مستوى معين من القرارات لكل مستوى إداري ، لضمان محاسبة المسؤولية والرقابة الفعالة والمستمرة على كل مستوى إداري ، وكذلك وجود شبكة اتصالات قوية ودائمة ومنظمة ، وفي جميع الاتجاهات (الاتصال الشبكي) لتكون أساسا لتبادل ونقل البيانات والمعلومات التي تخدم أهداف الرقابة الداخلية ، والتنسيق بين الإدارات والأقسام المختلفة (كراجة ، بدون تاريخ) . .

<u>نظام محاسبي جيد :</u>

لا يوجد تعريف واحد للنظام المحاسبي ، بل هناك عدة تعريفات يركز كل منها على جانب من جوانب النظام المحاسبي .

فمن الناحية الإدارية يعرف النظام المحاسبي بأنه الوسيلة التي تستخدمها الإدارة لتجميع البيانات اللازمة لتحديد نتائج العمليات التي تجري تحت إشرافها ومسؤولياتها وتحليل تلك البيانات واستنباط النتائج المطلوبة منها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ناحية عناصر النظام المحاسبي يعرف بأنه مجموعة من المستندات والسجلات والقوائم والتقارير المالية ، كما تتضمن بيان العمليات الحسابية التي يتعين إجراؤها ، ومجموعة الوسائل الآلية التي تستخدم لهذا الغرض .

والتعريف الشامل للنظام المحاسبي يشمل عمليات تسجيل وتبويب العمليات وتصميم المستندات والدفاتر وتحديد الإجراءات التي تتبع في جمع المعلومات المختلفة المتعلقة بالمعاملات المالية أو الصفقات التي تعقدها الوحدة المحاسبية وطرق تسجيلها ووسائل الرقابة عليها وأساليب عرض نتائجها (كراجة ، بدون تاريخ) .

وأن يقوم النظام المحاسبي على مبادئ تتسم بالوضوح والثبات وعدم الجمود لتحكم عملية التوجيه المحاسبي ، وان يتضمن طرق وأساليب وإجراءات فنية للتحقق من جدية العمليات المحاسبية ، والتأكد من دقتها وسلامتها وتبويبها ، وأيضا شموله على مجموعة مستندية (داخلية وخارجية) محددة للدورات المستندية لكل عملية من عمليات المنشأة و قيد العمليات المحاسبية أولا بأول في مجموعة دفترية مناسبة لحجم المنشأة وطبيعة أعمالها . ويجب أن يعتمد النظام المحاسبي على مجموعة مناسبة من التقارير والقوائم المالية (جارية – مستقبلية – تاريخية) . واتباع مبدا تقسيم العمل ، حتى يتاح للفرد مراجعة عمل من يسبقه للقضاء على احتمالات الخطا والغش ، وسرعة كشفها حال وقوعها .ويجب أن يكون النظام المحاسبي مفيدا وخالي من التعقيدات مع عدم الإخلال بوظائفه الرئيسية . ويجب أن يبنى بحيث يمكن من استخدام الكمبيوتر والحاسبات الإلكترونية (حلمي ، ١٩٩٨) .

هذا وقد نصت المادة رقم (١٨٤) – من قانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ " يترتب على الشركة المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق الأصول المحاسبية المتعارف عليها " (او الدولية) .

<u>نظام مستندي جيد :</u>

من التعريفات السابقة للنظام المحاسبي يمكن أن تستنتج عناصر النظام المحاسبي

المجموعة المستندية : وهي المستندات المستخدمة في المشروع والتي تتعلق بالناحية المالية مثل مستند القبض والصرف والقيد وغيرها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة الدفترية : وهي الدفاتر التي تستخدمها المنشأة سواء كانت دفاتر مالية أو دفاتر إحصائية ، ومن أمثلتها دفتر اليومية ودفتر الأستاذ العام . والتي لا يتم القيد فيها إلا من واقع مصادر القيود والدفاتر المحاسبية ، وهي مجموعة من الأوراق الثبوتية والمستندات التي يتم الإثبات في الدفاتر من واقعها ، وبالتالي فان أي عملية مالية حتى يتم إثباتها في الدفاتر فلا بد من أن يتوفر لها ورقة إثبات أو مستند . ومن واقع الأوراق الثبوتية يتم عمل المستندات الضرورية فعند حدوث عملية شراء على الحساب من مورد معين يحصل التاجر على فاتورة شراء ومن هذه الفاتورة يقوم المحاسب بعمل مستند للقيد وهذه المستندات المعززة بأوراق ثبوتية تهدف إلى تقديم الدليل القانوني على صحة العمليات المالية وتحقيق الرقابة الجيدة والفعالة على عمليات المشروع . وهناك فوائد عديدة للدفاتر التجارية المثبت فيها العمليات المالية من واقع مستندات الإجراءات المحاسبية المعززة بأوراق ثبوتية صحيحة ومن هذه الفوائد :

- تمكين الشركة من تسجيل عملياتها بشكل تاريخي وبتسلسل ، وتساعد على استخراج نتيجة الأعمال .

- تحديد الضرائب المستحقة بناء على صافي الربح المستخرج وفق دفاتر المنشأة .

- الاستعانة بالدفاتر في حل المنازعات القضائية مع العملاء أو الموردين حيث يمكن للقاضي أن يتخذها كدليل على صحة أقوال صاحب العمل .

- اكتشاف الأخطاء في وقت مبكر وتسهل اكتشاف التزوير أيضا .

- تحديد تكلفة الوحدة المنتجة في الشركات الصناعية .

مجموعة التقارير المالية : وهي مجموعة القوائم المالية التي تعد في قسم المحاسبة لتقديمها إلى أصحاب المشروع و عرضها على الجمهور و تلبية لاحتياجات الدولة .

مجموعة الإجراءات المحاسبية : وهي الإجراءات التي تنظم العمل المحاسبي في المشروع ، وعن طريقها يمكن تنظيم العمل ويمكن تلافي حدوث الأخطاء أو الاختلاسات في المشروع .

دليل الحسابات : وهو قائمة منظمة أو جدول بأسماء وأرقام أو رموز الحسابات المفتوحة في دفتر الأستاذ يتم إعداده في ضوء خطة معينة لتبويب الحسابات .

نظام القيد : هل يتم استخدام نظرية القيد المفرد أم نظرية القيد المزدوج للإثبات في الدفاتر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموعة الآلات والمعدات والأدوات المستخدمة في قسم المحاسبة (كراجة ، بدون تاريخ) .

ويتضمن التنسيق والترابط بين التنظيم المستندي والمحاسبي والإداري حتى يسهل حصر المسؤوليات ، ومتابعة تنفيذ الإجراءات من الناحيتين الشكلية والموضوعية وفي الوقت المناسب ، وتحديد عدد الصور المناسبة والمطلوب إعدادها لكل عملية مستندية لامكان المتابعة والرقابة وتقليل عدد المستندات المطلوبة لكل نشاط إلى أدنى حد ممكن ، حتى يتم تبسيط العمل الإداري والمكتبي ، وتسيير الإجراءات في المنشأة
(حلمي ، ١٩٩٨) .

هذا ويختلف النظام المحاسبي من مشروع إلى آخر ، وهو يختلف في دائرة حكومية عنه في بنك أو شركة تجارية. ولكن النظام المحاسبي في أي مشروع لابد وان يتصف بخصائص معينة تميزه عن غيره من الأنظمة وهي:

أن يوفر معلومات وبيانات ضرورية للمنشأة وتتصف بالدقة .

إيجاد مجموعة منتظمة من السجلات والدفاتر بأقل التكاليف .

شموله على وسائل للضبط والرقابة .

السرعة في الحصول على المعلومات الضرورية .

أن يتصف بالمرونة وذلك لمواجهة ما قد يحدث من تغيرات في المستقبل مع مراعاة الثبات والاستمرار في عرض البيانات والمعلومات (كراجة ، بدون تاريخ) .

٤- نظام تكاليف مناسب :

ويتضمن التحديد الواضح لمركز التكلفة والتبويب السليم لعناصر التكلفة واتباع أسس عادلة ومناسبة لتوزيع التكاليف الصناعية غير المباشرة من خلال إيجاد معدلات تحميل لها على أسس موضوعية وضمان اتباع المنشأة للطرائق العلمية الدقيقة لتحديد تكلفة المنتجات النهائية على أساس العمليات الصناعية وضمان الرقابة المستمرة على كفاية تنفيذ المهام داخل المركز والأقسام الإنتاجية والتصميم الواضح لدفاتر وحسابات وسجلات التكاليف والبطاقات والمستندات اللازمة للرقابة والمتابعة وتقويم الأداء وتحديد اللوائح والقرارات المنظمة لعمليات الشراء والتخزين والإنتاج، وأيضا حصر وتجميع عناصر التكاليف والموارد البشرية والمادية المتاحة والرقابة عليها (حلمي ، ١٩٩٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا وقد وضح قانون التجارة الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ مجموعة من المواد القانونية حول الدفاتر التجارية :

المادة (١٦)- يجب على كل تاجر أن ينظم على الأقل الدفاتر الثلاثة الآتية :

دفتر اليومية ويجب أن يقيد به يوما فيوما جميع الأعمال التي تعود بوجه من الوجوه إلى عمله التجاري وان يقيد بالجملة شهرا فشهرا النفقات التي أنفقها على نفسه وأسرته .

دفتر صور الرسائل ويجب أن تنسخ فيه الرسائل والبرقيات التي يرسلها كما يحفظ به ويرتب الرسائل التي يتلقاها .

ج- دفتر الجرد والميزانية اللذان يجب تنظيمهما مرة على الأقل في كل سنة .

المادة(١٧)- يجب أن تنظم الدفاتر التجارية الإجبارية بحسب التاريخ وبلا بياض ولا فراغ ولا نقل إلى الهامش ولا محو ولا تحشية بين السطور .

المادة (١٨)- يجب ترقيم الدفاتر المذكورة والتأشير عليها وتوقيعها من مراقب السجل التجاري .

المادة (١٩)- يجب على التاجر أن يحفظ الدفاتر بعد اختتامها مدة عشر سنوات .

المادة (٢٠)- تسلم الدفاتر كلها أو نسخ عنها إلى القضاء في أحوال الإرث وقسمة الأموال المشتركة والشركة والصلح الواقي والإفلاس وفي الأحوال المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الحقوقية .

المادة (٢١) -

فيما عدا الأحوال المذكورة في المادة السابقة يمكن على الدوام عرض الدفاتر التجارية أو المطالبة بإبرازها لاستخلاص ما يتعلق منها بالنزاع .

وللقاضي أن يأمر من تلقاء نفسه بإبراز الدفاتر المذكورة للغاية ذاتها .

<u>نظام فعال للحوافز</u> :

لدى مراجعة الباحث لقانون العمل الأردني رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ م وجد فيه الكثير من المواد حول تنظيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل والإجازات للموظفين في المؤسسات . وفيما يلي نستعرض منها المواد المنصوص عليها التالية :

المادة ٥٥ – على كل صاحب عمل يستخدم عشرة عمال فاكثر أن يضع نظاما داخليا لتنظيم العمل في مؤسسته يبين فيه أوقات الدوام وفترات الراحة اليومية والأسبوعية ومخالفات العمل والعقوبات والتدابير المتخذة بشأنها بما في ذلك الفصل من العمل وكيفية تنفيذها وأي تفاصيل

أخرى تقتضيها طبيعة العمل ويخضع النظام الداخلي للمؤسسة لتصديق الوزير ويعمل به من تاريخ تصديقه .

ولتحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية ، يجب أن يتسم نظام الحوافز بما يلي :

- أن يكون النظام عادل حتى يحقق القناعة لدى العاملين .
- سهولة الحساب ، أي يراعي مقدرة العامل في العمليات الحسابية لأتعابه .
- عدم تغيير نظام الحوافز من وقت لاخر حتى لا يفقد العاملون الثقة فيه .
- أن تدفع أتعاب العاملين فور أداء العمل حتى تتحقق فكرة الربط بينها وبين الإنتاجية .
- أن تكون المعايير الموضوعة لنظام الحوافز غير منحازة لطرف دون الآخر ، ويمكن تحقيقها في ظل الظروف الإنتاجية للمنشأة .
- تنمية الوعي الرقابي لدى العاملين بحيث تدفعهم لرقابة المعايير عند أدائهم لاعمالهم حتى يتحقق الهدف المنشود .
- ولتحقيق هذه المقومات يجب مراعاة إحدى الركائز الهامة لنظام الرقابة الداخلية وهي ضرورة وضع الأفراد المناسبين والموثوق فيهم في الأماكن المناسبة .

واعداد الموازنات التخطيطية والتقارير الأخرى بطريقة كافية ، ووجود سياسة واضحة للإجازات وحفظ السجلات والدفاتر بطريقة مناسبة بما يتمشى مع القوانين التي تصدرها الدولة (العايدي ، بدون تاريخ) .

إن مقومات الرقابة الداخلية تختلف من مؤسسة لأخرى وذلك باختلاف حجم المؤسسة ، الهيكل التنظيمي وطبيعة العمل ولكن هناك عناصر أو مقومات (ركائز) أساسية يجب أن تتوفر في أي نظام رقابي داخلي جيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي :

المحيط الرقابي : يعني وجهة نظر وفهم الإدارة العليا ورؤساء الأقسام لنظام الرقابة وأهميتها للمؤسسة، ويشمل :

هيكل تنظيمي وهو إطار لتقسيم الواجبات والمسؤوليات بين الموظفين الأمر الذي يؤدي إلى عدم تخطي أي شخص لواجباته وان هذه الواجبات تم إنجازها وحسب السياسات الموضوعة من قبل المؤسسة لاجل الوصول إلي الكفاءة في التشغيل ، المحافظة على الموجودات ، وتوفير معلومات مالية يعتمد عليها وذلك من خلال فصل المسؤوليات الرئيسية التالية :

تخويل التعامل من قبل سلطة مخولة .

القيد في السجلات .

الاحتفاظ بالموجودات .

وجود قسم للتدقيق الداخلي وظيفته الأساسية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ودرجة كفاءة كل مستوى أو قسم من الأقسام وتقديم تقارير بشأنها للإدارة العليا أو إلى لجنة التدقيق

نظام محاسبي يتكون من السياسات والإجراءات والأساليب الموضوعة من قبل الإدارة لتعيين ، جمع ، تحليل ، تصنيف ، قيد والتقرير حول أنشطة المؤسسة ولهذا لا يمكن أن يكون هناك نظام رقابة داخلية جيد بدون وجود نظام محاسبي جيد .

III- إجراءات رقابية وتتكون من الخطوات والسياسات التي يجب اتباعها للتأكد من ضمان العمليات (التميمي ، ١٩٩٨) .

في سنة ١٩٩٢ فان لجنة مساعدة المؤسسات الأمريكية

(Committee of Sponsoring Organization) (coso) ذكرت أن مكونات الرقابة الداخلية Components of internal control والمترابطة والمتداخلة مع بعضها تتكون من التالي :

المحيط الرقابي : Control environment ويقصد به وجهة نظر وفهم الإدارة العليا ورؤساء الأقسام لنظام الرقابة الداخلية وأهميتها للمؤسسة ويتكون من :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكرامة والقيم الأخلاقية : ويعرفها (القوا سمي ، ٢٠٠٠) بأن على الإدارة إصدار تعليمات وسياسات تحث الموظفين على التمسك بالقيم وتؤكد على ضرورة توفر النزاهة لدى الموظفين بحيث لا يستطيعون إصدار بيانات مالية غير حقيقية وتسجيل قيود وهمية .

وهذا من شانه أن يؤثر على نظام الرقابة الداخلي .وبالتالي على الإدارة عدم تبني سياسات من شانها تشجيع الموظفين للتلاعب بالبيانات المالية .

الالتزام بالمقدرة الفنية والجدارة : ويعرفها (القوا سمي ، ٢٠٠٠) بأنها الالتزام بالكفاءة

Commitment to Competence فحتى يعمل نظام الرقابة الداخلية بكفاءة يجب على الموظفين أن يكونوا على درجة عالية من التدريب والخبرة ومثال ذلك رئيس قسم الائتمان Credit Department تنقصه الخبرة في دراسة قدرة العملاء على السداد ومنح الدين . إن نتيجة ذلك هو عدم قدرة الشركة على تحصيل جزء كبير من ديونها واموالها .

لجنة تدقيق : ويوضح (القوا سمي ، ٢٠٠٠) مجلس الإدارة ولجنة التدقيق

Board of directors and Audit Committee إن وجود مجلس إدارة نشيط وفعال وكذلك لجنة تدقيق منبثقة عن مجلس الإدارة من شانه منع تحكم أو سيطرة الإدارة على الرقابة كذلك يستطيعوا التفاعل مع المدقق الخارجي والداخلي .

ويرى الباحث هنا عكس ما ذكره القواسمي أعلاه ، أي أن لا تكون لجنة التدقيق منبثقة عن مجلس الإدارة بل تنتخب من الهيئة العامة وأن تقع على مستواه الأفقي في الهيكل التنظيمي للمنشأة .

فلسفة ونوعية الإدارة : (فلسفة الإدارة وشكل العمليات التشغيلية)

Management Philosophy and operating style ويوضح (القوا سمي ، ٢٠٠٠) أن كل مدير شركة لديه أفكار محددة وواضحة حول كيفية إدارة العمليات التشغيلية . كذلك بعض المدراء يهتمون بالتقارير المالية وإعداد واستخدام الموازنات التقديرية والتأكيدات على ضرورة تحقيق أهداف المؤسسة لكن بعض المدراء الآخرين لا يوجد لديهم مثل هذه الاهتمامات . كذلك فإدارة بعض الشركات متركزة بعدد محدد من الأفراد والبعض الآخر يعتمد على اللامركزية . لذلك فان معرفة مدقق الحسابات بفلسفة الإدارة يعتبر عنصرا هاما في تقدير مخاطر الرقابة الداخلية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هيكل تنظيمي : Organizational structure إن عملية منح الصلاحيات وتحديد المسؤوليات في الشركة تشكل معياراً أو أساساً يستطيع أن يستخدمه مدقق الحسابات لتقييم البيئة الرقابية.

إن عملية منح صلاحيات كبيرة وكثيرة لعدد محدود من الأفراد قد ينتج عنها اخطاء بسبب ضغط العمل الكبير . كذلك فان تركز الصلاحيات بيد مجموعة كبيرة من الأفراد يخلق مناخ للغش والتلاعب .

توزيع المسؤوليات والواجبات : (منح الصلاحيات والمسؤوليات)

Assignment of Authority and Responsibility إن سيطرة الإدارة على العمليات التشغيلية داخل الشركة أمر آخر قد يأخذه مدقق الحسابات بعين الاعتبار . وكطريقة فعالة لوضع أنظمة الرقابة هي استخدام الموازنات التقديرية متضمنا الفحص ومعالجة الانحرافات في الوقت المناسب .

إن نظام الموازنة التقديرية والذي يبحث في الانحرافات الكبيرة بين التكاليف الفعلية والمقدرة من شانه أن يقلل مخاطر التلاعب والتضليل في البيانات المالية . ومثال على ذلك إذا أظهرت مصاريف الصيانة الفعلية بأنها اقل من المتوقع أو المخطط له ، فإنه يجب إجراء اختبارات وتحريات فقد يتم تسجيل مصاريف الصيانة على أنها رأسمالية .

السياسات والإجراءات بشان التوظيف : Human Resource Polices and Practices

إذا كان هنالك كفاءة لدى الموظفين الّذين يعدون البيانات المالية فان هناك فرصة اقل بوقوع تضليل وتلاعب في البيانات المالية .

تحديد المخاطر والذي ينص من أن الإدارة مسؤولة عن تحديد المخاطر وعلى سبيل المثال مخاطر التقييد في السياسات المحاسبية أو مخاطر فتح أسواق جديدة .

المعلومات وخطوط الاتصال والتي تمثل طرق معرفة ، جمع ، تحليل ، تصنيف وتسجيل المعلومات .

السيطرة على النشاط والذي يعني وجود تخويل ، مستندات وفصل بين الوظائف والمحافظة على الموجودات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتابعة أي وجود قسم لتدقيق ومتابعة تنفيذ الإجراءات للأربعة أمور المذكورة في أعلاه (التميمي ، ١٩٩٨) .

الاتصـال مـع الإدارة :

إن ما تتوقعه الإدارة العليا من موظفي وحدة الرقابة الداخلية :

الأمانة والاستقامة الشخصية : أي أن يكون الموظف أمينا في نقل المعلومة ، ودقيقا في كتابة التقارير والثبات على مبدأ معين في إجراء المقارنات والقياسات بالإضافة إلى الأمانة والدقة في استخدام الكلمات والمصطلحات (Standard Smith , ١٩٧٦) .

اليقظة والموضوعية : أن يكون الموظف يقظا للمحافظة على ممتلكات المنشأة وأصولها وتقديم الاقتراحات التي تزيد من تنمية العائد ، وتعني الموضوعية في الاعتماد على الأدلة والبراهين واقتراح الحلول المناسبة للمشكلات وعدم الاكتفاء ببيان أوجه القصور (Standard Smith , ١٩٧٦).

المحافظة على الاستقلال : أي أن يكون الموظف مستقلا ومحايدا بأدائه ومواقفه والثبات على المواقف الصحيحة وامتلاك الشجاعة والقوة لمواجهة حالات الاختلاف مع الإدارة التنفيذية وكذلك الاشتراك في حل المشكلات سواء كانت داخلية او خارجية تتعلق بالأطراف التي لها علاقة بالمنشاة ، وتحقيق الاستقلالية يتم من خلال لجنة تدقيق تتكون من أعضاء لجنة إدارة غير تنفيذي (Standard Smith , ١٩٧٦) .

لجان التدقيق و أهميتها لاستقلالية الرقابة الداخلية : Audit Committees

قامت هيئة البورصة الأمريكية (S E C) Stock Exchange Commission في عام ١٩٤٠ بإصدار أول توصية بتأسيس لجان التدقيق ، واقترحت لتأكيد استقلالية المدقق ، أن يتم اختيار اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، وان تقوم هذه اللجان بترشيح (تعيين) المدققين الخارجيين واتخاذ الترتيبات التفصيلية لإنجاز مهمة التدقيق١٩٨٨ (Carmichael And Willingham,) .

لقد ازدادت أهمية لجان التدقيق في السنوات الأخيرة ، حيث طلب سوق نيويورك المالي New York Stock Exchange من جميع الشركات المدرجة في السوق المالي أن يكون لديها لجان تدقيق

،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وان معظم التوصيات التي نادت بلجان التدقيق ، طلبت أن يكون أعضاء هذه اللجان من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، وعلى الأقل أن لا يكونوا من المسؤولين أو الموظفين في الشركة ، أما واجبات لجان التدقيق فهي تختلف من شركة لأخرى ، ولكنها بشكل عام تتكون من :

- اقتراح ترشيح (تعيين) المدققين المستقلين (مدققي الحسابات القانونيين) .

مراجعة خطة التدقيق والخدمات المتعلقة بها .

مراجعة تدقيق البيانات المالية .

التأكد من دقة نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للشركة .

(Taylor And Giezen , ١٩٨٥) .

مسؤولية هذه اللجنة ، عادة تنحصر في التأكد من أن التقارير المالية تبين وبصورة معقولة المركز المالي ونتيجة الأعمال .

- اقتراح تعيين وتحديد راتب مدير الرقابة الداخلية وكذلك قبول استقالته أو طلب التخلي عن وظيفته (التميمي ، ١٩٩٨)

ومن ناحية علاقة لجان التدقيق مع دائرة التدقيق الداخلي فقد اصدر معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية بيانا حول ذلك في عام ١٩٨٥ وبين فيه ما يلي :

- إن المسؤولية الأساسية للجنة التدقيق يجب أن تتضمن مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته المتعلقة بسياسات المنشأة المحاسبية ، الرقابة الداخلية ، التقرير المالي .

- يجب على لجنة التدقيق أن تضع وتحافظ على خطوط الاتصال بين مجلس الإدارة ومدققي الشركة المستقلين (مدققي الحسابات القانونيين) ، المدققين الداخليين ، التقرير المالي .

- يجب على لجنة التدقيق التأكد من قيام التدقيق الداخلي بفحص وتقويم كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة ، وتقويم نوعية الأداء المنفذة من قبل المكلفين بالمسؤولية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يمكن استخدام التدقيق الداخلي كمصدر للمعلومات للجنة التدقيق ، في حالات الاختلاسات المهمة وغير العادية ، بالإضافة إلى تطبيق الشركة للنواحي القانونية .

- يجب على لجنة التدقيق أن تصادق وتقوم بالمراجعة الدورية لوثيقة التدقيق الداخلي ، وتوثيق الموافقات الإدارية التي تبين أهداف وصلاحيات التدقيق الداخلي ، وجداول التدقيق ، وخطط التوظيف ، والموازنة المالية .

- يجب على مدير التدقيق الداخلي إعلام لجنة التدقيق بنتائج التدقيق مسلطا الأضواء على

- يجب على لجنة التدقيق أيضا تحديد ما إذا كانت أنشطة التدقيق الداخلي قد تم تنفيذها حسب معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة .

- يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يكون على اتصال مباشر مع لجنة التدقيق للمساعدة في تأكيد الاستقلالية .

- يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يحضر اجتماعات لجنة التدقيق والاجتماع الخاص مع لجنة التدقيق مرة واحدة على الأقل سنويا .

- يتعزز الاستقلال عندما تتفق اللجنة على تعيين أو إنهاء خدمات مدير التدقيق الداخلي .

(Chambers And Vinten , ١٩٩٠).

ويرى (التميمي ، ١٩٩٨) أن لجنة التدقيق تتكون من أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذي (مجلس إدارة خارجي) وتعتبر مستقلة عن الإدارة التنفيذية وفي بعض الأقطار مثل المملكة المتحدة وكندا وأميركا هنالك التزام على الشركات المساهمة العامة التي يتم تعاطي أسهمها في البورصة أن يكون لها لجنة تدقيق .

وتعتبر هذه اللجنة حلقة الوصل بين مجلس الإدارة والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي من أجل إعطائهما الاستقلالية التامة لإنجاز أعمالهما دون تأثيرات أي جهة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولدى مراجعة الباحث إلى تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان (سوق عمان المالي) الصادرة بالاستناد لاحكام المادة ٢٦ أ من قانون الأوراق المالية رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٧ والتي عمل بها اعتبارا من

١٥-٦-٢٠٠٠ م فلم تفصح هذه التعليمات بكافة موادها على ما ينص على التزام الشركات المساهمة العامة التي يتم تعاطي أسهمهما في بورصة عمان أن يكون لها لجنة تدقيق .

أما المادة رقم (٢٥) فقد نصت على ما يلي :

- على مجلس إدارة الشركة المصدرة في بداية كل سنة تشكيل لجنة تدقيق من ثلاثة أعضاء من أعضائه غير التنفيذيين و إعلام الهيئة بذلك و بأي تغييرات تحصل عليها و أسباب ذلك .

- تجتمع لجنة التدقيق بصفة دورية و تقدم تقاريرها أولاً بأول لمجلس الإدارة على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربع مرات في السنة .

ج – للجنة التدقيق طلب أي معلومات من أي موظف في الشركة ، وعلى كل الموظفين التعاون مع اللجنة كمالها طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدراية أو الفنية من أي مستشار خارجي .

د – تتولى لجنة التدقيق القيام بما يلي :

دراسة و مناقشة الأمور التي تظهر نتيجة عمل مدققي الحسابات الخارجي و / أو

المدقق الداخلي بالإضافة لأي أمور أخرى ترى اللجنة ضرورة مناقشتها .

دراسة كتاب ملاحظات مدقق الحسابات الخارجي المتعلق بنظام الرقابة الداخلي و أجوبة إدارة الشركة عليه .

دراسة التقارير المالية السنوية والدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وبشكل خاص السياسات المحاسبية وأي تعديلات عليها ، والتعديلات الجوهرية الناجمة عن إجراءات التدقيق ، ومدى الالتزام بتعليمات هيئة الأوراق المالية و المتطلبات القانونية الأخرى.

موقع دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمنشأة :

في الماضي ولا زالت في بعض المنشات كانت دائرة التدقيق الداخلي تدخل ضمن اختصاص نائب المدير العام للشؤون المالية ، أو ضمن اختصاص المراقب المالي وكانت مقتصرة على مجال المحاسبة والجوانب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية أما في الوضع الحالي فقد تغيرت الاختصاصات واتسع مجال عمل المدقق الداخلي ، لذا كان لابد من تغيير موقع دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي (David , ١٩٩٢) .

إن موقع دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي يختلف من منشاة إلى أخرى ، وذلك حسب حجم المنشأة وطبيعة نشاطها ، وكذلك وجهة نظر الإدارة العليا بالنسبة إلى أهمية التدقيق الداخلي ، فقد تتبع دائرة التدقيق الداخلي مسؤولا ماليا أو إداريا أو المدير العام ، وفي منشآت أخرى تتبع دائرة التدقيق الداخلي مجلس الإدارة مباشرة أو لجنة منه (عبد الرزاق ، ١٩٨٨) .

لقد كانت عملية التدقيق التقليدي تدخل إما ضمن اختصاص نائب المدير العام للشؤون المالية ، أو ضمن اختصاص المراقب المالي ، وفي ذلك الحين كان نطاقها مقتصرا على مجالي المحاسبة والمالية . وفي إطار التدقيق الداخلي المعاصر ، ومع توسع نطاق التدقيق الذي شمل المجالات غير المالية ، فقد تغير موقع وظيفة التدقيق الداخلي في المنشأة ، حيث أن تحديد الموقع التنظيمي المناسب لوظيفة التدقيق الداخلي في المنشأة يعتمد على عاملين هامين :

وجوب ضمان استقلالها .

وجوب تحديد موقعها عند المستوى الذي يؤكد دعم الإدارة العليا لها .

حيث يضمن هذا الهيكل استقلال وظيفة التدقيق الداخلي عن طريق قيامها برفع تقاريرها مباشرة الى لجنة تدقيق مستقلة (Whit And Alexander , ١٩٩٢) .

ويعتقد الباحث أن لجنة التدقيق المستقلة فعلا يجب أن تنتخب من قبل الهيئة العامة للشركة من المساهمين اللذين يتمعتون بالتخصصات الإدارية والمالية والفنية والخبرات العملية المتميزة في الإدارة بغض النظر عن حجم أو قيمة مساهمتهم في راس مال الشركة ، وان يكون موقعهم في الهيكل التنظيمي للشركة على نفس مستوى مجلس الإدارة وان لا يكون أي منهم من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين أو من المسؤولين أو من الموظفين في الشركة وان ترتبط دائرة التدقيق الداخلي بهذه اللجنة مباشرة بالهيكل التنظيمي للشركة ، وبهذا تشكل هذه اللجنة حلقة وصل حقيقية مستقلة ومحايدة بين دائرة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي وأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين . وبالتالي تقوم بواجباتها ومهامها ومسؤولياتها خير قيام .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولدى مراجعة الباحث لكافة مواد قانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وبالأخص صلاحيات الهيئة العامة باعتبارها أعلى مستوى في الهيكل التنظيمي في الشركات المساهمة العامة ، لم يجد في تلك الصلاحيات ما يشير أو يوجب انتخابها للجنة التدقيق ، فقد نصت المادة رقم (١٧١) من القانون أعلاه على صلاحيات الهيئة العامة وجدول أعمالها كما يلي :

تشمل صلاحية الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في اجتماعها العادي النظر في جميع الأمور المتعلقة بالشركة ومناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وبخاصة ما يلي :

وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة .

تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة والخطة المستقبلية لها .

تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية الأخرى واوضاعها المالية .

الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد الأرباح التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها بما في ذلك الاحتياطات والمخصصات التي نص عليها القانون ونظام الشركة على اقتطاعها .

انتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية المقبلة .

اقتراحات الاستدانة أو الرهن أو إعادة الكفالات إذا اقتضى ذلك نظام الشركة .

أي موضوع آخر ادرجة مجلس الإدارة في جدول أعمال الشركة .

أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال ويدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة على أن يقترن إدراج هذا الاقتراح في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن ١٠ % من الأسهم الممثلة في الاجتماع .

ب- يجب أن تتضمن دعوة الهيئة العامة الى الاجتماع جدول الأعمال بالأمور التي سيتم عرضها عليها لمناقشتها بنسخة من أي وثائق أو بيانات تتعلق بتلك الأمور .

هذا ولدى مراجعة الباحث لكافة المواد القانوينة المتعلقة بقانون الأوراق المالية رقم (٢٣) ، لسنة ١٩٩٧ لم يجد أي مادة تنص أو تشير على أن الشركات المدرجة في سوق عمان المالي يجب أن يكون لديها لجان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تدقيق ولكن لدى مراجعته لتعليمات الافصاح والمعايير المحاسبية و معايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية رقم (١) لسنة ١٩٩٨ والصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (١) لسنة ١٩٩٨ ، والصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية بالاستناد لاحكام المادتين (٩) و (٥٣) من قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ ، الواردة في الفصل السادس (المعايير المحاسبية) .

فقد نصت المادة (٢٤) :

أ - تلتزم جميع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية .

ب - في حال تعارض أي من هذه المعايير الموصوفة في الفقرة (أ) من هذه المادة مع التشريعات المعمول بها في المملكة تسري التشريعات المحلية على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة الافصاح عن ذلك و تأثيره على القوائم المالية .

ويرى الباحث أن نصوص المواد القانونية السابقة لا تتلاءم إلى حد كبير مع توفير الاستقلالية و الحياد سواء للجنة التدقيق أو لدائرة التدقيق الداخلي الواجب أن ترتبط بها ، فإذا كان الموقع الأعلى في الهيكل التنظيمي غير مستقل و محايد (لجنة التدقيق) فإن الأدنى في الهيكل التنظيمي (دائرة التدقيق الداخلي) ستكون تابعة لغير المستقل و بالتالي ستكون تابعة للجنة تدقيق غير مستقلة و ذلك لسبب رئيسي ورد في المادة رقم (٢٦) السابقة ، الفقرة (أ) والتي تتضمن أن يقوم مجلس الإدارة بانتخاب لجنة التدقيق .

حيث أن هذه اللجنة المنتخبة ستكون تابعة لمجلس الإدارة و هذا يعبر بكل وضوح عن عدم استقلاليتها وبالتالي عدم استقلالية دائرة التدقيق الداخلي .

و في هذا المجال يرى الباحث أن الهيئة العامة بصفتها أعلى سلطة في الهيكل التنظيمي أن يكون من واجباتها انتخاب لجنة التدقيق كما هو الحال في انتخابها لمجلس إدارة الشركة التنفيذي ليكون موقع لجنة التدقيق في الهيكل التنظيمي على نفس مستوى موقع مجلس الإدارة و بالتالي تكون لجنة التدقيق مستقلة و غير تابعة لمجلس الإدارة التنفيذي ولكن تابعة إلى الهيئة العامة التي تمثل الاستقلالية و الحياد بمعناه الحقيقي ، وهذا سينعكس على استقلالية دائرة التدقيق الداخلي وبالتالي فإن المادة (٢٦) الفقرة (ب)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي تتضمن قيام لجنة التدقيق بتقديم تقاريرها إلى مجلس الإدارة ، يعتقد الباحث أن هذا كاف لعكس الصورة غير المستقلة للجنة التدقيق و أنها تابعة لمجلس الإدارة ، ويرى الباحث أن تقوم لجنة التدقيق بمناقشة و تقديم تقاريرها إلى مجلس الإدارة التنفيذي لمناقشتها .

وفي هذا الصدد ومن خبرة الباحث العملية وجد أن من أكبر الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي ارتباطه بإحدى إدارات الهيكل التنظيمي مثل المدير العام أو مجلس الإدارة ... ، لأنه يصبح بهذا أداة لتنفيذ اتجاهاتهم و مصالحهم الشخصية و ليس مصالح الشركة ، ففي حالة حدوث أي خلل مالي في الشركة فإن الجميع يضعون المسؤولية كاملة على المدقق الداخلي بتهمة عدم قيامه بالعناية المهنية المطلوبة منه .

وهذا ما يحصل حقيقة فالمدقق عُرِّف بأنه الشخص الذي يقول بصوت عالٍ لا فكيف سيقولها و هو متغير تابع وليس مستقل مالياً و إدارياً .

الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي :

يواجه المدقق الداخلي بعض الصعوبات والكثير من عرقلات الأعمال أثناء تأديته لعمله ويمكن إجمال هذه الصعوبات على النحو التالي :

عدم فهم بعض الموظفين دور المدقق الداخلي في تطوير وتحسين أساليب العمل وان دوره لا يقتصر على إبراز الملاحظات وبيان مقدار الانحرافات ، بل يمتد إلى أيجاد الحلول وتقديم التوصيات والاقتراحات بما يعود بالفائدة على المنشأة وعلى العاملين فيها .

محاولة بعض الموظفين تبرير الأخطاء والانحرافات السلبية بصورة خاطئة مما يؤدي الى تضليل المدقق الداخلي حول تفسير الانحرافات .

ضغط العمل في أقسام المنشأة المختلفة يؤدي إلى التأخر في إنجاز مهمة التدقيق مما يؤدي في بعض الأحيان إلى اكتشاف بعض الأخطاء بصورة متأخرة مما يصعب في معالجتها .

عدم اطلاع بعض الموظفين على التعليمات الداخلية (سياسات وإجراءات) بالقسم الذي يعمل به ، مما يؤدي إلى وجود بعض الأخطاء التي تؤثر على أداء العمل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختيار صيغة المخاطبة والعبارات المتعلقة بالملاحظات ، كون المدقق الداخلي يتعامل مع فئات ومستويات إدارية مختلفة .

استمرار ارتكاب الأخطاء التي وردت في التقارير السابقة على الرغم من التأكيد بالرد على تلافي تلك الأخطاء مستقبلا .

إجابة بعض الموظفين على ملاحظات التدقيق الداخلي الواردة في التقارير بصورة مبهمة وأحيانا لا تمت إلى الملاحظة بصلة .

ومن المشاكل التي تواجه المدقق الداخلي قضية الاستقلالية ، في ظل غموض مؤشراتها ، حيث يجد المدقق الداخلي عمله في بيئة عمل غير مستقرة ، الأمر الذي يجعل المدقق الداخلي عاجزا عن التصرف باستقلالية ، ويعد غياب الاستقلالية للمدقق الداخلي : دالة على ضعفه وعجزه عن ممارسة الحريات في اختيار الأنشطة التي يرى أنها جديرة بالفحص لا سيما إذا تدخلت أية جهة أخرى داخل المنشأة في اختيار تلك الأنشطة ، وفي ظل عدم الاستقلالية فان من غير الممكن أن تكون عملية التدقيق الداخلي فعالة في حال مراجعة بعض الأنشطة التي تقع ضمن مسؤوليات مدير دائرة التدقيق الداخلي .

يشكل حصر بعض أعضاء مجلس الإدارة لعمل المدقق الداخلي بالأعمال المالية والمحاسبية عائقا في أداء المدقق لأعمال التدقيق الإداري ، لعدم اعترافهم بهذا النشاط .

قد تنعكس هذه الصعوبات على جودة عمل المدقق الداخلي ، فعدم فهم الموظفين لدور المدقق الداخلي ، وعدم اطلاعهم على التعليمات الداخلية واختيار صيغة خطاب غير ملائمة يؤدي إلى عدم تعاون الموظفين مع المدقق الداخلي وبالتالي انعكاس ذلك على نتائج أعماله ، أما تحديد بعض أعضاء مجلس الإدارة لعمل المدقق الداخلي يؤدي إلى غياب استقلالية المدقق وهو شرط من شروط قبول تقاريره وتقييمه ، واكتشاف الأخطاء في وقت متأخر بسبب ضغط العمل أو الاستمرار في الأخطاء التي وردت في تقارير التدقيق السابقة وهذا يدل على عدم جدوى عملية التدقيق الداخلي لعدم وجود متابعة مستمرة لتلك التقارير (عليان ، ١٩٩٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محـددات (القصـور) الرقـابة الداخليـة

إمكانية الخطأ الإنساني الناتج عن عدم الانتباه ، غياب الذهن ، الخطأ في التقدير أو إساءة فهم التعليمات .

احتمالات تخطي التعليمات الرقابية عن طريق الاتفاق مع جهات من خارج المؤسسة او مع الموظفين من داخل المؤسسة .

إمكانية أن شخصا مسؤولا أو أن الإدارة العليا تقوم بإساءة استعمال سلطتها وتخطي إجراءات الرقابة الداخلية .

٤-إمكانية أن تصبح الإجراءات الرقابية غير كافية للغرض نظرا للتغيرات في الظروف (التميمي،١٩٩٨)

وتستمد الرقابة الداخلية شرعيتها من الإدارة العليا من خلال دعمها وقناعتها بأهمية الرقابة الداخلية ورسم سياساتها المبدئية ويمكن للإدارة العليا أن تسهم في رفع كفاية الرقابة الداخلية وزيادة فعاليتها من خلال عدة مجالات :

وضع السياسات الخاصة بها ، حيث ترسم لها حدود مسئولياتها وتصادق على خططها السنوية واعطائها المرونة الكافية لزيادة فاعلية خدمتها المقدمة .

الدعم الرسمي المعلن من الإدارة العليا وهذا يقلل من مقاومة العاملين للرقابة الداخلية مما يسهل الطريق بحرية تامة وهذا من شأنه أن يؤدي إلى رفع مستوى الإنجاز المقدم من الوحدة .

متابعة الإجراءات التصحيحية التي تتضمنها توصيات وحدة الرقابة حيث تقوم بتسلم التقارير التي تشير إلى وجود انحرافات فتصدر أوامرها للإدارات التنفيذية لأجراء اللازم (العمرات ، ١٩٩٠) .

٤- تعديل الإجراءات الرقابية المستخدمة وفقا لاختلاف الظروف حتى تستطيع مراقبة نشاطات الشركة بشكل دائم (أبو علي ، ١٩٨٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسـؤولية الإدارة تجـاه أنظـمة الرقـابة الداخليـة :

" تتحمل الإدارة مسؤولية وضع نظام الضبط الداخلي (الرقابة الداخلية) والمحافظة عليه ، وعند تنفيذها لمسئوليتها الإشرافية يجب عليها وبانتظام مراجعة مدى ملائمة وكفاية عناصر الضبط الداخلي (الرقابة الداخلية) وذلك لضمان تنفيذ جميع الضوابط الهامة بفاعلية "(المجمع العربي للمحاسبين ، بلا تاريخ) .

وقد بينت هيئة البورصة الأمريكية (SEC) (Stock Exchange Commission) بأن :

" تصميم وتنفيذ وتقويم نظام الرقابة الداخلية هو التزام هام يقع على عاتق الإدارة ، والغاية من ذلك هو تزويد المساهمين بتأكيد معقول ومنطقي بان المنشأة تقوم بمراقبة مختلف نشاطاتها بشكل مناسب ، وعلى الإدارة أن تشرف بصورة مباشرة على نظام الرقابة الداخلية للتأكد من انه يحقق الأهداف المرجوة ، كذلك تعديل بعض الإجراءات الرقابية المستخدمة وفقا لاختلاف الظروف حتى تستطيع مراقبة نشاطات الشركة بشكل ملائم " (أبو علي ، ١٩٨٨) .

ويرى الباحث أن الغاية من التصميم والتنفيذ والتقييم الجيد لنظام الرقابة الداخلية لا يقتصر على المساهمين بل على كافة الأطراف الأخرى التي تتعامل مع الشركة.

مسـؤولية وموقف المـدقق الداخـلي تجاه أنظـمة الرقـابة الداخليـة :

لقد نصت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٩٧٨ على مايلي :" يجب أن يتضمن مجال عمل المدقق الداخلي فحص وتقويم كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المنشأة ونوعية الأداء في تنفيذ المهمات المحددة " (Brink & Witt , ١٩٨٢)

و " يجوز للإدارة أن تفوض إدارة التدقيق الداخلي إن وجدت في المنشأة بعض مهامها الإشرافية وخاصة فيما يتعلق بتدقيق مدى كفاية وفاعلية عناصر الضبط الداخلي (الرقابة الداخلية) "

(المجمع العربي للمحاسبين ، بدون تاريخ) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن قيام المدقق الداخلي بتقويم نظام الرقابة الداخلية والحكم على درجة متانته تعود إلى الاعتبارين الآتيين :

الأول : أن هدف الرقابة الداخلية تحقيق اكبر كفاية إنتاجية ممكنة ، والعمل على ضمان تنفيذ السياسات الإدارية من قبل الأقسام والإدارات حسب الخطة المرسومة في مجال العمليات والأنشطة التي تزاولها المنشأة

الثاني : أن وسائل الرقابة الداخلية والمتمثلة بشكل أساسي في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية والتحليل المالي ، كل هذه تحتاج إلى تدقيق ودراسة وتقويم مستمر وذلك لاجل مواجهة التغير في ظروف المنشأة . ويكون المدقق الداخلي اقدر من غيره على القيام بالدراسات والتقويم المستمر للرقابة الداخلية وذلك لاطلاعه الواسع على شؤون وأعمال المنشأة .

ويجب على المدقق الداخلي أن يتحقق من أن السجلات والدفاتر والتقارير تعكس النشاط الحقيقي وان نتيجة النشاط سليمة ودقيقة وتعبر بصدق عما هو مثبت في السجلات ، والتأكد من وجود نظام محاسبي جيد وفعال للمنشأة ، كذلك يحرص المدقق الداخلي على التأكد من سلامة تقسيم العمل وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات الوظيفية المختلفة وذلك بحيث لا يقوم موظف واحد بإتمام عملية بالكامل (عبد الرزاق ، ١٩٨٨) .

ومن مسؤوليات وواجبات المدقق الداخلي تجاه الإدارة :

تزويد الإدارة بمعلومات حول دقة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية .

تزويد الإدارة بمعلومات حول كيفية إنجاز الأعمال في المنشأة وجودتها

(Bishop And Wiliam , ١٩٩٢) .

" وفي رأي بيرجون (G . BERGGRN) تعتبر الرقابة الداخلية جزءا مكملا للروتين الإداري ويجب أن تعمل بشكل مستقل بغض النظر عما إذا نفذ التدقيق الداخلي أو لم ينفذ . وفي رأيه لا يمكن لأي نظام رقابة داخلية فعال أن يحل محل التدقيق الداخلي (دهمش ، ١٩٨٥) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث – عرض وتحليل بيانات الدراسة

- الأساليب الإحصائية
- التحليل الإحصائي للجزء الأول من الاستبانة (المعلومات الشخصية عن المستجيبين)
- التحليل الإحصائي للجزء الثاني من الاستبانة ويشمل

قياس درجة قوة و فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية

قياس درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية

قياس مدى تأثير درجة قوة و فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية

- اختبار فرضيات الدراسة

أساليب التحليل الإحصائي :

قام الباحث باستخدام المنهج الإحصائي الوصفي والمنهج الإحصائي التحليلي لمعالجة البيانات التي تم جمعها وذلك باعتماد واستخدام برامج الكمبيوتر التالية :-

Microsoft Excel

SPSS production facility / SPSS ٧,٥ for windows

وذلك بما يتناسب وطبيعة البحث ومتطلباته .

حيث سيستخدم الأساليب الإحصائية التالية لتحليل ومعالجة بيانات هذه الدراسة واختبار فرضياتها :

١- أسلوب الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures)

وذلك لوصف خصائص العينة موضوع الدراسة اعتمادا على الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية .

٢- (T- Test) وتحليل الانحدار الخطي (Linear Regression Analysis)

لاختبار الفرضيات الفرعية و اثر المتغيرات المستقلة على كل واحد من المتغيرين التابعين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحـليل الإحصـائي للجزء الأول من الاسـتبانة (المعلومات الشخصية عن المستجيبين) :

وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة (١٩) استبانة ، يتكون الجزء الأول منها من سبعة متغيرات تصف المعلومات الشخصية عن المستجيب و الجزء الثاني منها يتكون من ستة أقسام ، وكل قسم يتضمن مجموعة من الأسئلة تتعلق بإجراءات مكونات أنظمة الرقابة الداخلية ، وقد بلغ مجموع هذه

الأسئلة (١٠١) سؤال .

ولقد كانت النسبة المئوية لاستجابات عينة الدراسة مرتفعة (١٠٠ %) ولعل سبب ارتفاع هذه النسبة يعزى الى طول الفترة الزمنية المخصصة لتعبئة الاستبانة من قبل أفراد العينة والتي بلغت شهرا كاملا وذلك لضيق وقت أفراد العينة ، لانشغالهم ومتابعتهم لأعمالهم المهنية .

هذا ويظهر الجدول رقم (١) توزيع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي .

جدول رقم (١)

توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير المركز الوظيفي

VAR00001

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	1	5.3	5.3	5.3
	2	5	26.3	26.3	31.6
	3	6	31.6	31.6	63.2
	4	7	36.8	36.8	100.0
	Total	19	100.0	100.0	
Total		19	100.0		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحيث أن التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS يتطلب إدخال قيم رقمية وقيم اسمية لمتغير المركز الوظيفي ، تم تعريفها كما يلي :

مدقـق : ويشير الجدول أعلاه أن نسبة هذا المركز الوظيفي من أفراد العينة= ٥,٣ % .

مدقـق رئيس : ويشير الجدول أعلاه أن نسبة هذا المركز الوظيفي من أفراد العينة= ٢٦,٣ %

مدير تدقـيق : ويشير الجدول أعلاه أن نسبة هذا المركز الوظيفي من أفراد العينة= ٣١,٦ %

شـريك : ويشير الجدول أعلاه أن نسبة هذا المركز الوظيفي من أفراد العينة= ٣٦,٨ %

مدقـق رئيسـي مشرف : صفر

أخـرى : صفر

هذا ويوضح الشكل رقم (١) أدناه التحليل الإحصائي البياني للجدول التكراري رقم (١)

شكل رقم (١)

توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير المركز الوظيفي

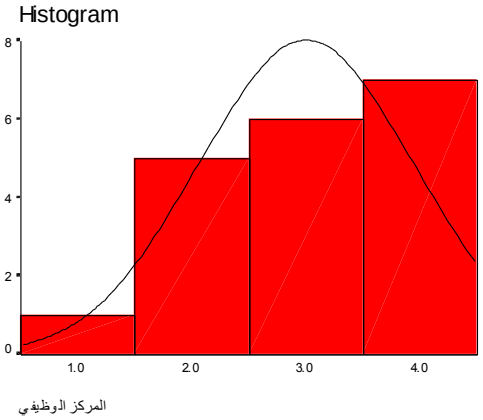

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويظهر الجدول رقم (٢) توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر.

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير العمر

إن القيم ا لرقمية والقيم الاسمية لمتغير العمر، قد تم تعريفها كما يلي :

VAR00002

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2	2	10.5	10.5	10.5
	3	1	5.3	5.3	15.8
	4	6	31.6	31.6	47.4
	5	10	52.6	52.6	100.0
	Total	19	100.0	100.0	
Total		19	100.0		

أقل من ٢٥ سنة: ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة= صفر .

من ٢٦ – ٣٠ سنة: ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة= ١٠,٥ % .

من ٣١- ٣٥ سنة : ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة= ٥,٣% .

من ٣٦ – ٤٠ سنة : ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة= ٣١,٦% .

اكثر من ٤٠ سنة : ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة= ٥٢,٦ % .

هذا ويوضح الشكل رقم (٢) أدناه التحليل الإحصائي البياني للجدول التكراري رقم (٢)

شكل رقم (٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير العمر

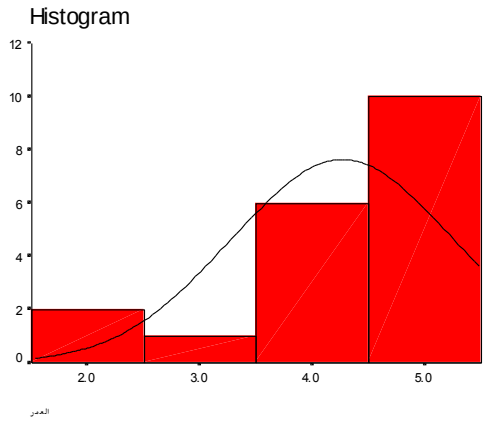

ويظهر الجدول رقم (٣) توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

جدول رقم (٣)

توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير عدد سنوات الخبرة

VAR00003

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	3	15.8	15.8	15.8
	2	1	5.3	5.3	21.1
	3	4	21.1	21.1	42.1
	4	11	57.9	57.9	100.0
	Total	19	100.0	100.0	
Total		19	100.0		

إن القيم ا لرقمية والقيم الاسمية لمتغير عدد سنوات الخبرة ، قد تم تعريفها كما يلي :

من سنة – ٥ سنوات :ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة= ١٥,٨ % .

من ٦ – ١٠ سنوات : ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة= ٥,٣ % .

من ١١ - ١٥ سنة : ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة= ٢١,١ % .

أكثر من ١٥ سنة : ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة= ٥٧,٩ % .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ويوضح الشكل رقم (٣) أدناه التحليل الإحصائي البياني للجدول التكراري رقم (٣) .

شكل رقم (٣)

توزيع أفراد اينة وفقا لتغيرعدد سنوات الخبرة

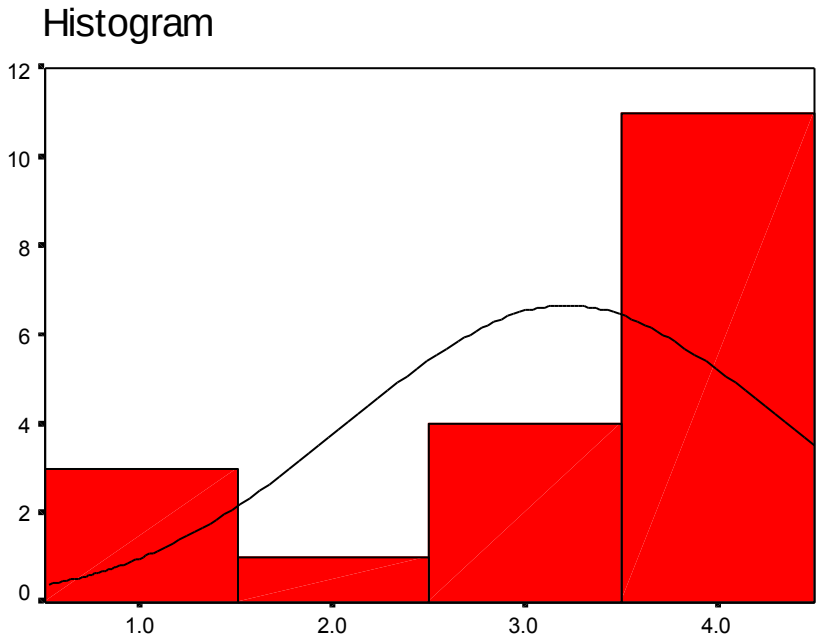

ويظهر الجدول رقم (٤) توزيع أفراد العينة حسب متغير أعلى مؤهل أكاديمي

توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير أعلى مؤهل أكاديمي

VAR00004

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2	18	94.7	94.7	94.7
	3	1	5.3	5.3	100.0
	Total	19	100.0	100.0	
Total		19	100.0		

إن القيم ا لرقمية والقيم الاسمية لمتغير أعلى مؤهل أكاديمي ، قد تم تعريفها كما يلي :

دبلوم كلية مجتمع : ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة= صفر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بكالوريوس : ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة=٩٤,٧ % .

بكالوريوس + C . P .A: ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة= ٥,٣% .

ماجستير: ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة= صفر .

دكتوراه : : ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة= صفر .

بكالوريوس + F.C.A : ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة= صفر .

بكالوريوس + C.A : ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة= صفر .

هذا ويوضح الشكل رقم (٤) أدناه التحليل الإحصائي البياني للجدول التكراري

شكل رقم (٤)

توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير أعلى مؤهل أكاديمي

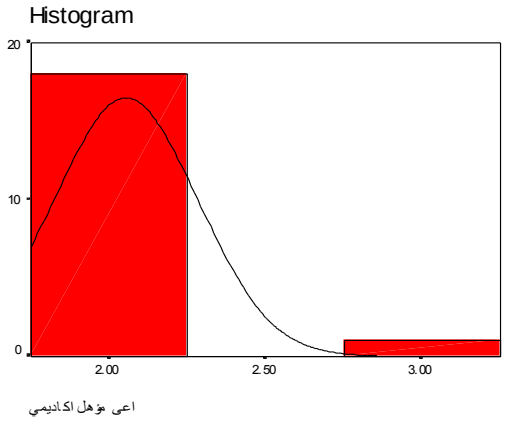

ويظهر الجدول رقم (٥) توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥)

توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير التخصص العلمي

VAR00005

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	19	100.0	100.0	100.0
	Total	19	100.0	100.0	
Total		19	100.0		

إن القيم الرقمية والقيم الاسمية لمتغير التخصص العلمي ، قد تم تعريفها

محاسبة : ويشير الجدول أعلاه أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة = ١٠٠ % أما باقي

التخصصات التي تم تعريفها مثل الإدارة المالية وإدارة الأعمال والاقتصاد فكانت غير متوفرة في أفراد العينة . ويشير الباحث انه ورد في استبانتين تخصصان فكان الأول محاسبة والثاني إدارة أعمال ، ولدي الاستفسار عن ذلك تبين أن التخصص الرئيسي محاسبة والفرعي إدارة أعمال وقد اعتمد الباحث التخصص الرئيسي .

هذا ويوضح الشكل رقم (٥) أدناه التحليل الإحصائي البياني للجدول التكراري

شكل رقم (٥)

توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير التخصص العلمي

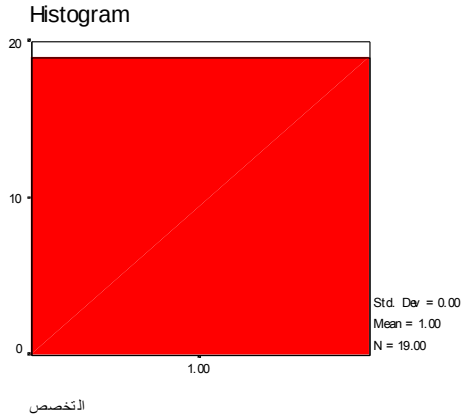

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ من الشكل أعلاه أن المنحنى الطبيعي لم يظهر وذلك لان الانحراف المعياري لهذا المتغير عن وسطه الحسابي = صفر .

ويظهر الجدول رقم (٦) توزيع أفراد العينة حسب متغير فئة الترخيص

جدول رقم (٦)

توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير فئة الترخيص

VAR00006

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	17	89.5	89.5	89.5
	2	١٩ ٪١٠٠	10	١٠٠٪ 10.5	١٠٠٪ 100.0
	Total	19	100.0	100	
Total		19	100.0		

إن القيم ا لرقمية والقيم الاسمية لمتغير فئة الترخيص ، قد تم تعريفها كما يلي :

فئة أ : ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة= ١٠٠% .

فئة ب : ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة= صفر.

فئة ج : ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة = صفر.

هذا ويوضح الشكل رقم (٦) أدناه التحليل الإحصائي البياني للجدول التكراري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٦)

توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير فئة الترخيص

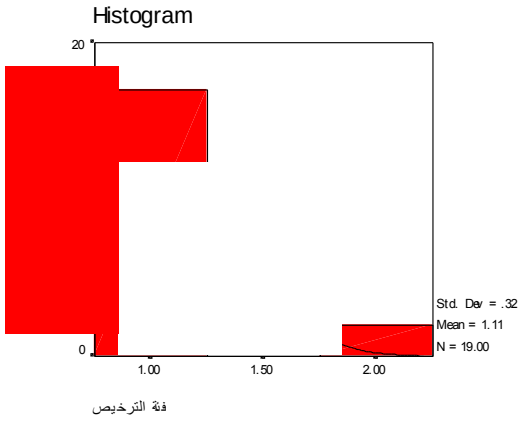

ويظهر الجدول رقم (٧) توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

جدول رقم (٧)

توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير الجنس

VAR00007

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	19	100.0	100.0	100.0
	Total	19	100.0	100.0	
Total		19	100.0		

إن القيم ا لرقمية والقيم الاسمية لمتغير الجنس ، قد تم تعريفها كما يلي :

ذكر : ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة = ١٠٠% .

أنثى : ويشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة هذه الفئة من أفراد العينة = صفر .

هذا ويوضح الشكل رقم (٧) أدناه التحليل الإحصائي البياني للجدول التكراري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٧)

توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير الجنس

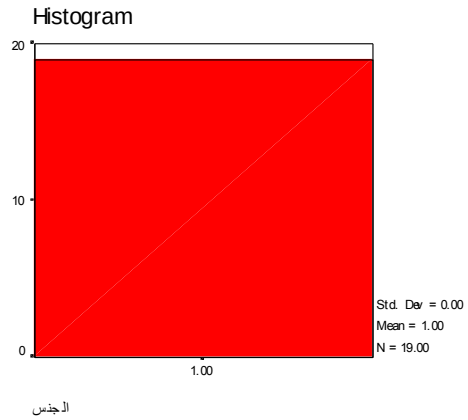

ويلاحظ من الشكل أعلاه أن المنحنى الطبيعي لم يظهر وذلك لان الانحراف المعياري لهذا المتغير عن وسطه الحسابي = صفر

التحليل الإحصائي للجزء الثاني من الاستبانة ويشمل :

لقياس وتحديد درجة قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية ودرجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية ، فقد تضمن الجزء الثاني من الاستبانة مجموعة من الأسئلة التي تشتمل على أبعاد كافة العوامل ، التي يعتقد الباحث أن لها أثرا على درجة قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية ودرجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية ، من حيث مدى توافرها والعمل بها وعلى ضوئها ، وبالتالي تكون الإجابة عليها مصدرا للبيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية منها وذلك من وجهة نظر المدققين القانونيين (الخارجيين) الذين يدققون حسابات تلك الشركات . وحيث أن الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة ، تهدف إلى اختبار العلاقة بين درجة قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية ودرجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية .

فكان لابد للباحث من أن يبدا بالتحليل الإحصائي للجزء الثاني من الاستبانة ، مبتدئا بتحديد مقياس نسبي يبين أهمية ورتب إجابات أفراد العينة من خلال الوسط الحسابي كما يلي :-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمة الوسط الحسابي	مستوى الفاعلية والمصداقية
اقل من ١,٥	قليلة جدا
من ١,٥- اقل من ٢,٥	قليلة
من ٢,٥- اقل من ٣,٥	متوسطة
من ٣,٥- اقل من ٤,٥	عالية
من ٤,٥- ٥	عالية جدا

أ- قياس درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية الشامل ثم اختبار الفرضيات المتعلقة بها وهي من فرضية رقم (١)- (٦) .

ب- قياس درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية ثم اختبار الفرضيات المتعلقة بها وهي من فرضية رقم (٧)- (١٢) .

ج- قياس مدى تأثير درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية الشامل على درجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية.

وبالتالي سيتم البدء بالتحليل الإحصائي (باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS) لتحقيق أهداف هذه الدراسة بالفرضيات وإيجاد نتائجه ومن ثم استخدام تلك النتائج للتعمق بالظاهرة .

أ- قياس درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية الشامل

لقياس درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية الشامل فان الأمر يتطلب :

قياس اثر نظام الإيرادات وحساباته على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية ، ويتم ذلك من خلال تحليل الإجابات على أسئلة الجزء الثاني من الاستبانة من سؤال رقم (١ – ٢١) ويوضح الجدول رقم (٨) المقاييس الإحصائية المتنوعة لإجابات أفراد العينة على تلك الأسئلة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٨)

قياس اثر نظام الإيرادات وحساباته على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation	Variance
VAR00003	19	2	2	4	65	3.42	.61	.368
VAR00001	19	3	2	5	68	3.58	.90	.813
VAR00010	19	2	3	5	70	3.68	.75	.561
VAR00021	19	2	3	5	70	3.68	.75	.561
VAR00014	19	3	2	5	72	3.79	1.13	1.287
VAR00002	19	3	2	5	72	3.79	.85	.731
VAR00004	19	2	3	5	73	3.84	.60	.363
VAR00005	19	3	2	5	75	3.95	.71	.497
VAR00012	19	2	3	5	76	4.00	.88	.778
VAR00007	19	2	3	5	76	4.00	.58	.333
VAR00008	19	2	3	5	77	4.05	.85	.719
VAR00018	19	2	3	5	78	4.11	.66	.433
VAR00019	19	2	3	5	79	4.16	.76	.585
VAR00020	19	2	3	5	79	4.16	.69	.474
VAR00015	19	2	3	5	80	4.21	.71	.509
VAR00016	19	2	3	5	80	4.21	.71	.509
VAR00011	19	2	3	5	80	4.21	.71	.509
VAR00017	19	3	2	5	81	4.26	.81	.649
VAR00006	19	1	4	5	83	4.37	.50	.246
VAR00009	19	2	3	5	83	4.37	.68	.468
VAR00013	19	1	4	5	88	4.63	.50	.246
Valid N (listwise)	19							

ويوضح الجدول رقم (٨) السابق اتجاهات مجتمع الدراسة نحو توافر أبعاد نظام الإيرادات وحساباته ، من خلال المتوسطات الحسابية المرتبة تصاعديا في الجدول والتي تبدأ بمتوسط حسابي ٣,٤٢ وتنتهي بمتوسط حسابي ٤,٦٣ ويبين الجدول أن الإجابات حول عناصر ومكونات نظام الإيرادات وتأثيرها على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية تتقارب بالنسبة للأبعاد المشار إليها كما تعكسها مقاييس التشتت (التباين ، والانحراف المعياري) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قياس اثر نظام تكلفة البضاعة المباعة على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية ، وذلك يتم من خلال تحليل الإجابات على أسئلة الجزء الثاني من الاستبانة من سؤال رقم (٢٢-٥٧) .

يوضح الجدول رقم (٩) المقاييس الإحصائية المتنوع لإجابات أفراد العين على تلك الأسئلة .

جدول رقم (٩)

قياس اثر نظام تكاليف المبيعات وحساباته على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية

ويوضح الجدول رقم (٩) أعلاه اتجاهات مجتمع الدراسة نحو توافر أبعاد نظام تكاليف المبيعات

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation	Variance
VAR00036	19	4	1	5	55	2.89	1.29	1.655
VAR00044	19	3	1	4	60	3.16	.96	.918
VAR00037	19	3	2	5	65	3.42	.84	.702
VAR00052	19	3	2	5	65	3.42	.69	.480
VAR00056	19	3	2	5	66	3.47	1.12	1.263
VAR00025	19	2	3	5	71	3.74	.73	.538
VAR00039	19	2	3	5	71	3.74	.73	.538
VAR00041	19	3	2	5	71	3.74	.81	.649
VAR00051	19	3	2	5	72	3.79	.63	.398
VAR00022	19	3	2	5	72	3.79	.85	.731
VAR00028	19	2	3	5	72	3.79	.79	.620
VAR00047	19	4	1	5	73	3.84	1.01	1.029
VAR00046	19	4	1	5	75	3.95	1.13	1.275
VAR00050	19	3	2	5	75	3.95	.85	.719
VAR00027	19	3	2	5	75	3.95	.91	.830
VAR00038	19	2	3	5	76	4.00	.47	.222
VAR00032	19	3	2	5	76	4.00	.82	.667
VAR00035	19	3	2	5	76	4.00	1.00	1.000
VAR00040	19	3	2	5	76	4.00	.82	.667
VAR00043	19	2	3	5	76	4.00	.67	.444
VAR00030	19	2	3	5	77	4.05	.71	.497
VAR00024	19	3	2	5	78	4.11	.88	.766
VAR00048	19	2	3	5	78	4.11	.66	.433
VAR00049	19	3	2	5	79	4.16	.90	.807
VAR00029	19	2	3	5	79	4.16	.76	.585
VAR00034	18	4	1	5	75	4.17	1.15	1.324
VAR00053	19	3	2	5	80	4.21	.71	.509
VAR00026	19	2	3	5	80	4.21	.79	.620
VAR00033	19	3	2	5	80	4.21	1.03	1.064
VAR00031	19	2	3	5	81	4.26	.56	.316
VAR00057	19	2	3	5	81	4.26	.73	.538
VAR00023	19	2	3	5	82	4.32	.75	.561
VAR00045	19	3	2	5	84	4.42	.84	.702
VAR00054	19	3	2	5	84	4.42	.90	.813
VAR00055	19	2	3	5	84	4.42	.77	.591
VAR00042	19	2	3	5	86	4.53	.70	.485
Valid N (listwise)	18							

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحساباته حيث يبين الجدول أن الإجابات حول عناصر ومكونات نظام تكاليف المبيعات وتأثيرها على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية تتراوح من مستوى متوسط إلى مستوى عال جدا وذلك كما تشير

إليه المتوسطات الحسابية المرتبة تصاعديا في الجدول حيث تبدا بمتوسط حسابي ٢,٨٩وتنتهي بمتوسط حسابي ٤,٥٣ وان اتجاهات أفراد المجتمع تتقارب بالنسبة للأبعاد المشار إليها كما تعكسها مقاييس التشتت (التباين ، والانحراف المعياري) .

٣- قياس اثر نظام الرواتب والأجور وحساباته على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية ، وذلك يتم من خلال تحليل الإجابات على أسئلة الجزء الثاني من الاستبانة من سؤال رقم (٥٨ - ٧٠) ويوضح الجدول رقم (١٠) المقاييس الإحصائية المتنوعة لإجابات أفراد العينة على تلك الأسئلة .

جدول رقم (١٠)

قياس اثر نظام الرواتب والأجور وحساباته على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation	Variance
VAR00060	19	3	2	5	68	3.58	.84	.702
VAR00059	19	4	1	5	68	3.58	1.12	1.257
VAR00066	19	3	2	5	71	3.74	.81	.649
VAR00064	19	3	2	5	73	3.84	.69	.474
VAR00065	19	3	2	5	74	3.89	.94	.877
VAR00067	19	2	3	5	74	3.89	.94	.877
VAR00068	19	2	3	5	75	3.95	.78	.608
VAR00061	19	2	3	5	75	3.95	.71	.497
VAR00062	19	3	2	5	77	4.05	.91	.830
VAR00063	19	3	2	5	78	4.11	.94	.877
VAR00069	19	2	3	5	78	4.11	.81	.655
VAR00070	19	2	3	5	79	4.16	.83	.696
VAR00058	19	3	2	5	82	4.32	.82	.673
Valid N (listwise)	19							

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويوضح الجدول رقم (١٠) أعلاه اتجاهات مجتمع الدراسة نحو توافر أبعاد نظام الأجور وحساباته حيث يبين الجدول أن الإجابات حول عناصر ومكونات نظام الأجور وتأثيرها على درجة قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية تتراوح من مستوى عال إلى مستوى عال وذلك كما تشير إليه المتوسطات الحسابية المرتبة تصاعديا في الجدول حيث تبدا بمتوسط حسابي ٣,٥٨ وتنتهي بمتوسط حسابي ٤,٣٢ وان اتجاهات أفراد المجتمع تتقارب بالنسبة للأبعاد المشار إليها كما تعكسها مقاييس التشتت (التباين ، والانحراف المعياري) .

٤-قياس أثر نظام امتلاك الموجودات الثابتة على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية ، وذلك يتم من خلال تحليل الإجابات على أسئلة الجزء الثاني من الاستبانة من سؤال رقم (٧٠- ٨٦) ويوضح الجدول رقم (١١) المقاييس الإحصائية المتنوعة لإجابات أفراد العينة على تلك الأسئلة .

جدول رقم (١١)

قياس اثر نظام امتلاك الموجودات الثابتة على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation	Variance
VAR00083	19	2	2	4	63	3.32	.67	.450
VAR00084	19	3	1	4	65	3.42	.77	.591
VAR00085	19	3	2	5	67	3.53	.77	.596
VAR00071	19	2	3	5	69	3.63	.60	.357
VAR00086	19	3	2	5	70	3.68	.67	.450
VAR00081	19	2	3	5	71	3.74	.65	.427
VAR00078	19	3	2	5	71	3.74	.65	.427
VAR00073	19	4	1	5	71	3.74	1.10	1.205
VAR00082	19	1	3	4	73	3.84	.37	.140
VAR00072	19	2	3	5	74	3.89	.74	.544
VAR00075	19	2	3	5	75	3.95	.71	.497
VAR00079	19	2	3	5	75	3.95	.62	.386
VAR00080	19	2	3	5	76	4.00	.67	.444
VAR00074	19	2	3	5	77	4.05	.71	.497
VAR00076	19	3	2	5	79	4.16	.90	.807
VAR00077	19	2	3	5	82	4.32	.67	.450
Valid N (listwise)	19							

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويوضح الجدول رقم (١١) أعلاه اتجاهات مجتمع الدراسة نحو توافر أبعاد نظام امتلاك الموجودات الثابتة حيث يبين الجدول أن الإجابات حول عناصر ومكونات نظام امتلاك الموجودات الثابتة وتأثيرها على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية تتراوح من مستوى متوسط إلى مستوى عال وذلك كما تشير إليه المتوسطات الحسابية المرتبة تصاعديا في الجدول حيث تبدا بمتوسط حسابي ٣,٣٢ وتنتهي بمتوسط حسابي ٤,٣٢ وان اتجاهات أفراد المجتمع تتقارب بالنسبة للأبعاد المشار إليها كما تعكسها مقاييس التشتت

(التباين ، والانحراف المعياري) .

٥- قياس اثر نظام الاستثمارات (في الأسهم والسندات قصيرة الأجل) على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية ، وذلك يتم من خلال تحليل الإجابات على أسئلة الجزء الثاني من الاستبانة من سؤال رقم (٨٧- ٩٣) ويوضح الجدول رقم (١٢) المقاييس الإحصائية المتنوعة لإجابات أفراد العينة على تلك الأسئلة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٢)

قياس اثر نظام الاستثمارات على درجة قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation	Variance
VAR00089	19	4	1	5	62	3.26	1.15	1.316
VAR00093	19	3	2	5	70	3.68	1.06	1.117
VAR00088	19	3	2	5	73	3.84	.90	.807
VAR00090	19	2	3	5	75	3.95	.71	.497
VAR00087	19	3	2	5	77	4.05	.97	.942
VAR00091	19	3	2	5	78	4.11	.94	.877
VAR00092	19	3	2	5	80	4.21	.85	.731
Valid N (listwise)	19							

ويوضح الجدول رقم (١٢) أعلاه اتجاهات مجتمع الدراسة نحو توافر أبعاد نظام الاستثمارات في الأوراق المالية حيث يبين الجدول أن الإجابات حول عناصر ومكونات هذا النظام وتأثيرها على درجة قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية تتراوح من مستوى متوسط إلى مستوى عال وذلك كما تشير إليه المتوسطات الحسابية المرتبة تصاعديا في الجدول حيث تبدا بمتوسط حسابي ٣,٢٦ وتنتهي بمتوسط حسابي ٤,٢١ وان اتجاهات أفراد المجتمع تتقارب بالنسبة للأبعاد المشار إليها كما تعكسها مقاييس التشتت (التباين ،والانحراف المعياري)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦-قياس اثر نظام الاقتراض على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية ، وذلك يتم من خلال تحليل الإجابات على أسئلة الجزء الثاني من الاستبانة من سؤال رقم (٩٤- ١٠١) ويوضح الجدول رقم (١٣) المقاييس الإحصائية المتنوعة لإجابات أفراد العينة على تلك الأسئلة .

جدول رقم (١٣)

قياس اثر نظام الاقتراض على درجة قوة وفاعلية الرقابة الداخلية

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation	Variance
VAR00096	19	3	2	5	68	3.58	1.02	1.035
VAR00098	19	4	1	5	70	3.68	1.06	1.117
VAR00097	19	3	2	5	73	3.84	.83	.696
VAR00094	19	4	1	5	74	3.89	1.10	1.211
VAR00099	19	2	3	5	74	3.89	.74	.544
VAR00101	19	3	2	5	77	4.05	.97	.942
VAR00095	19	4	1	5	80	4.21	.98	.953
VAR00100	19	3	2	5	81	4.26	.87	.760
Valid N (listwise)	19							

ويوضح الجدول رقم (١٣) أعلاه اتجاهات مجتمع الدراسة نحو توافر أبعاد نظام الاقتراض حيث يبين الجدول أن الإجابات حول عناصر ومكونات هذا النظام وتأثيرها على درجة قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية والتي تتراوح من مستوى عال إلى مستوى عال بالتقريب الحسابي وذلك كما تشير إليه المتوسطات الحسابية المرتبة تصاعديا في الجدول حيث تبدا بمتوسط حسابي ٣,٥٨ وتنتهي بمتوسط حسابي ٤,٢٦ وان اتجاهات أفراد المجتمع تتقارب بالنسبة للأبعاد المشار إليها كما تعكسها مقاييس التشتت (التباين ، والانحراف المعياري) .

ب - قياس درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية :

لقياس درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية فان الأمر يتطلب :

١-قياس اثر نظام الإيرادات وحساباته على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية ، وذلك يتم من خلال تحليل الإجابات على أسئلة الجزء الثاني من الاستبانة من سؤال رقم (١ – ٢١) ويوضح الجدول رقم (١٤) المقاييس الإحصائية المتنوعة لإجابات أفراد العينة على تلك الأسئلة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٤)

قياس اثر نظام الإيرادات وحساباته على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation	Variance
VAR00003	19	4	1	5	56	2.95	.91	.830
VAR00014	19	3	2	5	64	3.37	.96	.912
VAR00018	19	4	1	5	64	3.37	1.01	1.023
VAR00002	19	4	1	5	65	3.42	1.12	1.257
VAR00021	19	4	1	5	65	3.42	.84	.702
VAR00015	19	3	2	5	66	3.47	.90	.819
VAR00016	19	4	1	5	66	3.47	1.22	1.485
VAR00012	19	3	2	5	67	3.53	.96	.930
VAR00001	19	3	2	5	67	3.53	.90	.819
VAR00010	19	3	2	5	68	3.58	.90	.813
VAR00004	19	2	3	5	70	3.68	.75	.561
VAR00005	19	3	2	5	70	3.68	.89	.784
VAR00007	19	3	2	5	72	3.79	1.03	1.064
VAR00019	19	2	3	5	73	3.84	.76	.585
VAR00020	19	3	2	5	73	3.84	.90	.807
VAR00008	19	3	2	5	74	3.89	.99	.988
VAR00013	19	3	2	5	75	3.95	.85	.719
VAR00006	19	2	3	5	75	3.95	.52	.275
VAR00017	19	3	2	5	75	3.95	.78	.608
VAR00011	19	2	3	5	78	4.11	.88	.766
VAR00009	19	2	3	5	82	4.32	.75	.561
Valid N (listwise)	19							

ويوضح الجدول رقم (١٤) أعلاه اتجاهات مجتمع الدراسة نحو توافر أبعاد نظام الإيرادات وحساباته ، حيث يبين الجدول أن الإجابات حول عناصر ومكونات نظام الإيرادات وتأثيرها على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية والتي تتراوح من مستوى متوسط إلى مستوى عال وذلك كما تشير إليه المتوسطات الحسابية المرتبة تصاعديا في الجدول حيث تبدا بمتوسط حسابي ٢,٩٥ وتنتهي بمتوسط حسابي ٤,٣٢ وان اتجاهات أفراد المجتمع تتقارب بالنسبة للأبعاد المشار إليها كما تعكسها مقاييس التشتت (التباين ،والانحراف المعياري)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- قياس أثر نظام تكاليف المبيعات وحساباته على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية ، وذلك يتم من خلال تحليل الإجابات على أسئلة الجزء الثاني من الاستبانة من سؤال رقم (٢٢ – ٥٧) ويوضح الجدول رقم (١٥) المقاييس الإحصائية المتنوعة لإجابات أفراد العينة على تلك الأسئلة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٥)

قياس اثر نظام تكاليف المبيعات وحساباته على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation	Variance
VAR00036	19	4	1	5	47	2.47	1.39	1.930
VAR00028	19	4	1	5	54	2.84	1.21	1.474
VAR00037	19	4	1	5	55	2.89	1.41	1.988
VAR00025	19	4	1	5	59	3.11	1.29	1.655
VAR00041	19	4	1	5	60	3.16	1.26	1.585
VAR00022	19	4	1	5	62	3.26	1.24	1.538
VAR00043	19	4	1	5	62	3.26	1.56	2.427
VAR00034	19	4	1	5	62	3.26	1.56	2.427
VAR00039	19	4	1	5	62	3.26	1.33	1.760
VAR00044	19	4	1	5	62	3.26	1.15	1.316
VAR00052	19	3	2	5	62	3.26	.73	.538
VAR00033	19	4	1	5	63	3.32	1.38	1.895
VAR00056	19	4	1	5	63	3.32	1.29	1.673
VAR00027	19	4	1	5	65	3.42	1.07	1.146
VAR00032	19	4	1	5	65	3.42	1.07	1.146
VAR00047	19	4	1	5	65	3.42	1.50	2.257
VAR00026	19	4	1	5	65	3.42	1.39	1.924
VAR00035	19	4	1	5	65	3.42	1.54	2.368
VAR00051	19	4	1	5	66	3.47	1.43	2.041
VAR00042	19	4	1	5	66	3.47	1.50	2.263
VAR00038	19	4	1	5	67	3.53	1.26	1.596
VAR00029	19	3	2	5	68	3.58	.90	.813
VAR00057	19	4	1	5	68	3.58	1.12	1.257
VAR00030	19	3	2	5	68	3.58	.69	.480
VAR00048	19	4	1	5	68	3.58	1.35	1.813
VAR00055	19	4	1	5	69	3.63	1.26	1.579
VAR00031	19	4	1	5	69	3.63	1.16	1.357
VAR00024	19	3	2	5	70	3.68	1.00	1.006
VAR00023	19	4	1	5	71	3.74	1.24	1.538
VAR00046	19	4	1	5	71	3.74	1.33	1.760
VAR00040	19	2	3	5	72	3.79	.85	.731
VAR00045	19	3	2	5	75	3.95	1.18	1.386
VAR00049	19	3	2	5	75	3.95	.97	.942
VAR00053	19	2	3	5	77	4.05	.78	.608
VAR00050	19	4	1	5	78	4.11	1.24	1.544
VAR00054	19	3	2	5	81	4.26	.87	.760
Valid N (listwise)	19							

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويوضح الجدول رقم (١٥) أعلاه اتجاهات مجتمع الدراسة نحو توافر أبعاد نظام تكاليف المبيعات وحساباته حيث يبين الجدول أن الإجابات حول عناصر ومكونات نظام تكاليف المبيعات وتأثيرها على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية والتي تتراوح من مستوى قليل إلى مستوى عال وذلك كما تشير إليه المتوسطات الحسابية المرتبة تصاعديا في الجدول حيث تبدا بمتوسط حسابي ٢,٤٧وتنتهي بمتوسط حسابي ٤,٢٦ وان اتجاهات أفراد المجتمع تتقارب بالنسبة للأبعاد المشار إليها كما تعكسها مقاييس التشتت

(التباين ، والانحراف المعياري) .

٣- قياس اثر نظام الرواتب والأجور وحساباته على مصداقية وعدالة القوائم المالية ، وذلك يتم من خلال تحليل الإجابات على أسئلة الجزء الثاني من الاستبانة من سؤال رقم (٥٨ - ٧٠) ويوضح الجدول رقم (١٦) المقاييس الإحصائية المتنوعة لإجابات أفراد العينة على تلك الأسئلة .

جدول رقم (١٦)

قياس اثر نظام الرواتب والأجور وحساباته على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation	Variance
VAR00064	19	4	1	5	61	3.21	.98	.953
VAR00060	19	4	1	5	62	3.26	1.15	1.316
VAR00066	19	3	2	5	62	3.26	1.15	1.316
VAR00067	19	3	2	5	62	3.26	1.19	1.427
VAR00065	19	3	2	5	64	3.37	.83	.690
VAR00059	19	4	1	5	65	3.42	1.17	1.368
VAR00061	19	3	2	5	65	3.42	.84	.702
VAR00069	19	3	2	5	70	3.68	1.11	1.228
VAR00062	19	4	1	5	70	3.68	.95	.895
VAR00068	19	3	2	5	70	3.68	1.11	1.228
VAR00063	19	4	1	5	70	3.68	1.29	1.673
VAR00058	19	3	2	5	71	3.74	1.05	1.094
VAR00070	19	4	1	5	71	3.74	1.45	2.094
Valid N (listwise)	19							

ويوضح الجدول رقم (١٦) أعلاه اتجاهات مجتمع الدراسة نحو توافر أبعاد نظام الأجور وحساباته حيث يبين الجدول أن الإجابات حول عناصر ومكونات نظام الأجور وتأثيرها على درجة مصداقية القوائم المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتراوح من مستوى متوسط إلى مستوى عال وذلك كما تشير إليه المتوسطات الحسابية المرتبة تصاعديا في الجدول حيث تبدا بمتوسط حسابي ٣,٢١وتنتهي بمتوسط حسابي ٣,٧٤ وان اتجاهات أفراد المجتمع تتقارب بالنسبة للأبعاد المشار إليها كما تعكسها مقاييس التشتت (التباين ، والانحراف المعياري) .

٤- قياس اثر نظام امتلاك الموجودات الثابتة على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية ، وذلك يتم من خلال تحليل الإجابات على أسئلة الجزء الثاني من الاستبانة من سؤال رقم (٧٠- ٨٦) ويوضح الجدول رقم (١٧) المقاييس الإحصائية المتنوعة لإجابات أفراد العينة على تلك الأسئلة .

جدول رقم (١٧)

قياس اثر نظام امتلاك الموجودات الثابتة على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation	Variance
VAR00084	19	3	1	4	52	2.74	1.05	1.094
VAR00083	19	2	2	4	53	2.79	.79	.620
VAR00085	19	3	2	5	62	3.26	.99	.982
VAR00074	19	3	2	5	64	3.37	.90	.801
VAR00081	19	3	2	5	64	3.37	.90	.801
VAR00086	19	4	1	5	64	3.37	.96	.912
VAR00073	19	4	1	5	65	3.42	.90	.813
VAR00072	19	3	2	5	66	3.47	.77	.596
VAR00075	19	2	2	4	66	3.47	.61	.374
VAR00071	19	2	2	4	67	3.53	.61	.374
VAR00082	19	4	1	5	67	3.53	.96	.930
VAR00078	19	3	2	5	68	3.58	.84	.702
VAR00080	19	3	2	5	69	3.63	.76	.579
VAR00079	19	4	1	5	69	3.63	1.21	1.468
VAR00076	19	3	2	5	71	3.74	.99	.982
VAR00077	19	4	1	5	75	3.95	1.13	1.275
Valid N (listwise)	19							

ويوضح الجدول رقم (١٧) أعلاه اتجاهات مجتمع الدراسة نحو توافر أبعاد نظام امتلاك الموجودات الثابتة حيث يبين الجدول أن الإجابات حول عناصر ومكونات نظام امتلاك الموجودات الثابتة وتأثيرها على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية تتراوح من مستوى متوسط إلى مستوى عال وذلك كما تشير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إليه المتوسطات الحسابية المرتبة تصاعديا في الجدول حيث تبدا بمتوسط حسابي ٢,٧٤وتنتهي بمتوسط حسابي ٣,٩٥وان اتجاهات أفراد المجتمع تتقارب بالنسبة للأبعاد المشار إليها كما تعكسها مقاييس التشتت

(التباين ، والانحراف المعياري) .

٥-قياس اثر نظام الاستثمارات (في الأسهم والسندات) على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية ، وذلك يتم من خلال تحليل الإجابات على أسئلة الجزء الثاني من الاستبانة من سؤال رقم (٨٧- ٩٣) ويوضح الجدول رقم (١٨) المقاييس الإحصائية المتنوعة لإجابات أفراد العينة على تلك الأسئلة .

جدول رقم (١٨)

قياس اثر نظام الاستثمارات على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation	Variance
VAR00093	19	4	1	5	58	3.05	1.18	1.386
VAR00089	19	4	1	5	67	3.53	.96	.930
VAR00088	19	3	2	5	70	3.68	1.20	1.450
VAR00090	19	3	2	5	70	3.68	.89	.784
VAR00092	19	3	2	5	73	3.84	1.17	1.363
VAR00087	19	4	1	5	75	3.95	1.39	1.942
VAR00091	19	3	2	5	82	4.32	.89	.784
Valid N (listwise)	19							

ويوضح الجدول رقم (١٨) أعلاه اتجاهات مجتمع الدراسة نحو توافر أبعاد نظام الاستثمارات في الأوراق المالية حيث يبين الجدول أن الإجابات حول عناصر ومكونات هذا النظام وتأثيرها على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية ، تتراوح من مستوى متوسط إلى مستوى عال وذلك كما تشير إليه المتوسطات الحسابية المرتبة تصاعديا في الجدول حيث تبدا بمتوسط حسابي ٣,٠٥ وتنتهي بمتوسط حسابي ٤,٣٢ وان اتجاهات أفراد المجتمع تتقارب بالنسبة للأبعاد المشار إليها كما تعكسها مقاييس التشتت

(التباين ، والانحراف المعياري) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦ - قياس اثر نظام الاقتراض على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية ، وذلك يتم من خلال تحليل الإجابات على أسئلة الجزء الثاني من الاستبانة من سؤال رقم (٩٤- ١٠١) ويوضح الجدول رقم (١٩) المقاييس الإحصائية المتنوعة لإجابات أفراد العينة على تلك الأسئلة .

جدول رقم (١٩)

قياس اثر نظام الاقتراض على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Sum	Mean	Std. Deviation	Variance
VAR00098	19	3	2	5	63	3.32	.89	.784
VAR00096	19	3	2	5	65	3.42	1.12	1.257
VAR00097	19	3	2	5	69	3.63	.96	.912
VAR00099	19	2	3	5	74	3.89	.57	.322
VAR00101	19	3	2	5	77	4.05	1.03	1.053
VAR00094	19	3	2	5	78	4.11	.99	.988
VAR00095	19	2	3	5	78	4.11	.81	.655
VAR00100	19	3	2	5	80	4.21	.85	.731
Valid N (listwise)	19							

ويوضح الجدول رقم (١٩) أعلاه اتجاهات مجتمع الدراسة نحو توافر أبعاد نظام الاقتراض حيث يبين الجدول أن الإجابات حول عناصر ومكونات هذا النظام وتأثيرها على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية والتي تتراوح من مستوى متوسط إلى مستوى عال وذلك كما تشير إليه المتوسطات الحسابية المرتبة تصاعديا في الجدول حيث تبدا بمتوسط حسابي ٣,٣٢ وتنتهي بمتوسط حسابي ٤,٢١ وان اتجاهات أفراد المجتمع تتقارب بالنسبة للأبعاد المشار إليها كما تعكسها مقاييس التشتت (التباين ، والانحراف المعياري)

اختبـار الفرضـيات:

وسيتم اختبار الفرضيات (قبولها أو رفضها) باستخدام (T- Test) وإيجاد معامل الانحدار الخطي Linear Regression والذي هو تقدير لمعاملات المعادلة الخطية Coefficients Of The Linear Regression والتي تحتاج إلى متغير أو اكثر من المتغيرات المستقلة حتى نستخرج أو نتنبأ Predicts بالمتغير التابع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنص الفرضية العدمية الأولى (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإيرادات وحساباته ودرجة قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية) .

وفي هذه الفرضية تتكون عناصر المتغير المستقل (نظام الإيرادات وحساباته) من كافة الإجابات على أسئلة الاستبانة (١- ٢١) أما المتغير التابع فهو درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية .

وحيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لعناصر المتغير المستقل في هذه الفرضية ٢٤,٧٤ وهي اكبر من قيمة (T) الجدولية (١,٦٩٧) عند مستوى الدلالة (صفر %) وهي اقل من مستوى الدلالة المطلوب (٥ %) ، وعليه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإيرادات وحساباته ودرجة قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية) .

ولدى تحليل العلاقة بين عناصر المتغير المستقل والمتغير التابع عند مستوى الدلالة ألفا= ٥% ، بلغ قيمة معامل الانحدار الخطي ٩٨١. وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة وقوية بين المتغيرين ، وكما هو موضح في الجدول والرسم البياني لطبيعة الانتشار ومنحنى التوزيع الطبيعي أدناه :

جدول رقم (٢٠)

قيمة معامل الانحدار

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.981	.962	.658	.50

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٨)

منحنى التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الفرعية رقم (١)

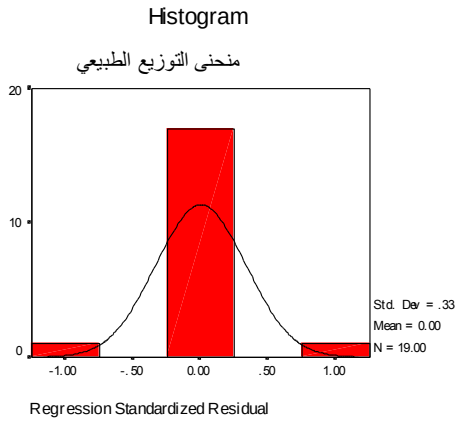

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٩)

اتجاه الانتشار المتعلق بالفرضية رقم (١)

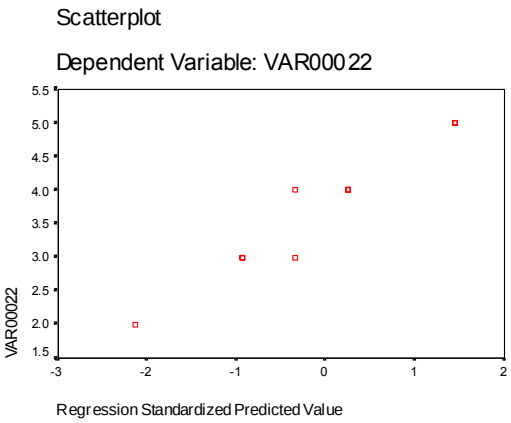

شكل رقم (١٠)

العلاقة الخطية المتعلقة بالفرضية رقم (١)

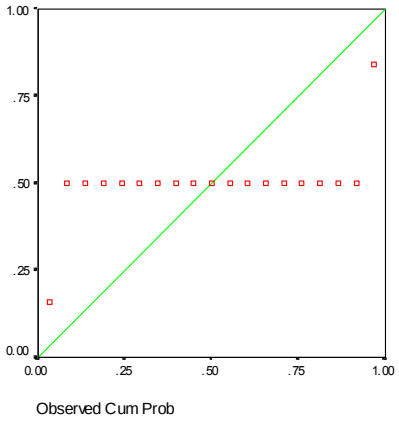

تنص الفرضية العدمية الثانية (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام تكاليف المبيعات وحساباته ودرجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية) .

وفي هذه الفرضية تتكون عناصر المتغير المستقل (نظام تكاليف المبيعات وحساباته) من كافة الإجابات على أسئلة الاستبانة (من ٢٢ – ٥٧) أما المتغير التابع فهو درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية ٠

وحيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لعناصر المتغير المستقل في هذه الفرضية ٢١,٧٣وهي اكبر من قيمة (T) الجدولية (١,٦٩٧) عند مستوى الدلالة (صفر %) وهي اقل من مستوى الدلالة المطلوب (٥ %)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، وعليه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام تكاليف المبيعات وحساباته ودرجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية) .

ولدى تحليل العلاقة بين عناصر المتغير المستقل والمتغير التابع عند مستوى الدلالة ألفا= ٥% ، بلغت قيمة معامل الانحدار الخطي (١) وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة وقوية بين المتغيرين ، وكما هو موضح في الجدول والرسم البياني لطبيعة الانتشار أدناه :

جدول رقم (٢١)

قيمة معامل الانحدار

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	1.000	1.000	1.000	.

شكل رقم (١١)

اتجاه الانتشار المتعلق بالفرضية رقم (٢)

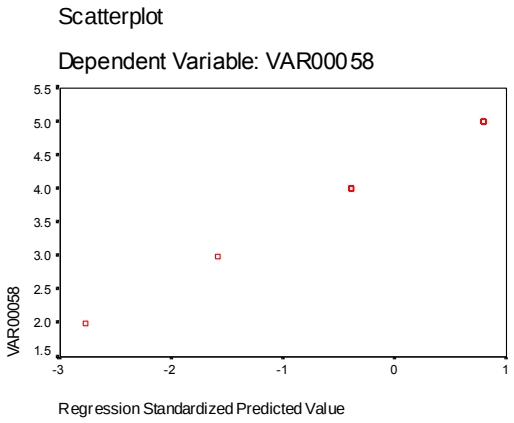

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنص الفرضية العدمية الثالثة (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الأجور وحساباته ودرجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية) .

وحيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لعناصر المتغير المستقل في هذه الفرضية ٢٠,٣٩ وهي اكبر من قيمة (T) الجدولية (١,٦٩٧) عند مستوى الدلالة (صفر %) وهي اقل من مستوى الدلالة المطلوب (٥ %) ، وعليه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الأجور وحساباته ودرجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية) .

ولدى تحليل العلاقة بين عناصر المتغير المستقل والمتغير التابع عند مستوى الدلالة ألفا= ٥% ، بلغت قيمة معامل الانحدار الخطي ٩٦٨ . وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة وقوية بين المتغيرين ، وكما هو موضح في الجدول والرسم البياني لطبيعة الانتشار ومنحنى التوزيع الطبيعي أدناه :

جدول رقم (٢٢)

قيمة معامل الانحدار

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.968	.936	.770	.29	1.363

شكل رقم(١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منحنى التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الفرعية رقم (٣)

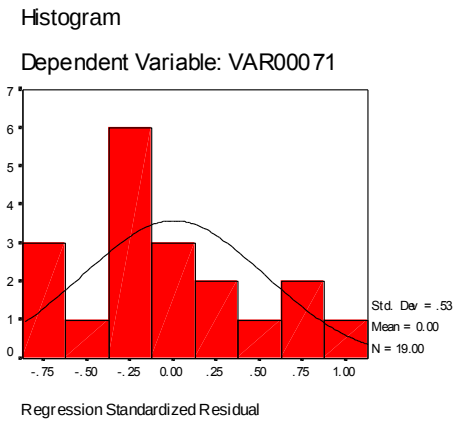

شكل رقم (١٣)

العلاقة الخطية المتعلقة بالفرضية رقم (٣)

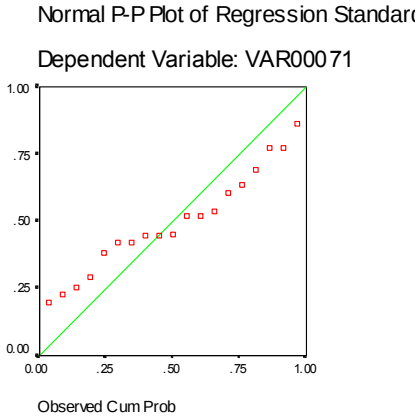

شكل رقم (١٤)

اتجاه الانتشار المتعلق بالفرضية رقم (٣)

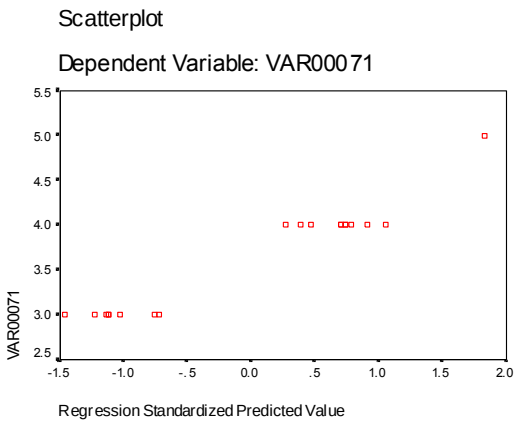

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنص الفرضية العدمية الرابعة على أنه (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام امتلاك الموجودات الثابتة ودرجة قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية) .

وحيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لعناصر المتغير المستقل في هذه الفرضية ٢٧,٧٠ وهي اكبر من قيمة (T) الجدولية (١,٦٩٧) عند مستوى الدلالة (صفر %) وهي اقل من مستوى الدلالة المطلوب (٥ %) ، وعليه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام امتلاك الموجودات الثابتة وحساباته ودرجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية) .

ولدى تحليل العلاقة بين عناصر المتغير المستقل والمتغير التابع عند مستوى الدلالة ألفا= ٥% ، بلغت قيمة معامل الانحدار الخطي ٩٣٩ . وهذا يدل على وجود علاقة ذات إحصائية موجبة وقوية بين المتغيرين ، وكما هو موضح في الجدول والرسم البياني لطبيعة الانتشار ومنحنى التوزيع الطبيعي اللاحق :

جدول رقم (٢٣)

قيمة معامل الانحدار

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.939	.882	.292	.82

شكل رقم (١٥)

منحنى التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الفرعية رقم (٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

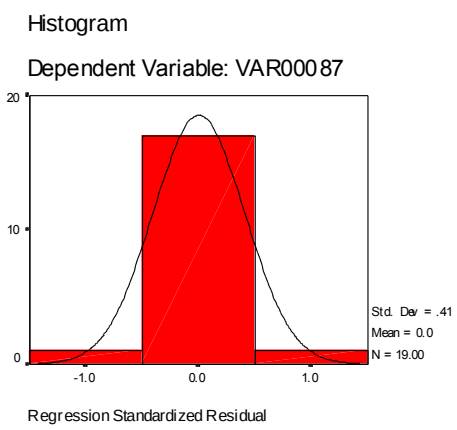

شكل رقم (١٦)

العلاقة الخطية المتعلقة بالفرضية رقم (٤)

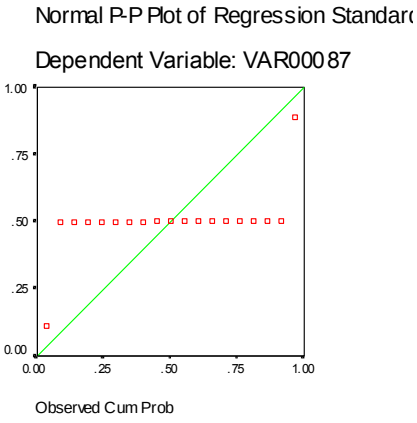

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (١٧)

اتجاه الانتشار المتعلق بالفرضية رقم (٤)

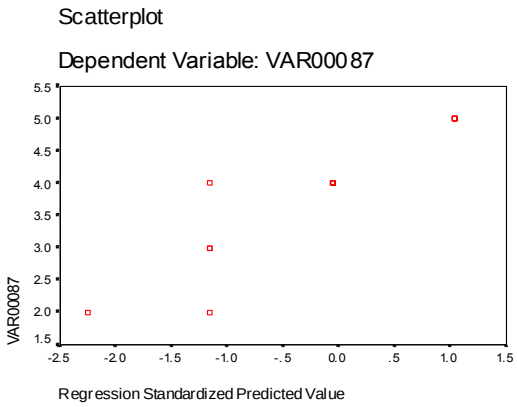

تنص الفرضية العدمية الخامسة على أنه (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الاستثمارات ودرجة قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية) .

وفي هذه الفرضية تتكون عناصر المتغير المستقل (نظام الاستثمار) من كافة الإجابات عن أسئلة الاستبانة (من٨٧- ٩٣) أما المتغير التابع فهو درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية ٠

وحيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لعناصر المتغير المستقل في هذه الفرضية ١٨,٤٩ وهي اكبر من قيمة (T) الجدولية (١,٦٩٧) عند مستوى الدلالة (صفر %) وهي اقل من مستوى الدلالة المطلوب (٥ %) ،

وعليه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الاستثمار وحساباته ودرجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية) .

ولدى تحليل العلاقة بين عناصر المتغير المستقل والمتغير التابع عند مستوى الدلالة ألفا= ٥% ، بلغت قيمة معامل الانحدار الخطي ٩٣٤ . وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة وقوية بين المتغيرين ، وكما هو موضح في الجدول والرسم البياني لطبيعة الانتشار ومنحنى التوزيع الطبيعي اللاحق:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢٤)

قيمة معامل الانحدار

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.934	.872	.791	.50

شكل رقم (١٨)

منحنى التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الفرعية رقم (٥)

شكل رقم (١٩)

العلاقة الخطية المتعلقة بالفرضية رقم (٥)

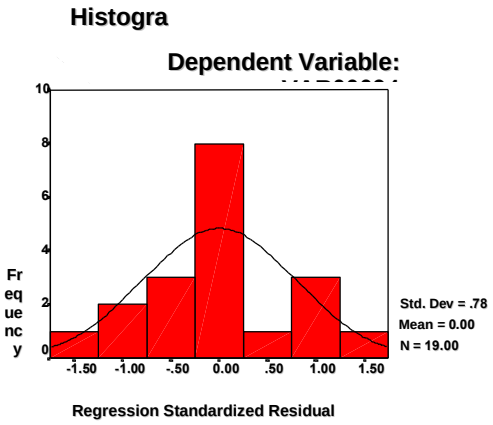

تنص الفرضية العدمية السادسة على أنه (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الاقتراض ودرجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية) .

وفي هذه الفرضية تتكون عناصر المتغير المستقل (نظام الاقتراض) من كافة الإجابات عن أسئلة الاستبانة (من٩٤-١٠١) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لعناصر المتغير المستقل في هذه الفرضية ١٨,٤٣ وهي اكبر من قيمة (T) الجدولية (١,٦٩٧) عند مستوى الدلالة (صفر %) وهي اقل من مستوى الدلالة المطلوب (٥ %) ، وعليه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الاقتراض وحساباته ودرجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية) .

ولدى تحليل العلاقة بين عناصر المتغير المستقل والمتغير التابع عند مستوى الدلالة ألفا= ٥% ، بلغت قيمة معامل الانحدار الخطي ٨٦١ . وهذا يدل على وجود علاقة ذات إحصائية موجبة وقوية بين المتغيرين ، وكما هو موضح في الجدول والرسم البياني لطبيعة الانتشار ومنحنى التوزيع الطبيعي اللاحق :

جدول رقم ٢٥

قيمة معامل الانحدار

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.861	.741	.534	.51

شكل رقم (٢٠)

منحنى التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الفرعية رقم (٦)

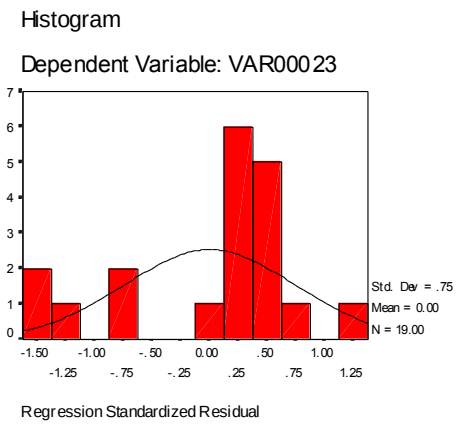

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٢١)

العلاقة الخطية المتعلقة بالفرضية رقم (٦)

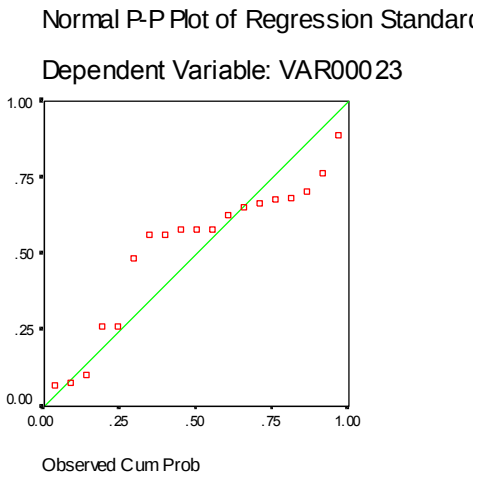

تنص الفرضية العدمية السابعة على أنه (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإيرادات وحساباته ودرجة مصداقية وعدالة القوائم المالية) .

وفي هذه الفرضية تتكون عناصر المتغير المستقل (نظام الإيرادات وحساباته) من كافة الإجابات على أسئلة الاستبانة (١- ٢١) أما المتغير التابع فهو درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية ٠

وحيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لعناصر المتغير المستقل في هذه الفرضية ١٨,٥٠ وهي اكبر من قيمة (T) الجدولية (١,٦٩٧) عند مستوى الدلالة (صفر %) وهي اقل من مستوى الدلالة المطلوب (٥ %) ، وعليه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الايرادات وحساباته ودرجة مصداقية وعدالة القوائم المالية) .

ولدى تحليل العلاقة بين عناصر المتغير المستقل والمتغير التابع عند مستوى الدلالة ألفا= ٥% ، بلغت قيمة معامل الانحدار الخطي ٩٩١ . وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة وقوية بين المتغيرين ،كما هو موضح في الجدول والرسم البياني لطبيعة الانتشار ومنحنى التوزيع الطبيعي أدناه :

جدول رقم (٢٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمة معامل الانحدار

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.991	.982	.892	.41

شكل رقم (٢٢)

منحنى التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الفرعية رقم (٧)

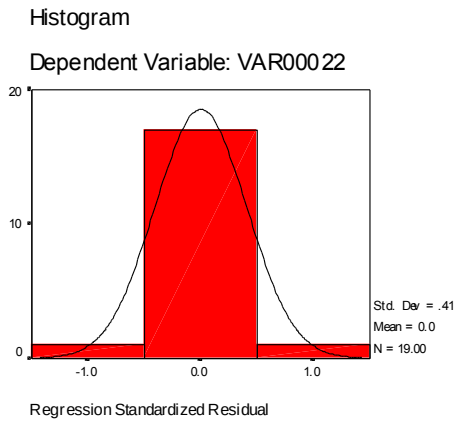

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٢٣)

العلاقة الخطية المتعلقة بالفرضية رقم (٧)

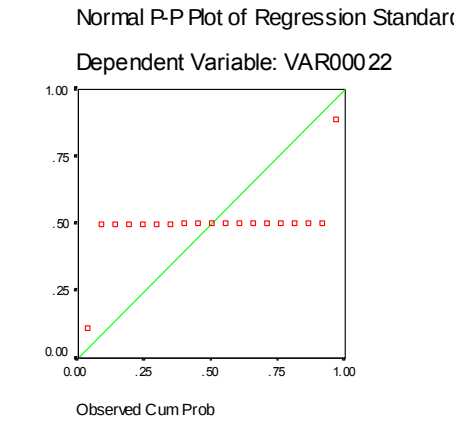

شكل رقم (٢٤)

اتجاه الانتشار المتعلق بالفرضية رقم (٧)

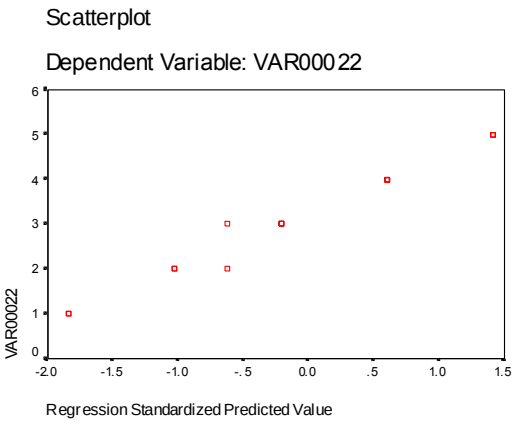

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنص الفرضية العدمية الثامنة على أنه (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام تكاليف المبيعات وحساباته ودرجة مصداقية وعدالة القوائم المالية) .

وفي هذه الفرضية تتكون عناصر المتغير المستقل (نظام تكاليف المبيعات وحساباته) من كافة الإجابات على أسئلة الاستبانة (من ٢٢ – ٥٧) أما المتغير التابع فهو درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية .

وحيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لعناصر المتغير المستقل في هذه الفرضية ١٦,٧٢ وهي اكبر من قيمة (T) الجدولية (١,٦٩٧) عند مستوى الدلالة (صفر %) وهي اقل من مستوى الدلالة المطلوب (٥ %) ،

وعليه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام تكاليف المبيعات وحساباته ودرجة مصداقية وعدالة القوائم المالية) .

ولدى تحليل العلاقة بين عناصر المتغير المستقل والمتغير التابع عند مستوى الدلالة ألفا= ٥% ، بلغت قيمة معامل الانحدار الخطي (١) وهذا يدل على وجود علاقة ذات إحصائية موجبة وقوية بين المتغيرين ، وكما هو موضح في الجدول والرسم البياني لطبيعة الانتشار أدناه :

جدول رقم (٢٧)

قيمة معامل الانحدار

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	1.000	1.000	1.000	.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٢٥)

اتجاه الانتشار المتعلق بالفرضية رقم (٨)

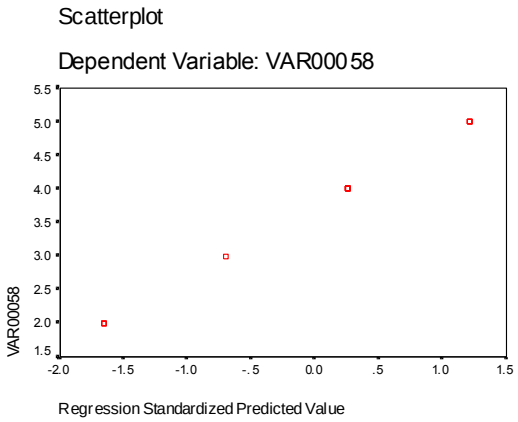

تنص الفرضية العدمية التاسعة على أنه (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الأجور وحساباته ودرجة مصداقية وعدالة القوائم المالية) .

وفي هذه الفرضية تتكون عناصر المتغير المستقل (نظام الأجور وحساباته) من كافة الإجابات عن أسئلة الاستبانة (من ٥٨- ٧٠) أما المتغير التابع فهو درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية ٠

وحيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لعناصر المتغير المستقل في هذه الفرضية ١٤,١٩ وهي اكبر من قيمة (T) الجدولية (١,٦٩٧) عند مستوى الدلالة (صفر %) وهي اقل من مستوى الدلالة المطلوب (٥ %) ،

وعليه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الاجور وحساباته ودرجة مصداقية وعدالة القوائم المالية) .

ولدى تحليل العلاقة بين عناصر المتغير المستقل والمتغير التابع عند مستوى الدلالة ألفا= ٥% ، بلغت قيمة معامل الانحدار الخطي ٩٨٨ . وهذا يدل على وجود علاقة ذات إحصائية موجبة وقوية بين المتغيرين ، كما هو موضح في الجدول والرسم البياني لطبيعة الانتشار ومنحنى التوزيع الطبيعي أدناه :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢٨)

قيمة معامل الانحدار

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.988	.975	.912	.23

شكل رقم (٢٦)

منحنى التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الفرعية رقم (٩)

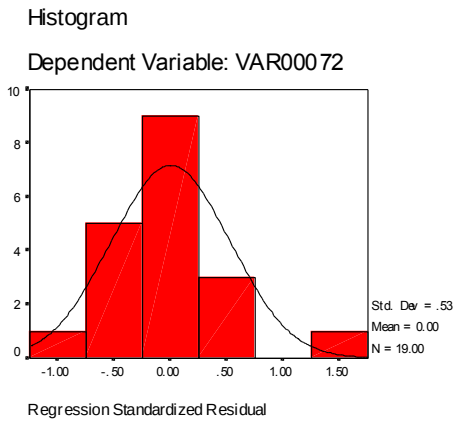

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٢٧)

العلاقة الخطية المتعلقة بالفرضية رقم (٩)

شكل رقم (٢٨)

اتجاه الانتشار المتعلق بالفرضية رقم (٩)

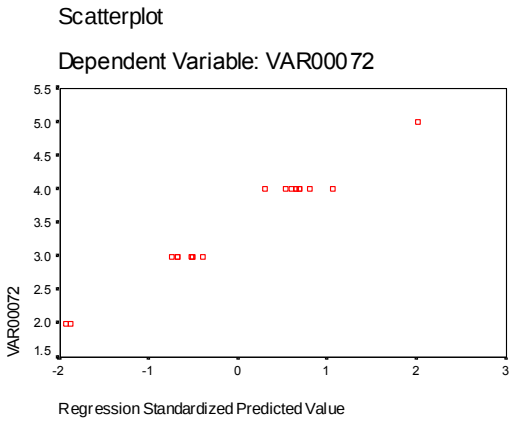

تنص الفرضية العدمية العاشرة على أنه (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام امتلاك الموجودات الثابتة ودرجة مصداقية وعدالة القوائم المالية) .

وفي هذه الفرضية تتكون عناصر المتغير المستقل (نظام امتلاك الموجودات الثابتة) من كافة الإجابات على أسئلة الاستبانة (من٧١- ٨٦) أما المتغير التابع فهو درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية

وحيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لعناصر المتغير المستقل في هذه الفرضية ١٧,٢٢ وهي اكبر من قيمة (T) الجدولية (١,٦٩٧) عند مستوى الدلالة (صفر %) وهي اقل من مستوى الدلالة المطلوب (٥ %) ، وعليه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام امتلاك الموجودات الثابتة وحساباته ودرجة مصداقية وعدالة القوائم المالية) .

ولدى تحليل العلاقة بين عناصر المتغير المستقل والمتغير التابع عند مستوى الدلالة ألفا= ٥% ، بلغت قيمة معامل الانحدار الخطي (١) وهذا يدل على وجود علاقة ذات إحصائية موجبة وقوية بين المتغيرين ، كما هو موضح في الجدول والرسم البياني لطبيعة الانتشار اللاحق :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢٩)

قيمة معامل الانحدار

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	1.000	1.000	1.000	.00

شكل رقم (٢٩)

اتجاه الانتشار المتعلق بالفرضية رقم (١٠)

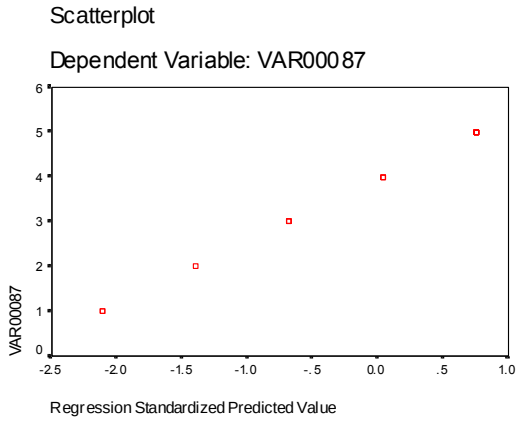

تنص الفرضية الفرعية العدمية رقم (١١) : على أنه (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الاستثمارات ودرجة مصداقية وعدالة القوائم المالية) .

وفي هذه الفرضية تتكون عناصر المتغير المستقل (نظام الاستثمارات) من كافة الإجابات على أسئلة الاستبانة (من٨٧- ٩٣) أما المتغير التابع فهو درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية ٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لعناصر المتغير المستقل في هذه الفرضية ١٥,٢٤ وهي اكبر من قيمة (T) الجدولية (١,٦٩٧) عند مستوى الدلالة (صفر %) وهي اقل من مستوى الدلالة المطلوب (٥ %) ، وعليه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الاستثمارات وحساباته ودرجة مصداقية وعدالة القوائم المالية) .

ولدى تحليل العلاقة بين عناصر المتغير المستقل والمتغير التابع عند مستوى الدلالة ألفا= ٥% ، بلغت قيمة معامل الانحدار الخطي٨٤٦. وهذا يدل على وجود علاقة ذات إحصائية موجبة وقوية بين المتغيرين ، وكما هو موضح في الجدول والرسم البياني لطبيعة الانتشار ومنحنى التوزيع الطبيعي أدناه :

جدول رقم (٣٠)

قيمة معامل الانحدار

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.846	.716	.535	.68

شكل رقم (٣٠)

منحنى التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الفرعية رقم (١١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

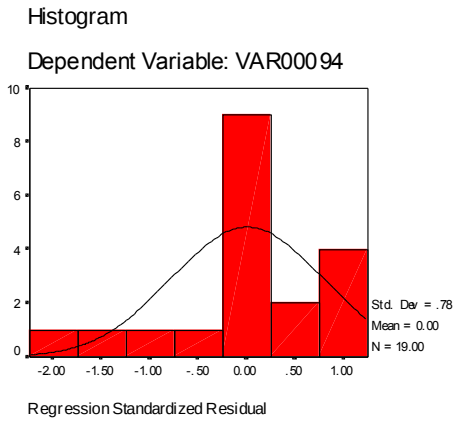

شكل رقم (٣١)

العلاقة الخطية المتعلقة بالفرضية رقم (١١)

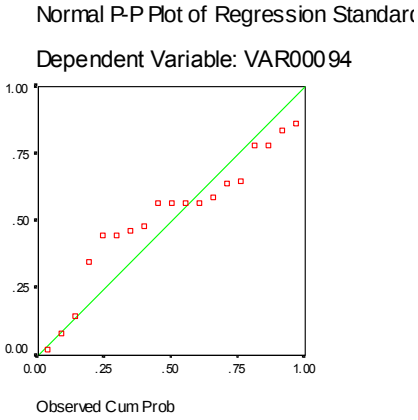

شكل رقم (٣٢)

اتجاه الانتشار المتعلق بالفرضية رقم (١١)

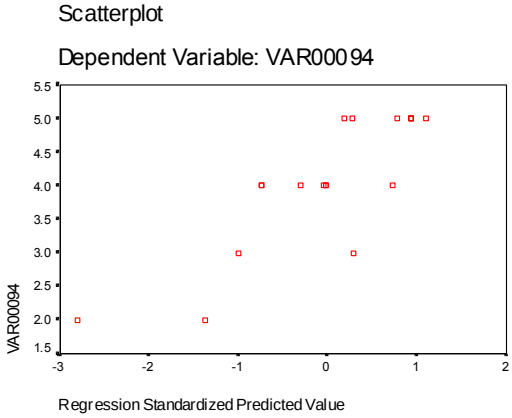

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنص الفرضية العدمية رقم (١٢) : على أنه (لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الاقتراض ودرجة مصداقية وعدالة القوائم المالية) .

وفي هذه الفرضية تتكون عناصر المتغير المستقل (نظام الاقتراض) من كافة الإجابات على أسئلة الاستبانة (من٩٤-١٠١) أما المتغير التابع فهو درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية ٠

وحيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لعناصر المتغير المستقل في هذه الفرضية ١٩,٣٧ وهي اكبر من قيمة (T) الجدولية (١,٦٩٧) عند مستوى الدلالة (صفر %) وهي اقل من مستوى الدلالة المطلوب (٥ %) ، وعليه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الاقتراض وحساباته ودرجة مصداقية وعدالة القوائم المالية) .

ولدى تحليل العلاقة بين عناصر المتغير المستقل والمتغير التابع عند مستوى الدلالة ألفا= ٥% ، بلغت قيمة معامل الانحدار الخطي ٨١٠ . وهذا يدل على وجود علاقة ذات إحصائية موجبة وقوية بين المتغيرين ، كما هو موضح في الجدول والرسم البياني لطبيعة الانتشار ومنحنى التوزيع الطبيعي أدناه :

جدول رقم (٣١)

قيمة معامل الانحدار

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.810	.656	.381	.78

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٣٣)

منحنى التوزيع الطبيعي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالفرضية الفرعية رقم (١٢)

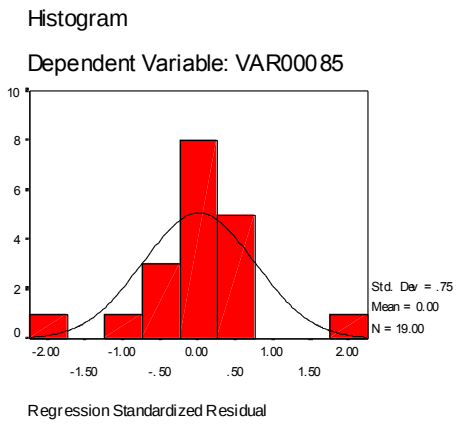

شكل رقم (٣٤).

العلاقة الخطية المتعلقة بالفرضية رقم (١٢)

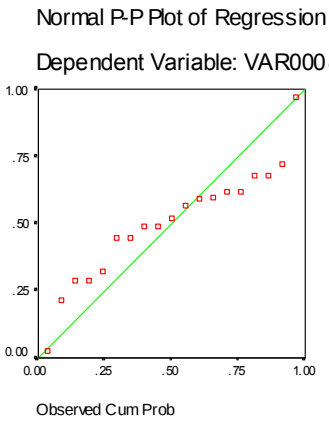

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٣٥)

اتجاه الانتشار المتعلق بالفرضية رقم (١٢)

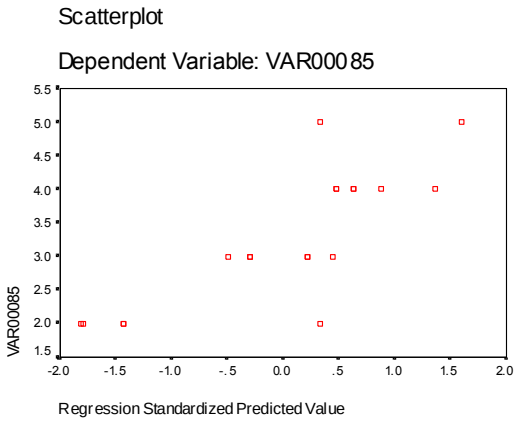

ويمكن تلخيص أثر المتغيرات المستقلة على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية كما هو موضح في الجدول أدناه والذي يمثل نتائج التحليل الإحصائي للجداول السابقة من رقم (٨) إلي رقم (١٣) :

جدول رقم (٣٢)

الترتيب التصاعدي للمتوسطات الحسابية العامة لابعاد المتغيرات المستقلة

الترتيب حسب الأهمية	المتغيرات المستقلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية
١	نظام امتلاك الموجودات الثابتة	٣,٨١٠٠	٠,٧٠٤٤	عالية
٢	نظام الاستثمارات	٣,٨٧١٤	٠,٩٤٠٠	عالية
٣	نظام الاقتراض	٣,٩٢٥٠	٠,٩٤٦٣	عالية
٤	نظام الرواتب والأجور	٣,٩٣٦٢	٠,٨٥٦٩	عالية
٥	نظام تكاليف المبيعات	٣,٩٦٢٨	٠,٨٣٢٢	عالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦	نظام الإيرادات "المبيعات"	٤,٠٢٢٤	٠,٧٠٣٥	عالية
	المتوسط الكلي لأبعاد متغيرات الدراسة المستقلة	٣,٩٢١٣	٠, ٨٣٠٥٥	عالية

ومن خلال دراسة الجدول السابق يمكن القول أن جميع المتغيرات المستقلة التي يعتقد الباحث أنها تؤثر في درجة قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية (المتغير التابع) في الشركات الصناعية الأردنية قد توافرت وبدرجة عالية حيث يشير الوسط الحسابي العام لها مجتمعة (٣,٩٢١٣) و انحراف معياري٨٣٠٥٥ , ٠

ويمكن تلخيص أثر المتغيرات المستقلة على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية كما هو موضح في الجدول أدناه والذي يمثل نتائج التحليل الإحصائي للجداول السابقة من رقم (١٤) إلي رقم (١٩) :

جدول رقم (٣٣)

الترتيب التصاعدي للمتوسطات الحسابية العامة لابعاد المتغيرات المستقلة

الترتيب حسب الأهمية	المتغيرات المستقلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية
١	نظام امتلاك الموجودات الثابتة	٣,٤٢٨١	٠,٨٩٦٢	متوسطة
٢	نظام تكاليف المبيعات وحساباته	٣,٤٧٤٧	١,٢٠٨٣	متوسطة
٣	نظام الرواتب والأجور وحساباته	٣,٤٩٢٣	١,٠٩٧٧	متوسطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤	نظام الإيرادات " المبيعات " وحساباته	٣,٦٧١٩	٠,٨٩٦٢	عالية
٥	نظام الاستثمارات	٣,٧٢١٤	١,٠٩٧١	عالية
٦	نظام الاقتراض	٣,٨٤٢٥	١,٩٠٢٥	عالية
	المتوسط الكلي لأبعاد متغيرات الدراسة المستقلة	٣,٦٠٥٢	١٨٣,١	عالية

ومن خلال دراسة الجدول السابق يمكن القول أن جميع المتغيرات المستقلة التي يعتقد الباحث أنها تؤثر في درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية (المتغير التابع) في الشركات الصناعية الأردنية قد توافرت وبدرجة عالية حيث يشير الوسط الحسابي العام لها مجتمعة (٣,٦٠٥٢) و انحراف معياري (١,١٨٣).

ج- <u>قياس مدى تأثير درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية على درجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية.</u>

ولتحقيق هذا الهدف كان لابد للباحث من الاستفادة من النتائج المتحققة في الجدولين السابقين رقم

(٣٢) و (٣٣) ، ومن خلال دراسة معامل الارتباط (Correlation Coefficient) بين المتغيرين التابعين وهما درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية و درجة المصداقية والعدالة قي القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة ، وذلك من خلال استخدام المتوسطات الحسابية العامة الواردة في الجدولين المشار إليهما أعلاه وذلك للتعمق بالظاهرة والكشف عن الغموض الذي يكتنف العلاقة بين المتغيرين التابعين من حيث قوة هذه العلاقة الإحصائية واتجاهها .

وقد قام الباحث بدراسة وتحليل هذه العلاقة باستخدام برنامج (Microsoft Excel) ، حيث ادرج المتوسطات العامة لدرجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية على المحور (X) والمتوسطات العامة لدرجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية على المحور (Y)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويوضح الجدول رقم (٣٣) أدناه ومن خلال المدخلات على المحورين أن هناك قوية علاقة وذات اتجاه موجب بين المتغيرين التابعين .

(أي متزايدة فكلما زادت القيمة على المحور السيني تزداد بالمقابل القيمة على المحور الصادي) والعكس بالعكس .

جدول رقم (٣٤)

تحليل العلاقة بين درجة قوة وفاعلية أنظمة الرقابة ودرجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية

Y	X
الوسط الحسابي " درجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية "	الوسط الحسابي " درجة قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية "
٣,٤٢٨١	٣,٨١
٣,٤٧٤٧	٣,٨٧١٤
٣,٤٩٢٣	٣,٩٢٥
٣,٦٧١٩	٣,٩٣٦٢
٣,٧٢١٤	٣,٩٦٢٨
٣,٨٤٢٥	٤,٠٢٢٤

ولمزيد من التحليل والتوضيح لهذه العلاقة بين المتغيرين فان الشكل رقم (٣٦) يعكسها بالرسم البياني :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٣٦)

الرسم البياني لاتجاه العلاقة بين درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية ودرجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية

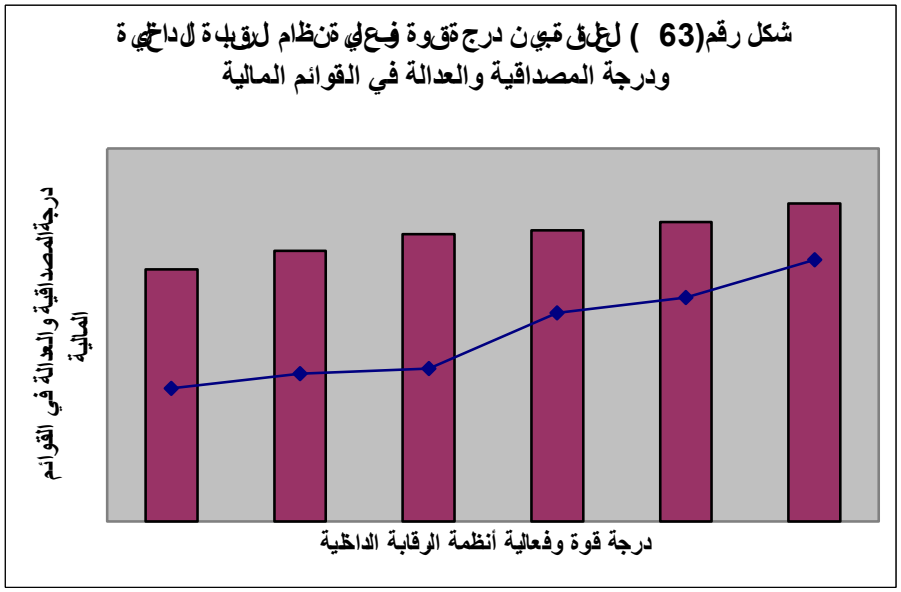

قام الباحث بفحص تلك العلاقة من خلال إيجاد معامل الارتباط بين المتغيرين عند مستوى الدلالة ألفا = ٥% فوجد أن قيمته = ٩١٨٨، وهذه النتيجة تعطي ذات دلالة إحصائية في أن العلاقة بين المتغيرين التابعين قوية وذات اتجاه موجب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـل الرابـع: النتائج والتوصيات

- النتـائج
- التوصيـات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتـائـج :

استهدفت هذه الدراسة تحديد وقياس وتقييم درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية ، وتحديد وقياس درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية ، وتحديد وقياس مدى تأثير قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في " دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية " لسوق عمان المالي والبالغ عددها (٩٠) شركة .

ومن خلال معالجة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات التي تم التطرق إليها سابقا واعتمادا على التحليل السابق لاتجاهات العينة الممثلة لمجتمع الدراسة وإجاباتهم على أسئلة الدراسة التي تضمنتها الاستبانة ، والتي تشير إلى مدى توافر عناصر نظام الرقابة الداخلية الجيد من خلال أبعاد المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة فقد أمكن التوصل إلي النتائج الهامة التالية :

إن المتغيرات المستقلة (نظام الإيرادات " المبيعات" وحساباته ، نظام تكاليف المبيعات وحساباته ، نظام الرواتب والأجور ، نظام امتلاك الموجودات الثابتة ، نظام الاستثمارات في الأوراق المالية "الأسهم والسندات " ، نظام الاقتراض) جميعها مؤثرة في درجة قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية .

ومن خلال دراسة الجدول اللاحق الذي يوضح ويلخص نتائج تأثير جميع المتغيرات المستقلة في درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية (المتغير التابع) في الشركات الصناعية الأردنية قد توافرت وبدرجة عالية حيث يشير الوسط الحسابي العام لها مجتمعة (٣,٩٢١٣) و انحراف معياري (٠,٨٣٠٥٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الترتيب التصاعدي للمتوسطات الحسابية العامة لابعاد المتغيرات المستقلة

الترتيب حسب الأهمية	المتغيرات المستقلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية
١	نظام امتلاك الموجودات الثابتة	٣,٨١٠٠	٠,٧٠٤٤	عالية
٢	نظام الاستثمارات	٣,٨٧١٤	٠,٩٤٠٠	عالية
٣	نظام الاقتراض	٣,٩٢٥٠	٠,٩٤٦٣	عالية
٤	نظام الرواتب والأجور	٣,٩٣٦٢	٠,٨٥٦٩	عالية
٥	نظام تكاليف المبيعات	٣,٩٦٢٨	٠,٨٣٢٢	عالية
٦	نظام الإيرادات "المبيعات"	٤,٠٢٢٤	٠,٧٠٣٥	عالية
	المتوسط الكلي لأبعاد متغيرات الدراسة المستقلة	٣,٩٢١٣	٠,٨٣٠٥٥	عالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن المتغيرات المستقلة (نظام الإيرادات " المبيعات" وحساباته ، نظام تكاليف المبيعات وحساباته ، نظام الرواتب والأجور ، نظام امتلاك الموجودات الثابتة ، نظام الاستثمارات في الأوراق المالية "الأسهم والسندات " ، نظام الاقتراض) جميعها مؤثرة في درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية في الشركات الصناعية الأردنية ، ومن خلال دراسة الجدول اللاحق الذي يوضح ويلخص نتائج تأثير جميع المتغيرات المستقلة في درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية في الشركات الصناعية الأردنية (المتغير التابع) قد توافرت وبدرجة عالية حيث يشير الوسط الحسابي العام لها مجتمعة (٣,٦٠٥٢) و انحراف معياري (١,١٨٣).

الترتيب التصاعدي للمتوسطات الحسابية العامة لابعاد المتغيرات المستقلة

الترتيب حسب الأهمية	المتغيرات المستقلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية
١	نظام امتلاك الموجودات الثابتة	٣,٤٢٨١	٠,٨٩٦٢	متوسطة
٢	نظام تكاليف المبيعات وحساباته	٣,٤٧٤٧	١,٢٠٨٣	متوسطة
٣	نظام الرواتب والأجور وحساباته	٣,٤٩٢٣	١,٠٩٧٧	متوسطة
٤	نظام الإيرادات " المبيعات " وحساباته	٣,٦٧١٩	٠,٨٩٦٢	عالية
٥	نظام الاستثمارات	٣,٧٢١٤	١,٠٩٧١	عالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦	نظام الاقتراض	٣,٨٤٢٥	١,٩٠٢٥	عالية
	المتوسط الكلي لأبعاد متغيرات الدراسة المستقلة	٣,٦٠٥٢	١,١٨٣	عالية

٣- إن تأثير درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية على درجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية عالية جدا وباتجاه موجب ، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين (التابعين) ٠,٩١٨٨ عند مستوى الدلالة ألفا = ٥%

ويوضح الجدول أدناه حركة المتغيرين على المحورين السيني والصادي :

Y X

الوسط الحسابي " درجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية "	الوسط الحسابي " درجة قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية "
٣,٤٢٨١	٣,٨١
٣,٤٧٤٧	٣,٨٧١٤
٣,٤٩٢٣	٣,٩٢٥
٣,٦٧١٩	٣,٩٣٦٢
٣,٧٢١٤	٣,٩٦٢٨
٣,٨٤٢٥	٤,٠٢٢٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التـوصيــات :

في ضوء النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة فانه يمكن وضع التوصيات والاقتراحات التالية :

ضرورة اهتمام الشركات الصناعية بشكل اكبر بأنظمة الرقابة الداخلية (المتغيرات المستقلة) والتي تؤثر على درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية (المتغير التابع) ، فرغم النتائج الإحصائية الجيدة التي توصلت إليها هذه الدراسة وهي أن المتوسط العام لابعاد متغيرات الدراسة المستقلة هو ٣,٩٢١٣ وقد وقع ضمن القواعد الإحصائية في مدى المستوى العالي بالتقريب الحسابي ، حيث أن هذه الدراسة اعتبرت للأهداف الإحصائية الرتب التصاعدية الآتية (المستوى ١ يمثل مستوى درجة فاعلية قليلة جدا والمستوى ٢ يمثل مستوى درجة فاعلية قليلة والمستوى رقم ٣ يمثل مستوى درجة فاعلية متوسطة والمستوى ٤ يمثل مستوى درجة فاعلية عالية والمستوى ٥ يمثل مستوى درجة فاعلية عالية جدا) . وهذا يعني أن المتوسط العام لابعاد متغيرات الدراسة المستقلة ٣,٩٢١٣ ينقصه ٠,٠٧٨٧ درجة ليصل إلي المستوى العالي الحقيقي . وينقصه درجة ١,٠٧٨٧ ليصل إلى المستوى العالي جدا ، وهو المستوى المستهدف الذي كان يتوقع الباحث تحقيقه من قبل الشركات الصناعية الأردنية .

ضرورة اهتمام الشركات الصناعية بشكل اكبر بأنظمة الرقابة الداخلية (المتغيرات المستقلة) والتي تؤثر على درجة المصداقية والعدالة في القوائم المالية (المتغير التابع) ، فرغم النتائج الإحصائية الجيدة التي توصلت أليها هذه الدراسة وهي أن المتوسط العام لابعاد متغيرات الدراسة المستقلة هو ٣,٦٠٥٢ وقد وقع ضمن القواعد الإحصائية في مدى المستوى العالي بالتقريب الحسابي ، وهذا يعني أن المتوسط العام لابعاد متغيرات الدراسة المستقلة ٣,٦٠٥٢ ينقصه ٠,٣٩٤٨ درجة ليصل إلى المستوى العالي الحقيقي . وينقصه درجة ١,٣٩٤٨ ليصل إلى المستوى العالي جدا ، وهو المستوى المستهدف الذي كان يتوقع الباحث تحقيقه من قبل الشركات الصناعية الأردنية .

أن تقوم الشركات الصناعية بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بشكل دوري وباستمرارية ، وذلك للعمل على تغييرها وتطويرها بما يتناسب مع متطلبات العصر القائمة على استخدام تكنولوجيا المعلومات(استخدام الكمبيوتر وشبكات الأعمال) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن يتم انتخاب لجنة تدقيق من قبل الهيئة العامة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذي على أسس المستوى التعليمي والخبرة العلمية والعملية في مجال إدارة الأعمال والمحاسبة وليس كما هو الحال في انتخاب الهيئة العامة لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذي على أسس قيمة الحصة في راس المال ليكون مستوى لجنة التدقيق في الهيكل التنظيمي على نفس مستوى مجلس الإدارة التنفيذي وذلك لضمان استقلالية دائرة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ، الواجب ارتباطهما بلجنة التدقيق المشار إليها أعلاه في الهرم التنظيمي للشركة ، وهذا لم ينص عليه قانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ ، وكذلك لم ينص عليه قانون الأوراق المالية رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٧ ، وكذلك التعليمات المستندة إليه رقم (١) لسنة ١٩٩٨ .

أن يكون موقع دائرة التدقيق الداخلي باعتبارها أهم عناصر وركائز ومقومات الرقابة الداخلية في الهيكل التنظيمي مرتبطا مباشرة بلجنة التدقيق المشار إليها أعلاه وليس بأي مستوى إداري آخر لتقوم بأعمالها بكل وضوح وشفافية وعدم تحيز لأي جهة في المؤسسة مهما كان مستواها الإداري في الهيكل التنظيمي وبالتالي تتمكن من مراقبة قرارات مجلس الإدارة التنفيذي والمدير العام ... الخ .

٦ - دراسة المتغيرات المستقلة الأخرى(أنظمة الرقابة الداخلية الفرعية) التي تؤثر في درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية ٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المراجـع العـربيـة :

الفضل ، مؤيد ، ١٩٩٤، المشاركة في إعداد الموازنات التخطيطية ، وسيلة لإشباع الحاجات العليا لمدرج ماسلو و زيادة الإنتاجية ، دراسة محاسبية اختباريه ، مجلة أبحاث اليرموك (سلسة العلوم الإنسانية والاجتماعية) ،المجلد ١٠، العدد ٣ .

أبو طالب ، يحيى محمد ، ١٩٨٠ ، دراسات في المراجعة ، مطابع سجل العرب ، القاهرة.

التميمي ، هادي ، ١٩٩٨ ، مدخل التدقيق من الناحية النظرية والعملية ، مركز كحلون للكتب عمان.

الزعبي ، فايز ، ١٩٩٥ ، الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال ، منشورات جامعة مؤتة، العدد ٣٣.

الصحن ، عبد الفتاح ،١٩٨٠، الرقابة المالية، دراسة ونقد وتحليل ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة.

الصحن ، عبد الفتاح ، ١٩٨٣ ، أصول المراجعة الداخلية والخارجية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية .

العمرات ، أحمد ، ١٩٩٠ ، المراجعة الداخلية ، دار النشر ، عمان.

المجمع العربي للمحاسبيين القانونيين ، بدون تاريخ ، "الأدلة الدولية لمراجعة الحسابات الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين".

أبو نصار وآخرون ، ١٩٩٦ ، الضرائب ومحاسبتها – قانون ضريبة الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته حتى سنة ١٩٩٦ ، دائرة المكتبة الوطنية ، عمان .

القوا سمي ، حاتم ،٢٠٠٠ ، مسؤولية المدقق بشأن الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر عند تطبيقه معاييرالتدقيق الدولية ، دراسات (عدد ممتاز) ، العددان ٤٤ و٤٥ .

العايدي ، محمد ، بدون تاريخ ، أوراق متقدمة في علم المراجعة ، النظرية والتطبيق ، مكتبة الجلاء بور سعيد .

القصير ، مفيد ، ١٩٨١ ، الاصول العلمية والعملية في محاسبة التكاليف ، الجزء الاول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المملكة الأردنية الهاشمية ، قانون الشركات : رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧.

المملكة الأردنية الهاشمية ، نظام تصنيف مدققي الحسابات : رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٦ .

المملكة الأردنية الهاشمية ، قانون مهنة تدقيق الحسابات : رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٥ .

المملكة الأردنية الهاشمية ، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين ، مشروع قواعد السوك المهني لعام ٢٠٠٠ .

المملكة الأردنية الهاشمية ، قانون الاوراق المالية : رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ .

المملكة الأردنية الهاشمية ، قانون التجارة : رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦ .

المملكة الأردنية الهاشمية ، نظام سجل التجارة : رقم (١٣٠) لسنة ١٩٦٦ والنظام المعدل رقم (١) لسنة ١٩٨٤ .

المملكة الأردنية الهاشمية ، قانون العمل : رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ .

حلمي ، أحمد ، ١٩٩٨ ، المدخل الأساسي لمراجعة وتدقيق الحسابات ، مطبعة حلوان كحلون للكتب ، عمان- الأردن.

حلمي ، احمد ، ١٩٩٩ ، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان- الأردن.

حنان و كحالة ، ١٩٩٧ ، المحاسبة الإدارية ، دار الثقافة للنشر ، عمان .

خضير ، مصطفى ، ١٩٩٦ ، المراجعة ، مطابع الملك سعود ، السعودية.

خليل ، محمد احمد ، بدون تاريخ ، المراجعة والرقابة المحاسبية ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية.

خليل ، محمد ، ١٩٧٨ ، محاسبة التكاليف الصناعية ، مؤسسة شباب الجامعة .

دهمش ، نعيم ، ١٩٨٥ ، تدقيق وتقييم كفاءة الأداء وفاعلية المشاريع الإنمائية في الدول النامية. دراسات (عدد ممتاز) ، المجلد الثاني عشر ، العدد الخامس.

دهمش ، نعيم ، ١٩٩٥، مبادئ المحاسبة الأصول العلمية والعملية ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رزق ، كرم ، ١٩٨٧ ، محاسبة التكاليف الصناعية ، مطبعة الجامعة ، الطبعة الثانية .

عبد الله ، خالد أمين ، ١٩٨٠، علم تدقيق الحسابات ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان.

عبد الله ، خالد أمين ، ١٩٨٦ ، علم تدقيق الحسابات ، الناحية النظرية ، الطبعة الرابعة.

عبد الله ، خالد أمين ، وآخرون ، ١٩٨٨، تدقيق الحسابات-الناحية العملية ، الطبعة الأولى ، البنك المركزي الأردني ، المطبعة الوطنية.

عبد الله ، خالد أمين ، ١٩٩٨ ، التدقيق والرقابة الداخلية في البنوك ، دار وائل للنشر ، عمان .

عبد الرزاق، محمد عثمان ، ١٩٨٨، أصول التدقيق والرقابة الداخلية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، الجمهورية العراقية.

عليان والعسعس ، ١٩٩٦، "أساسيات الرقابة الداخلية في البنوك التجارية"، إدارة الشؤون الإدارية/ البنك العربي ، دورات تدريبية ، عمان.

غرايبه ، فوزي ، ١٩٨١، الوظيفة المحاسبية والقيمون عليها في الشركات المساهمة العامة في الأردن، مجلة دراسات ، مجلد ٨ ، العدد ٢.

كراجه ، عبد الحليم ، واخرون ، ١٩٩١ ، محاسبة التكاليف ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، أربد .

كراجة ، رستم ، بدون تاريخ ، اصول المحاسبة ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، اربد .

ليستراي هيتجر ، سيرج ماتولتش ، ١٩٨٨، المحاسبة الإدارية ، ترجمة د.احمد الحاج ، دار المريخ للنشر ، الرياض .

مخامرة ، محسن وآخرون ، ٢٠٠٠ ، المفاهيم الإدارية الحديثة ، مركز الكتاب الأردني ، عمان.

الرسائل الجامعيـة :

أبو الخير ، المدثر ، ١٩٨٧، تقويم أنظمة الرقابة الداخلية ، رسالة ماجستير ، جامعة طنطا ، مصر.

اشرم ، أحمد نوري ، ١٩٨٨ ، الرقابة الداخلية في سوريا من الناحيتين العملية والتطبيقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة حلب ، سوريا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العيداني ، عبدالله ، ١٩٨٩، الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في المنشات الصناعية رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة .

الخداش ، حسام الدين مصطفى ، ١٩٩٢، تقييم فاعلية نظم التكاليف المطبقة في الشركات الصناعية المساهمة العامة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

الخرشة ، ياسين كاسب ، ٢٠٠١، مدى فاعلية الرقابة الإدارية في الشركات الصناعية الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

المحاميد ، اسعود ، ١٩٩٩ ، نظم الرقابة المالية وأثرها على الأداء في الشركات المساهمة العامة الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

أبو علي ، أحمد عصام ، ١٩٨٨، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن.

خريسات ، محمد ، ١٩٩٣ ، تقويم فاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

نضال، أحمد، ١٩٩٤، استخدام الأسلوب الإحصائي كونيكال في التحليل المالي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع باللغة الانجليزية

BIBLIOGRAPHY

A: Books

Alexander Hamilton Institute Incorporated, ١٩٨٢, Internal Auditing: Key To Financial And Operation Improvement, Modern Business Reports, New York.

Buchanan, C. R. ١٩٨٣, Control of Manufacture. An Introduction to Engineering Management (London, Edward Arnold Publisher.

Boockholdt, James L. ١٩٩٦, "Accounting information systems: Transaction processing and controls, ٤th, Edition, Irwin.

Brink, V. Z., And H. Witt. , ١٩٨٢, Modern Internal Auditing: Appraising Operation And Controls, ٤TH. Edition, Aronald Press Publication John Wiley X & Sons, Newyork.

Chambers, A. D, G. M. Selim, And G. Vinten, ١٩٩٠, Internal Auditing, ٢nd. Edition, Pitman Publishing, London, Printed.

Carmichael, D. R And J. J. Willingham, ١٩٨٨, Perspectives In Auditing, ٤th. Edition, McGraw-Hill Book Co., Singapore, ٢nd Printing.

Donald Taylor, and G.W Glezen, ١٩٩٧, Auditing: An Assertion Approach John Wiley & Sons, New York.

Garrision H. Ray,١٩٨٨ , Mangerial Accounting, concepts for planning , control,decision making, ٥th, edition, Homewood Illinois .

Harvey, Michael, Thompson .Timothy , ١٩٧٨ "Planning And operational Variances", Vol.٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Hodgetts . Richard H. ١٩٨١, Management Foundations. (Hinsdale, Illionois, The Dryden Press.

Horngren ,T. Charles, ١٩٨٢, Cost Accounting, Amanagerial Emphasis, ٥th Edition , prentice Hall inc,Englewood cliffs,N,J M.

Kaplan , R. and A, Atkinson, ١٩٩٨, "Advanced Management Accounting, ٣th Edition ,prentice Hall, Englewood, New Jersey .

Locker, D. ١٩٨٣, Production Management, Fourth Edition London, The English Language Society and Pitman Publisher.

Pilly, E. Cillett, ١٩٧٩, Introduction to Operation Rescarch (Mc Graw Hill Book Vol . N. W.

Robert. B. Buchele. ١٩٧٧, The Management of Business and Public Organization (Tokyo. Mc Graw. Hill Kogarusha Ltd.

Taylor, D. H. And G. W Giezen,١٩٨٥, Auditing Integrated Concepts and Procedures, ٣RD. Edition, John Wiley & Sons, INC., NewYork .

Whit , K. R, and Alexander, ١٩٩٢ , * Internal Auditing : Trends and Practices *, Journal of Institute of Internal Auditor .

B: ARTICLES

Aiken, Maxwell. E, ١٩٨٧ "Modern Internal Auditing in the Public Sector", Journal of Internal Auditor, Vol ١٢.

American Accounting Association, ١٩٩٧, Using Work of Others: Using Work of Internal Auditor, AICA, New York.

Bishop, Wiliam,et.al,١٩٩٢ "Every Thing You Always Wanted To Know About Internal Control", Journal of The Institute of Internal Auditors, Vol ١١.

Didis, S.K, ١٩٨٧, "Internal / External Audit Relationship", Journal of The Institute of Internal Auditors, Vol. ٨.

David, N.Buck, ١٩٩٢, "Staffing Internal Audit Department in the Year ٢٠٠٠", Internal Auditors, Vol ٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Kain Edward . J . ١٩٩٧, *Assessment of Performance of External Auditors * , Journal of the Institute of Internal Auditors .

Standard Smith, ١٩٧٦, The Leadership Role of The Internal Auditor. The Internal Auditor.

The Institute of Internal Auditors, ١٩٨٧, SIAS NO ٥: Internal Auditors Relationship With Independent Outside Auditors, IIA, NewYork.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Influence and Effectiveness

of Internal Control Systems on the Credibility and Fairness of Financial Statements

Prepared By:

Imad Abdul Qadir Yousif Khalaf

Supervised By:

Associate Prof. Hadi Al Tamimi

Abstract

This thesis aims at:

A- Measuring the level of influence and effectiveness of internal control systems on the credibility and fairness of financial statements of the Jordanian industrial companies.

B- Measuring and evaluating the level of effectiveness of the internal control systems through studying the effect of independent variables (sales system and its accounts , costs system and its accounts , wages and salary system and its accounts , fixed assets possession system, investment system,

and borrowing system) on internal control systems.

C- Measuring and evaluating the credibility and fairness of financial statements by studying the influence of independent variables (sales system and its accounts , costs system and its accounts , wages and salary system and its accounts , fixed assets possession system, investment system, and borrowing system) on the credibility and fairness of financial statements.

The study included the industrial corporate companies listed in Amman stock exchange in year ٢٠٠٢ , through selecting ١٩ certified accountants (external auditors) who audit these companies .

A two-part questionnaire was prepared:

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The first part included seven personal information questions about the responders . The second part consisted of six sections, each section included a set of questions on the procedures related to the internal control system components. These questions were designed to measure :

١- The effectiveness of internal control systems.

٢-The level of credibility and fairness of financial statements.

The study revealed the following results:

١. The degree of effectiveness of the internal control systems in the investigated companies was high.

٢. The level of credibility and fairness of financial statements in the investigated companies was high.

٣. There was statistically significant relationship between the degree of the effectiveness of the internal control systems and the level of credibility and fairness of financial statements where Person's coefficient amounted to ٠،٩١٨٨.

This meant that the relationship was very strong and positive (exponential) . Depending on the results and conclusions of the study the following suggestions and recommendations were made :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١.It is necessary that the industrial companies take further steps in enhancing internal control systems (independent variables) which in turn influence the effectiveness of the internal control systems and the credibility and fairness of financial statements (dependent variables)

٢-The industrial companies should regularly and continuously evaluate and whenever necessary change and improve their internal control systems making them more suitable for today's computer and network technology .

٣- An audit committee should be selected by the shareholders at the annual general meeting , this committee should consist of non-executive directors , taking into consideration their qualifications and experience .

٤-As the internal auditing office is the most important element and the pillar of the internal auditing ,its situation in the organizational structure should be connected directly to the auditing committee referred to above. It should not be connected to any other management level in order to be able to do its work clearly and in a ,transparent integrate way ,and in order not to be biased in favour of any side in the establishment, whatever its administration level is, thus , it can monitor the decisions of the executive administrative council and the general manager , etc.

٥-Studying other independent variables, which affect the credibility and fairness of financial statements .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا

قسم المحاسبة

الملاحق

استبانه دراسة ميدانية بعنوان

مدى تأثير قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية
على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية
للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

إعداد الطالب:

عماد عبد القادر يوسف خلف

بإشراف الأستاذ

هادي التميمي

العام الدراسي٢٠٠٣/٢٠٠٤

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أختي المدققة / أخي المدقق

تحية تقدير وبعد ،،،،

تهدف هذه الدراسة إلى قياس معامل الارتباط بين درجة فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية ودرجة مصداقية القوائم المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

وبصفتك الطرف الرئيسي في هذه الدراسة ، أضع بين يديك هذه الاستبانة والتي تتكون من جزأين آملا وراجيا الإجابة عن الفقرات التي تتضمنها بصدق وموضوعية ، إذ أن المعلومات الواردة بها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وسيتم تزويدك بصورة عن نتائج هذه الدراسة ، في حال الانتهاء منها ، إذا رغبت بالاطلاع عليها .

الجزء الأول : ويتكون من (٧) أسئلة تتعلق بمعلومات شخصية عن المستجيب .

الجزء الثاني : ويتكون من ستة أقسام تتعلق بمكونات نظام الرقابة الداخلية وهي :-

القسم الأول:نظام الإيرادات .

القسم الثاني: نظام تكاليف المبيعات .

القسم الثالث: نظام الأجور .

القسم الرابع:نظام امتلاك الموجودات الثابتة .

القسم الخامس:نظام الاستثمارات .

القسم السادس:نظام الاقتراض .

يرجى التلطف بالإجابة عن أسئلة الاستبانة حسب الإرشادات الموضحة في بداية كل جزء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شاكرا لك حسن تعاونك، مع فائق الاحترام والتقدير ،،،

الباحث

الجـزء الأول

أسـئلة تتعلـق بمعلومـات شـخصية عن المسـتجيب

المركز الوظيفي: ☐ مدقق ☐ مدقق رئيس ☐ مدير تدقيق ☐ شريك

☐ مدقق رئيسي مشرف ☐ أخرى(لطفا اذكرها)

العمر: ☐ أقل من ٢٥ سنة ☐ من ٢٥ _ ٣٠ سنة

☐ من ٣١ _ ٣٥ سنة ☐ من ٣٦ _ ٤٠ سنة

☐ اكثر من ٤٠ سنة

عدد سنوات الخبرة : ☐ من سنة _ ٥ سنوات ☐ من ٦_ ١٠ سنوات

☐ من ١١_ ١٥ سنة ☐ اكثر من ١٥ سنة

أعلى مؤهل أكاديمي حصلت عليه: ☐ دبلوم كلية مجتمع

☐ بكالوريوس ☐ بكالوريوس +C.P.A

☐ ماجستير ☐ دكتوراه

☐ بكالوريوس +F.C.A ☐ بكالوريوس +C.A

☐ أخرى (لطفا اذكرها) ـــــ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التخصص: ☐ محاسبة ☐ إدارة مالية

☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد

☐ أخرى (لطفا اذكرها) _____

فئة الترخيص: ☐ فئة أ ☐ فئة ب

☐ فئة جـ ☐ غير ذلك(لطفا اذكرها)_____

الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجـزء الثـاني

يتكون هذا الجزء من ستة أقسام ، وكل قسم يتضمن مجموعة من الأسئلة تتعلق باجرءات مكونات نظام الرقابة الداخلية .

يرجى الإجابة بوضع علامة (x) في الحقل الذي ترى أنه يمثل إجابتك على كل إجراء والذي يتكون من مقياسين :-

الأول : يقيس درجة فاعلية إجراء الرقابة .

الثاني : يقيس درجة المصداقية في القوائم المالية .

	القسم الأول :- نظام الإيرادات وحساباته	درجة الفاعلية					درجة المصداقية				
	المعيار (نص اجراء نظام الرقابة الداخلية)	قليلة جدا	قليلة	متوسطة	عالية	عالية جدا	قليلة جدا	قليلة	متوسطة	عالية	عالية جدا
١	تقييم مخاطر الائتمان ثم التصريح بشحن البضائع لتقليل مخاطر خسائر الديون المعدومة										
٢	يعد قسم اوامرالعملاء اوامر البيع باستخدام نماذج مسلسلة الأرقام لتقليل مخاطر فقدان المبيعات										
٣	تتم المحاسبة عن كافة نماذج أوامر البيع لتقليل مخاطر ضياع أوامر البيع و عدم الشحن للبضاعة أو تكرار شحنها و بالتالي عدم رضا العملاء و أخطاء في المبيعات و حسابات العملاء										

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤	اعتماد العمليات و مطابقة مستندات الشحن المرقمة بتسلسل مع أوامر البيع و الفواتير و ذلك لتجنب تسجيل العمليات في فترة خطأ او المغالاة في رصيد المبيعات وأرصدة المدينين أو تسجيل مبيعات لم تشحن										
٥	مطابقة أوامر البيع المعتمدة مع قوائم الشحن التي تخص كل فاتورة و ذلك لتدارك عدم ارسال فواتير خطأ و تدارك حصول خطأ في حسابات المبيعات و المدينين .										
٦	استخدام نماذج فواتير المبيعات مسلسلة الأرقام و المحاسبة عنها بالكامل و مطابقة الفواتير مع قسائم الشحن و تحديد اسعار البيع بناء على قائمة مقررة من شخص مخول										
٧	استخام الة تسجيل النقدية و مطابقة الأرصدة مع شريط النقدية المستلمة وذلك لتدارك مطالبة العميل بمبيعات لم تسجل بالدفاتر او عدم قيد قيمة البضاعة المباعة										
٨	اعداد قائمة بالشيكات المستلمة من العملاء بواسطة البريد و توقيع أمين الصندوق على استلامها و اعداد سند قبض بكل شيك مستلم و ارساله بالبريد للعميل										
٩											

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	تسوية حساب البنك بشكل دوري لتلافي خطأ تسجيل القيد في حسابات العملاء أو الخطأ في رصيد النقدية										
١٠	استخدام نماذج مسلسلة لقيد مردودات و مسموحات العملاء بالجانب الدائن لحساب العملاء واعتماد المختص لكافة المردودات لتلافي مخاطر المخزون أو الخطأ.										
١١	التحقق من صحة فواتير البيع حسابياً و دقة اثباتها في الدفاتر بواسطة مشرف و كذلك فحص عمليات الترحيل.										
١٢	تسوية أرصدة حسابات العملاء الواردة في دفتر استاذ مساعد العملاء مع حساب مراقبة العملاء الاجمالي المثبت في دفتر الاستاذ العام شهرياً .										
١٣	اتباع اجراءات محددة للمحاسبة عن النقدية باستخدام مستندات القبض المتسلسلة و الخاضعة لرقابة جيدة و التأمين ضد خيانة الأمانة .										
١٤	اتباع اجراءات محددة للمحاسبة على الديون المعدومة .										
١٥	اتباع اجراءات محددة لاعدام حسابات العملاء مع ضرورة اعتمادها بواسطة المختص .										
١٦	تحديث حال حسابات العملاء دورياً .										

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧	تحديد المسؤولية عن النقدية في نقطة تسلمها و إيداع النقدية المستلمة يومياً في البنك بالكامل واستخدام الخزائن الحديدية لحفظ النقدية غير المودعة .										
١٨	تحديد مسؤولية الاحتفاظ بالسجلات و تخصيص مكان أمين للإحتفاظ بها و عمل الاحتياطات اللازمة حتى يمكن اعادة السجلات الى طبيعتها اذا ما أصابها التلف أو الضياع.										
١٩	عند تنفيذ طلبات البيع فصل وظيفة اعتماد الائتمان عن وظيفة استلام النقدية و التسجيل في الدفاتر المحاسبية ومهام القائمين بتسليم البضاعة .										
٢٠	الفصل بين وظيفة تداول النقدية و التسجيل في حسابات المدينين كما و يجب الفصل بين وظيفة اعداد وارسال كشوف الحسابات الشهرية للعملاء ووظيفة استلام النقدية منهم .										
٢١	يعتمد الخصم المسموح به للعملاء من رئيس قسم الائتمان .										
	القسم الثاني :- نظام تكاليف المبيعات وحساباته										
٢٢	استخدام نماذج تحديد كمية الطلب الاقتصادية لعناصر المخزون الهامة .										
٢٣	استخدام نماذج مرقمة للصرف من المستودعات .										
٢٤	تستلم المواد الخام بواسطة قسم الاستلام بناءً على امر الشراء .										

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٥	اعداد تقرير دوري عن التعديلات في المنتجات التي تتطلب مواد أولية جديدة.										
٢٦	استخدام نماذج الشراء مسلسلة الأرقام .										
٢٧	اتباع نظام المناقصات بين الموردين للحصول على أفضل الأسعار و اعتماد الأسعار بواسطة مسؤول قبل التنفيذ .										
٢٨	استخدام نماذج تقارير استلام مسلسلة الأرقام .										
٢٩	الفصل بين وظائف المشتريات واستلام المواد وتنفيذ عملية الشراء من خلال اجراءات مكتوبة و معتمدة .										
٣٠	جرد االمواد المستلمة عند استلامها بواسطة قسم الاستلام وارسال صورة عن تقرير الاستلام الى قسم المشتريات .										
٣١	التأكد من جودة و كمية المشتريات الهامة بواسطة قسم المشتريات و إعادة حساب قيمة الفاتورة و كافة المستندات المرفقة.										
٣٢	استخدام المجاميع الرقابية في عمليات الترحيل و مطابقة إجمالي حسابات الاستاذ الفرعي مع أرصدة الاستاذ العام .										
٣٣	الفصل بين وظائف الحسابات و اعداد الشيكات										

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	و التوقيع عليها .										
٣٤	توقيع الشيكات بواسطة عضو في الادارة العليا غير مسؤول عن المحاسبة أو اعداد الشيك و التوقيع المزدوج على الشيك و حماية الشيكات .										
٣٥	في حال ارسال الشيكات بالبريد للموردين فيجب أن تختم بالصرف للمستفيد الأول فقط و ذلك لتجنب مخاطر ضياعها أو فقدانها .										
٣٦	ضرورة الغاء كافة مستندات عملية الشراء (طلب الشراء و أمر الشراء الفاتورة و تقرير الاستلام فور اصدار الشيك المستحق).										
٣٧	وجود مستندات معززة و اجراءات رقابية فعالة على بضاعة الامانة الخارجة والداخلة.										
٣٨	استخدام طلب و أوامر شراء و تقارير استلام مسلسلة الأرقام و ارسال صور من كل هذه المستندات الى قسم الحسابات قبل تسجيل المشتريات .										
٣٩	اعتماد قسم حسابات الدائنين اذن السداد قبل اصدار الشيك.										
٤٠	فحص وتدقيق فواتير المشتريات ومطابقتها مع مستنداتها ومطابقة اجمالي الدائنين بالأستاذ الفرعي مع حساب الرقابه بالأستاذ العام.										
٤١											

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	تتبع تقارير استلام المواد وأوامر الشراء والفواتير التي ليس لها مستندات مؤيده.										
٤٢	الفصل بين وظائف المحاسبه والشراء والاستلام .										
٤٣	توفير المستندات الكافيه لكافة المشتريات المصرح بها (طلب الشراء ، امر الشراء، وتقرير الاستلام وفاتورة المورد).										
٤٤	عدم كتاية الكميه المطلوبه على صورة أمر الشراء المرسل لقسم الاستلام لدفعه الى جرد الكميه المستلمه .										
٤٥	استخدام الشيكات وسندات الصرف مسلسلة الارقام لتسديد أرصدة الموردين الدائنه وعدم استخدام االنقدية.										
٤٦	فحص تسلسل أرقام الشيكات المصروفة عند اعداد تسويات البنوك من قبل موظف غير مسؤول عن النقديه أو الحسابات.										
٤٧	إلغاء نماذج الشيكات التالفه والاحتفاظ بها لفحصها بأي وقت										
٤٨	فحص المستندات قبل توقيع المختص على الشيكات والمصادقه على سندات الصرف لها.										
٤٩	رقايه محكمه على عمليات تحويل الأرصده النقديه في مابين البنوك لتفادي التلاعب في الارصده والازدواجيه.										
٥٠											

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	اعتماد مردودات المشتريات ومسموحاتها بواسطة شخص مسؤول ومفوض ويكون قسم الأستلام مسؤولا عن رد المواد إلى المورد.										
٥١	أخطار قسم حسابات الدائنين بكافة المردودات والمسموحات										
٥٢	اتباع اجراءات خاصه للمحاسبه عن المخزون تشتمل على مستندات الشراء والصرف للمصانع.										
٥٣	الاثبات في سجلات المخزون المستمر من واقع تقارير الاستلام وقسائم صرف المواد مسلسلة الأرقام.										
٥٤	الجرد المفاجيء لكميات المخزون ومقارنته مع سجلات نظام المخزون المستمر بواسطة موظف مختص و من ثم تسوية و بحث الخلاف بين سجلات المخزون و الجرد الفعلي .										
٥٥	استخدام اماكن و معدات تداول المخزون جيدة لحمايته من التلف و الضياع .										
٥٦	تعيين موظف مسؤول عن الحماية المادية و تداول كل مجموعة من بنود المخزون.										
٥٧	جرد المخزون دورياً ووضع علامات مميزة بعد جرده و ذلك بواسطة لجنة حيث يختص شخص بعد الكميه										

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	والاخر بتسجيلها بالكشوفات ويجب أن يكون أعضاء هذا الفريق أشخاص بخلاف المسؤولين عن المستودعات.										
	القسم الثالث :- نظام الأجور و حساباته										
٥٨	وجود قسم خاص لشؤون الأفراد بحيث يتولى التوصيف الوظيفي واعتماد التعيين الجديد و إنهاء الخدمة و تغيير المعدلات و الاستقطاعات.										
٥٩	اعتماد رواتب الأفراد من مجلس الادارة أو لجنة شؤون الافراد .										
٦٠	تحديد أقسام التشغيل لاحتياجاتهم من العاملين والمطلوب انهاء خدمتهم .										
٦١	اعداد مستندات لكافة بيانات الأجور تحفظ في ملفات الموظفين.										
٦٢	تتبع أسماء الأفراد بكشوف الاجور و مطابقتها على سجلات قسم شؤون الأفراد للتأكد من أنهم لا زالو يعملون بالشركة خلال الفترة .										
٦٣	استخدام ساعة تسجيل الوقت أو بطاقات الوقت .										
٦٤	اعتماد مشرفي الاقسام لكافة ساعات العمل العادية و الاضافية واشرافهم على تسجيل الوقت و مراقبة الوقت غير المستغل .										
٦٥											

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	اعداد بطاقات وقت الاوامر طبقا لنظام محاسبة التكاليف على الاوامر الانتاجية .										
٦٦	مطابقة بطاقات وقت الاجر أو تقارير الوقت على ساعات العمل كما هي ظاهرة ببطاقات ساعة تسجيل وقت العاملين .										
٦٧	فصل واجبات تحديد الاجور و تسجيل الوقت و صرف الاجورواعتماد معدلات و ساعات العمل .										
٦٨	مراجعة الشيكات الصادرة على سجلات الاجور .										
٦٩	اعداد اقرار ضريبة الاجور و دفعها في الوقت المحدد.										
٧٠	متابعة قيمة الاجور التي لم يتقدم اصحابها لاستلامها واعادة شيكاتها الى النقدية مع اثباتها كالتزام جاري وبالطبع فإن مثل هذه الشيكات التي يحتفظ بها في الصندوق يجب أن تفحص دورياً بالدفاتر بواسطة قسم الحسابات.										
	القسم الرابع :- نظام امتلاك الأصول الثابتة										
٧١	استخدام اساليب الموازنة الرأسمالية لتجنب شراء اصول ثابتة ليس هناك حاجة لها أو لا يتوفر لها الكفاءة وهذا سيؤدي بالطبع الى الفشل في تعظيم الأرباح أو التدفقات النقدية .										
٧٢	الفصل بين وظائف حيازة الأصول و اعتماد النفقات و التسجيل في الدفاتر.										

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧٣	مراجعة و اعتماد كافة عمليات شراء الاصول الثابتة الجوهرية بواسطة مجلس الادارة.										
٧٤	ضرورة اعتماد كافة عمليات شراء الاصول الثابتة و مراجعتها مستندياً شأنها شأن المدفوعات النقدية .										
٧٥	وجود اجراءات و سياسات مكتوبة خاصة بالنسبة لعملية بيع الاصول الثابتة أو استبدالها أو شطبها .										
٧٦	الجرد الدوري للاصول الثابتة و تسوية الحسابات مع الاستاذ الفرعي للاصول الثابتة .										
٧٧	السماح فقط لاشخاص معينين ببيع الاصول الثابتة و اخضاع كافة عملية البيع لرقابة المقبوضات النقدية .										
٧٨	استخدام اساليب منهجية في تحليل مشروعات استئجار الاصول بواسطة اشخاص اكفاء لتلافي مخاطر اجراء عقود استئجار غير مصرح بها أو غير اقتصادية و بالتالي الفشل في تعظيم الأرباح أو التدفقات النقدية .										
٧٩	وجود سياسة لمشتريات الاصول الثابتة و كذلك اهلاكها .										
٨٠	توفر المستندات الكافية (طلب الشراء ، اجراء الشراء ، تقرير الاستلام) قبل اعتماد اذن الدفع و يجب أن تكون هذه السياسة مكتوبة .										
٨١											

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	التسوية الدورية لحسابات الاستاذ الفرعي للاصول الثابتة مع حساب المراقبة بالاستاذ العام بواسطة شخص مسؤول و كذلك فحص و مراجعة كافة عمليات البيع لها .										
٨٢	فحص عملية استئجار الاصول و التأكد من أنها سجلت بالشكل الذي يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .										
٨٣	تسجيل و رقابة على مصاريف التصنيع أو الانشاء الذاتي .										
٨٤	وجود علامات أو رموز فارقة لكل موجود .										
٨٥	الرقابة على الموجودات المشطوبة كاملاً و لا زالت في الخدمة .										
٨٦	صيانتها بشكل دوري و المحافظة عليها و التأمين الكافي عليها ضد الضياع أو السرقة أو الحريق.										
	القسم الخامس :- نظام الاستثمارات										
٨٧	تخويل من مسؤول بالنسبة للتعامل (بيع و شراء).										
٨٨	موجودة تحت سيطرة مسؤول و منفصل عن السجلات .										
٨٩	وجود سجل يتضمن تفاصيل هذه الاستثمارات .										
٩٠	الجرد المفاجئ لها من قبل قسم التدقيق الداخلي .										
٩١	التأكد أن الاستثمارات باسم المؤسسة .										

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩٢	موضوعة في مكان أمين "قاصة حديدية" .										
٩٣	فصل مسؤولية الاحتفاظ بها عن مسؤولية تسجيلها و عن مسؤولية التعامل بها .										
	القسم السادس :- نظام الإقتراض										
٩٤	التأكد من صحة الحصول على القرض و الاجراءات القانونية المتعلقة به واعتماده من جهة مسؤولة في الشركة.										
٩٥	توثيق القروض بعقد بين الشركة و الجهة المقرضة يبين مبلغ القرض و سعر الفائدة و طريقة السداد و الضمان المقدم من قبل الشركة مثل العقار مثلاً.										
٩٦	الحصول على كشف بالقروض يبين الأرصدة الإفتتاحية و حركتها خلال السنة و الرصيد في نهاية السنة و مطابقة الرصيد مع حساب الرقابة بالاستاذ العام .										
٩٧	الحصول على المستندات المعززة لمبلغ القرض و سعر الفائدة و موعد السداد و الاقساط الواجب دفعها خلال السنة و الأقساط المستحقة في السنة التالية لأجل فصلها عن مبلغ القرض ووضعها تحت مطلوبات متداولة .										
٩٨											

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الإطلاع على المستندات و الأدلة المؤيدة لإستلام مبلغ القرض كسجل المقبوضات و مستندات دفع الأقساط كسجل المدفوعات .										
٩٩	إعادة احتساب الفوائد الواجب تحميلها على حساب الأرباح و الخسائر في نهاية السنة .										
١٠٠	الحصول على تأييد مباشر من الجهة المقرضة										
١٠١	التأكد من الإفصاح عن القروض في البيانات المحاسبية و حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.										

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التسلسل	اسم مؤسسة التدقيق	عدد الشركات المدققة
١	المهنيين العرب	١٦
٢	إبراهيم العباسي	١٤
٣	سابا وشركاهم	١٣
٤	غوشة وشركاه	١٢
٥	المحاسبون المتحدون	١٠
٦	المجموعة المهنية العربية	٧
٧	طلال أبوغزالة	٣
٨	حويط وفاشة وشركاه	٢
٩	مأمون فروقة	٢
١٠	غاوي لتدقيق الحسابات	٢
١١	المحاسبون القانونيون العرب	٢
١٢	بواب وشركاه	١
١٣	خليف وشركاه	١
١٤	التجمع للاستشارات والتدقيق	١
١٥	المكتب الدولي المهني	١
١٦	المكتب العلمي	١
١٧	آرنست ويونغ	١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨	مكتب رضا الكباريتي	١
١٩	الحوراني لتدقيق الحسابات	١

حجم مجتمع الدراسة ١٩ مكتباً للتدقيق.

حجم عينة الدراسة ١٩ مكتباً للتدقيق.

نسبة حجم العينة إلى مجتمع الدراسة ١٠٠%

عدد الشركات الصناعية المساهمة العامة ٩١ شركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com